



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية

(رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في اختصاص الاقتصاد والتخطيط قسم

الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد)

إعداد

حسين ياسين وقاف

إشراف

الدكتور: عدنان العريبيد

2015-2014

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Tishreen university
Faculty of Economics
Dept. of Economics And Planning



الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

الرقم:

التاريخ: / /

الموضوع:

Your Reference:

Our Reference:

Date: \ \

السيد عميد كلية الاقتصاد

عملاً بقرار مجلس البحث العلمي رقم /658/ المتخذ بالجلسة رقم /14/ تاريخ /4-3-2015/

المتضمن تشكيل لجنة الحكم لرسالة الماجستير للطالب حسين ياسين وقاف وهي بعنوان

الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية

تم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية، كما تم الالتزام بملاحظات أعضاء لجنة الحكم
أصلاً.

أعضاء لجنة الحكم

د. عدنان العريبيد

د. محمد صقر

د. طرفة شريقي



قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم / ٦٥٨ / المتخذ بالجلسة رقم / ١٤ / المنعقدة بتاريخ
١٤ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ الموافق ٤ / ٣ / ٢٠١٥ م وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الموافق
٢٦ / ٤ / ٢٠١٥ م.
والمؤلفة من السادة:

الدكتور : محمد صقر الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / تشكيل الأسعار / عضواً.
الدكتور: عدنان العريبي الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / تخطيط / عضواً ومشرفاً.
الدكتور : طرفة شريقي المدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / اقتصاد الخدمات / عضواً .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدم بها الطالب : حسين ياسين وقاف

بعنوان: الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

(١) منح الطالب حسين ياسين وقاف علامة وقدرها: (رقماً..... 86) درجة (كتابة...بسيطة...بأدبها)

وبتقدير (امتياز) في اختصاص الاقتصاد والتخطيط من قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية الاقتصاد.

(٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه
الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللائقية: يوم الأحد في ٢٦ / ٤ / ٢٠١٥ م.

الدكتور
محمد صقر

الدكتور
عدنان العريبي

الدكتور
طرفة شريقي

شهادة

نشهد بأن البحث الموصوف هو نتيجة لدراسة أجراها طالب الدراسات العليا **حسين ياسين وقاف** بإشراف الدكتور **عدنان العريبي**، عنوان البحث ((الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية)).

البحث لم يقدم سابقاً وهو غير مقدم لنيل أية شهادة أو درجة علمية أخرى.

المرشح:

المشرف

حسين ياسين وقاف

د. عدنان العريبي



تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

((الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية))

لم يسبق أن قُبل للحصول على أي شهادة، وهو غير مقدم حالياً للحصول على أي شهادة.

المرشح

حسين ياسين وقاف



تصريح خاص بحقوق الطباعة

أنا الموقع أدناه حسين ياسين وقاف أصرح بأن حقوق طباعة هذه الأطروحة تمتلكها جامعة تشرين حصرياً.

الاسم: حسين ياسين وقاف

التوقيع: 



الجمهورية العربية السورية
جامعة تشرين
مجلس البحث العلمي والدراسات العليا

قرار مجلس البحث العلمي رقم / ٦٥٨ / المتخذ بالجلسة رقم / ١٤ /
تاريخ / ١٤ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٣/٤ م

الموضوع : النظر في تأليف لجنة الحكم على رسالة الماجستير لطالب الدراسات العليا حسين ياسين وقاف .
المستند : - قرار مجلس كلية الاقتصاد رقم ٣٨٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ م .

وبعد الاطلاع على :

١. قانون تنظيم الجامعات رقم / ٦ / لعام ٢٠٠٦ م ولانحته التنفيذية.
٢. قرار مجلس الجامعة رقم ١٥٩٧ تاريخ ٢٠١٣/٣/١٩ المتضمن تسجيل موضوع رسالة الماجستير للطالب حسين ياسين وقاف بعنوان : / الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية / .

وبعد المداولة قرر المجلس بالإجماع مايلي :

الموافقة على :

١. تأليف لجنة الحكم على رسالة الماجستير في الاقتصاد اختصاص الاقتصاد والتخطيط للسيد حسين ياسين وقاف طالب الدراسات العليا في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين بعنوان : / الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية / من السادة :

- الدكتور محمد صقر الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /تشكيل الأسعار / عضواً .
- الدكتور عدنان العريبي الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /تخطيط / عضواً ومشرفاً .
- الدكتور طرفة شريقي المدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /اقتصاد الخدمات / عضواً .

٢. إحالة القرار مع المستندات إلى كلية الاقتصاد ومديرية شؤون العاملين ومديرية انبحث العلمي والدراسات العليا لإجراء اللازم .

س

رئيس مجلس البحث العلمي والدراسات العليا

الدكتور بسام عيد الكريم حسن

مستند
الدراسات

٢٠١٥ / ٣ / ٤



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية

(رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في اختصاص الاقتصاد والتخطيط قسم

الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد)

إعداد

حسين ياسين وقاف

إشراف

الدكتور: عدنان العريبيد

2015-2014

المخلص:

لطالما كان موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من المواضيع التي تثير الكثير من الجدل والنقاش، ولطالما كان هناك الكثير من التساؤل عن مدى فعالية هذا التدخل في التأثير على النشاط الاقتصادي وتشجيعه، وهذه الدراسة تناقش هذا الموضوع بهدف تبيان أهمية وفاعلية التدخل الحكومي في تشجيع الاستثمار الكلي من خلال دراسة فعالية السياسات الاقتصادية الحكومية وتحديد السياستين المالية والنقدية في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار باعتبار أن الاستثمار يعتبر حجر الزاوية في أية تنمية اقتصادية في الحاضر والمستقبل فهو المصدر الرئيس بل الوحيد لخلق وتكوين القيم المضافة وبالتالي تكوين الناتج الكلي، ولقد توصل الباحث من خلال بناء نموذج الاستثمار الكلي إلى إيجاد المتغيرات التي يمكن أن يلعب التدخل الحكومي من خلالها دوراً هاماً في القرار الاستثماري الكلي وهي الإنفاق الحكومي الاستثماري والذي يعتبر من الأدوات الرئيسة لتدخل الدولة في الاقتصاد، إلى جانب متغير الضرائب على الدخل ومتغير الإعانات والذي اتصف بعلاقة سالبة مع الاستثمار الكلي في سورية، كما تبين في هذا البحث الدور الرئيسي للواردات في نموذج الاستثمار في سورية حيث لعب الاستيراد دوراً هاماً في توفير متطلبات التنمية والعملية الاستثمارية، ونظراً لتبعية الاقتصاد السوري للخارج والانكشاف الهيكلي لهذا الاقتصاد من الطبيعي أن تكون الصادرات إحدى المتغيرات الرئيسة في نموذج الاستثمار الكلي في سورية والتي تبين أنها ذات علاقة سالبة مع الاستثمار الكلي في سورية نظراً لكون هذه الصادرات بطبيعتها لاتجسد صادرات بالمعنى العملي كقيم مضافة مصدرية بمقدار ما هي انتقال لعناصر الإنتاج والمواد الخام بدون أي تجميع لها وبالتالي بدون استثمار، بينما لوحظ غياب دور العديد من المحددات التقليدية للاستثمار ومن أهمها الادخار والائتمان، كذلك فقد تبين غياب دور الإنفاق الحكومي الجاري والاستهلاك العام وغيرها من المحددات الأخرى التي لم تدخل ضمن النموذج.

هذا وتكونت الدراسة من أربعة فصول تناول الفصل الأول فيها الإطار العام للبحث مبيناً أهداف الدراسة وأهميتها وأهم الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، بينما تناول الفصل الثاني للدراسة أهم محددات السياسة المالية والتطورات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة وانعكاسات ذلك على الاستثمار، في حين بين الفصل الثالث للدراسة تطور المحددات الرئيسة للسياسة النقدية والتطور المقابل الذي حصل في حجم الاستثمار

الكلي كما بين أهم المحددات الأخرى المؤثرة على القرار الاستثماري، أما في الفصل الرابع فتم إيجاد نموذج الاستثمار الكلي في سورية والذي بين دور المتغيرات الخمس الرئيسية المذكورة سابقاً في تفسير التغيرات التي حصلت في حجم الاستثمارات الكلية، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، هذا وتتناول الدراسة حالة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (1980-2010).

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، الإنفاق الحكومي الجاري، الإنفاق الحكومي الاستثماري، إجمالي الضرائب والرسوم، الضريبة على الدخل، الإعانات الحكومية، الادخار، الائتمان المصرفي، الإصدار النقدي، الواردات، الصادرات، الاستثمار الكلي.

الشكر والتقدير:

اعترافاً بالجميل أتوجه بعميق الشكر والتقدير إلى الدكتور عدنان العرييد الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة فبذل الكثير من الجهد والوقت وسدد خطواتي بنصائحه الثمينة ومعرفته الواسعة.

السادة أعضاء لجنة الحكم المحترمين:

أتقدم لكم بجزيل الشكر لتفضلكم بتقييم البحث وتقديم ملاحظاتكم القيمة التي ساهمت في إغناء هذه الرسالة وتصويب هفواتها لتصبح بإرشادكم ونصحكم جديرة بكلية الاقتصاد وكادرها التدريسي المحترم.

أبي الغالي أمي الغالية

أتقدم بأول الشكر وأخلصه إليكما لبذلكما الجهد والتعب طوال هذه السنوات بكل محبة وبخالص العطاء، إليكما أقدم شكري ومحبتني.

إلى من دعمني وساندني في كل الخطى فكان خير سند وأخذ على عاتقه جزءاً غير يسير من مصاعب هذا الدرب أخوتي الكرام شكراً لكم.

الصفحة	فهرس المحتويات
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
1	المقدمة
3	الدراسات السابقة
10	مشكلة البحث
10	أهداف البحث
11	فروض البحث
12	أهمية البحث
12	منهجية البحث
12	متغيرات البحث
13	زمان ومكان البحث
الفصل الثاني: المحددات المالية الرئيسية في نموذج الاستثمار الكلي	
14	مقدمة الفصل
16	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية
16	أولاً: تعريف السياسة المالية
17	ثانياً: تطور مفهوم السياسة المالية
26	المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي كمحدد أول في نموذج الاستثمار الكلي
26	أولاً: طبيعة الإنفاق الحكومي
30	ثانياً: قياس الإنفاق الحكومي
35	ثالثاً: دور الإنفاق الحكومي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
37	المبحث الثالث: الضريبة على الدخل كمحدد ثانٍ في نموذج الاستثمار الكلي
37	أولاً: طبيعة الضريبة على الدخل
39	ثانياً: قياس الضريبة على الدخل
41	ثالثاً: دور الضريبة على الدخل في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
42	المبحث الرابع: إجمالي الضرائب والرسوم كمحدد ثالث في نموذج الاستثمار الكلي
42	أولاً: طبيعة الضرائب
47	ثانياً: قياس الضرائب

51	ثالثاً: دور الحصيلة الضريبية في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
53	المبحث الخامس: الإعانات الحكومية كمحدد رابع في نموذج الاستثمار الكلي
53	أولاً: طبيعة الإعانات الحكومية
56	ثانياً: قياس الإعانات الحكومية
58	ثالثاً: دور الإعانات الحكومية في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
الفصل الثالث: المحددات النقدية الرئيسة في نموذج الاستثمار الكلي	
60	مقدمة الفصل
62	المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية
62	أولاً: تعريف السياسة النقدية
64	ثانياً: محددات السياسة النقدية
70	المبحث الثاني: الائتمان المصرفي كمحدد خامس في نموذج الاستثمار الكلي
70	أولاً: طبيعة الائتمان المصرفي
72	ثانياً: قياس الائتمان المصرفي
75	ثالثاً: دور الائتمان المصرفي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
76	المبحث الثالث: العرض النقدي كمحدد سادس في نموذج الاستثمار الكلي
76	أولاً: طبيعة العرض النقدي
78	ثانياً: قياس العرض النقدي
81	ثالثاً: دور العرض النقدي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
82	المبحث الرابع: الادخار الكلي كمحدد سابع في نموذج الاستثمار الكلي
82	أولاً: طبيعة الادخار الكلي
85	ثانياً: قياس الادخار الكلي
88	ثالثاً: دور الادخار الكلي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي
90	المبحث الخامس: المحددات الاقتصادية الأخرى في نموذج الاستثمار الكلي
90	أولاً: حجم السوق والطلب المحلي
95	ثانياً: حجم الناتج المحلي الإجمالي
98	ثالثاً: التبادل التجاري (حركة الاستيراد والتصدير)

الفصل الرابع: النموذج المتعدد للاستثمار الكلي	
109	مقدمة الفصل
112	بناء النموذج القياسي المتعدد
النتائج والتوصيات	
119	النتائج
122	مناقشة النتائج
123	التوصيات
الخاتمة	
126	قائمة الهوامش
134	المراجع
142	الملحق

الصفحة	فهرس الجداول
30	الجدول (1-2): تطور حجم النفقات العامة والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
35	الجدول (2-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الكلي
36	الجدول (3-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الكلي
40	الجدول (4-2): تطور حجم الضرائب على الدخل والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
41	الجدول (5-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الضرائب على الدخل والاستثمار الكلي
49	الجدول (6-2): تطور كل من إجمالي الضرائب والرسوم والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
51	الجدول (7-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين إجمالي الضرائب والرسوم والاستثمار الكلي
57	الجدول (8-2): تطور حجم الإعانات الحكومية المقدمة والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
58	الجدول (9-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الإعانات الحكومية والاستثمار الكلي
72	الجدول (1-3): تطور حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف وتطور حجم الاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
75	الجدول (2-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الائتمان الممنوح والاستثمار الكلي
79	الجدول (3-3): تطور كل من العرض النقدي والحجم الكلي للاستثمار في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
81	الجدول (4-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين العرض النقدي والاستثمار الكلي
86	الجدول (5-3): تطور كل من الادخار الكلي والحجم الكلي للاستثمار في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
88	الجدول (6-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي
91	الجدول (7-3): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي وحجم الاستهلاك الخاص والعام والاستهلاك الكلي في سورية بالأسعار الجارية
92	الجدول (8-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي

93	الجدول (3-9): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي
93	الجدول (3-10): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الاستهلاك العام والاستثمار الكلي
94	الجدول (3-11): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي والاستثمار الكلي
95	الجدول (3-12): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والحجم الكلي للاستثمار في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
97	الجدول (3-13): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي
100	الجدول (3-14): تطور حجم الصادرات السورية والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
103	الجدول (3-15): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين إجمالي الصادرات والاستثمار الكلي
106	الجدول (3-16): تطور حجم المستوردات السورية والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)
108	الجدول (3-17): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين إجمالي الواردات والاستثمار الكلي
112	الجدول (4-1): المتغيرات المدخلة في النموذج وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2005 (مليون ل.س)
113	الجدول (4-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين متغيرات النموذج والاستثمار الكلي
114	الجدول (4-3): جدول Test of Normality لاختبار شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي للنموذج

الصفحة	فهرس الأشكال
45	الشكل (1-2): منحني لافر للعلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية من جهة والاستثمار من جهة أخرى
114	الشكل (1-4): شكل بياني للعلاقة بين الاحتمال المشاهد والاحتمال المتوقع واختبار شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي
115	الشكل (2-4): رسم بياني للعلاقة بين البواقي المعيارية والقيم المتوقعة للمتغير التابع للحكم على مدى توافر الشرط الخاص بثبات التباين في نموذج الانحدار للنموذج المقترح
116	الشكل (3-4): شكل يبين محدد مصفوفة الارتباط ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

قائمة المصطلحات:

Fiscal Policy	السياسة المالية
Government Spending	الإنفاق الحكومي
Income Tax	الضريبة على الدخل
Total Taxes and Fees	إجمالي الضرائب والرسوم
Government Subsidies	الإعانات الحكومية
Monetary Policy	السياسة النقدية
Bank Credit	الائتمان المصرفي
Money Supply	الإصدار النقدي
Saving	الادخار
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
Trade	التبادل التجاري
Total Investment	الاستثمار الكلي

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

المقدمة (introduction):

يعتبر التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من القضايا التي تأخذ مساحة كبيرة من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية.

فمن المعروف أن الدولة من خلال أدواتها التدخلية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وقد تباينت الآراء حول طبيعة هذا الدور حيث يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية: التيار الأول هو التيار الراض للتدخل الحكومي في الاقتصاد وتمثله المدرسة الكلاسيكية، وتقوم أفكار هذه المدرسة على فكرة أن الحرية الاقتصادية والمنافسة والتناغم بين مصلحة الفرد والمجتمع هي الكفيلة بضمان نجاح آلية السوق، ومن رواد هذا الرأي (Friedman)، أما التيار الثاني المؤيد للتدخل الحكومي فيعتبر (Keynes) من رواده، فالقضايا التي تتعلق بالسلع العامة وعدالة التوزيع كانت إحدى المبررات الرئيسية التي ارتكز عليها أنصار هذا الرأي لتبيان ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد كما أن القضايا المتعلقة بفشل السوق (Market failure) والتي تخص فكرة الكفاءة في توزيع الموارد كانت من بين الأسباب التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، أما التيار الثالث والذي دعا إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق فيؤكد أنصار هذا التيار على ضرورة تدخل الدولة بشكل يجعل القطاع الخاص يتحرك في إطار دعم رفاهية المجتمع كما يؤكد على ضرورة أن يكون هذا التدخل داعماً للمنافسة في الاقتصاد، وبالتالي يمكن التمييز بين أربعة أدوار أساسية لدور الدولة في الاقتصاد هي: المقدم المباشر للسلعة أو الخدمة، والمراقب لتوفير الخدمات العامة، وتوفير المعلومات، والمنظم والمشرع .

وفي سورية فإن للدولة دوراً هاماً في الاقتصاد و تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم محددات دور الدولة في الاقتصاد، حيث شهدت سورية خلال الفترة السابقة العديد من التغييرات والتعديلات على صعيد السياستين المالية والنقدية فلو حظ بالنسبة للسياسة المالية تزايد حجم الإنفاق العام لاسيما الإنفاق الموجه لإقامة البنية التحتية

كالمدن الصناعية بغية جذب الاستثمارات وتشجيعها كما شهدت السياسة الضريبية مجموعة من الإصلاحات والتي هدفت في مجملها إلى زيادة الحجم الكلي للاستثمار، في حين لوحظ على صعيد السياسة النقدية إعطاء المزيد من الحرية في عمل المصارف سواء من ناحية زيادة استقلالية المصرف المركزي خاصةً الموضوع المتعلق بتعديل سعر الفائدة بناءً على متطلبات السوق، كما يلاحظ تزايد حجم الائتمان الممنوح والعمل على تشجيع الادخار بما يكفل توفير التمويل اللازم لاستثمارات جديدة ويكفل جذب المزيد من الاستثمارات والنهوض بالواقع الاستثماري، هذه التغيرات والتطورات كان لها أثر على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وخاصةً الاستثمار، فالمناخ الاستثماري الملائم يتكون من خلال تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، كما أن القرار الاستثماري يتأثر بطبيعة ودور الدولة في الاقتصاد ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تبيان مدى فاعلية هذه السياسات في تشجيع الاستثمار باعتبارها المعبر عن دور الدولة في الاقتصاد هذا من جهة، وتحديد المحددات الرئيسة للتدخل الحكومي والتي تساهم في تشجيع الاستثمار من جهة أخرى.

الدراسات السابقة (previous studies):

1. دراسة (جديد، 2009) [1]:

عنوان الدراسة:

فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية

هدفت الدراسة إلى دراسة موقع السياسة المالية بين مختلف العوامل المؤثرة على تكوين المناخ الاستثماري في سورية ودراسة تأثير التغيرات التي طرأت على النظام الضريبي ومدى قدرته على جذب الاستثمارات بالإضافة إلى دراسة تأثير الانفاق العام الاستثماري على حجم الاستثمار الكلي و ذلك خلال الفترة 1990-2007، وقد شملت الدراسة التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية بحث على المتغيرات التالية: متغير الانفاق العام ومتغير الحصيلة الضريبية كمتغيرات مستقلة ومتغير الحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

لم تكن السياسة المالية خلال الفترة 1990-1999 بالسياسة الفعالة سواء على مستوى السياسة الضريبية أو حتى على مستوى سياسة الانفاق العام حيث كانت العلاقة ضعيفة بين السياسة المالية والحجم الكلي للاستثمار خلال الفترة المذكورة أما فيما يتعلق بالفترة 2000-2007 بالنسبة للسياسة الضريبية لوحظ ضعف في العلاقة أيضاً من ناحية قدرتها في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار أما بالنسبة لسياسة الانفاق العام خلال الفترة السابقة فلو حظ وجود علاقة جيدة حيث توجه قسم كبير من الانفاق العام لإنشاء المدن الصناعية المتكاملة التي جذبت عدد كبير من المستثمرين.

2. دراسة (بودخدخ، 2009) [2]:

عنوان الدراسة:

أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2001-2009)

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي كما هدفت إلى توضيح مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي وإبراز أثر برامج الإنعاش الحكومي على كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص وبالتالي على النمو الاقتصادي وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي من أجل توضيح كافة جوانب الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: يلاحظ زيادة حجم النفقات العامة مع تطور دور الدولة في الاقتصاد كما أن حجم التدخل الحكومي يرتبط بالوضع الاقتصادي السائد ويعتبر الانفاق العام وخاصة الانفاق على البنية التحتية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي فهي تحسن من إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة عوامل الإنتاج كما أنها تؤثر على الطلب الكلي الفعال.

بالنسبة لتأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر فيلاحظ غياب الرشادة في الانفاق العام كما يلاحظ سوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع ولوحظ ضعف تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي للفترة المدروسة.

3. دراسة (سالكي، 2010) [3]:

عنوان الدراسة:

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما تهدف الدراسة إلى مقارنة فعالية السياسة المالية بين دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1997-2007 وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل الإلمام بكافة جوانب الدراسة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن فعالة في جذب الاستثمارات بينما تمكنت السياسة المالية في تونس من إثبات جدواها من ناحية تأثيرها على حجم الاستثمارات.

4. دراسة (الخرجي، 2012) [4]:

عنوان الدراسة:

السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الاستثمار الأجنبي في كردستان العراق بعد عام 2003 وقياس مدى فعالية سياسة التصحيح الاقتصادي من خلال تحرير أسعار الفائدة وآلية التقويم المدار المستخدمة من قبل البنك المركزي وأثرها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي بعد عام 2003 وتأثير ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتعزيز البيئة النقدية الملائمة لذلك، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: إن تحرير سعر الفائدة بعد عام 2003 ساهم في تحديد أسعار فائدة حقيقية ذات قيمة موجبة تحفز على الادخار وتطوير القطاع المصرفي والذي يعتبر من أساسيات البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي، كما أن مزاد العملة الأجنبية الذي استخدمه البنك المركزي العراقي كان أداة فاعلة لإحداث التوازن بين عرض الدينار العراقي وبين عرض الدولار الأمريكي كما ساعد على زيادة حالة التأكد والاطمئنان بالنسبة للمستثمرين وساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي.

5. دراسة (Morisset & Pirnia, 1999):[5]:

عنوان الدراسة:

كيفية تأثير السياسة الضريبية والحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير كل من الحوافز الضريبية والسياسة الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد اعتمدت الدراسة أسلوبين لبيان أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأسلوب الأول هو استعراض لبعض المسوح التي أجريت عن رأي المستثمرين حول هذا الموضوع ومنها مثلاً المسح الذي أجري عام 1955 ل 247 شركة أمريكية والذي بين أن 10% فقط من الشركات وضعت الحوافز الضريبية ضمن قائمة شروط الاستثمار الأجنبي المباشر و غيرها من الاستطلاعات التي أجريت والتي كان آخرها حسب الدراسة استطلاع Deloitte&Touche لعام 1997 والذي توصل لنتائج مشابهة، أما الأسلوب الثاني الذي اعتمدته الدراسة فهو أسلوب السلاسل الزمنية لتحليل الاقتصاد من أجل تقدير مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات السنوية في معدلات الضرائب.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحوافز الضريبية ليست المحدد الرئيسي لجذب الاستثمارات، فكانت الحوافز الضريبية العامل الأقل تأثيراً في قرار الاستثمار في حين وجد أن بساطة النظام الضريبي و حجم التجارة تعتبر من أهم المحددات الرئيسية للاستثمار، كما وجدت الدراسة أن الحافز الضريبي يكون أكثر جدوى في حال الصناعات الموجهة للتصدير منه في حال الصناعات الموجهة للداخل.

6. دراسة (Kuttner & S.posen, 2002):[6]:

عنوان الدراسة:

فعالية السياسة المالية في اليابان

يهدف البحث إلى دراسة فعالية السياسة المالية في اليابان خلال الفترة الزمنية 1976-1999 باستخدام تحليل التباين للمتغيرات الاقتصادية المدروسة والمتمثلة في كل من

الإيرادات الضريبية والنفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي، ويقوم البحث بعرض تأثيرات السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام خلال الفترة الزمنية المدروسة، حيث أن تخفيض الضرائب أدى إلى توسيع العجز في الميزانية العامة للدولة كما أن لجوء اليابان إلى المحفز المالي عن طريق التوسع في حجم الإنفاق الحكومي في هذه الفترة أدى إلى حالة من الركود الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة هائلة في الدين العام الياباني .

7. دراسة (Sjoberg, 2003) [7]:

عنوان الدراسة:

تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (حالة السويد)

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان هناك علاقة بين الانفاق الحكومي والتحويلات الحكومية من جهة وما بين النمو الاقتصادي من جهة أخرى في السويد خلال الفترة 1960-2001 وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك و تحليل التباين لمتغيرات الدراسة وكانت محددات النمو الاقتصادي وفق الدراسة التي اعتمدت نموذج النمو الداخلي المنشأ هي الانفاق الاستثماري العام والخاص والانفاق الاستهلاكي العام والخاص والتحويلات الحكومية ومعدل الفائدة ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود علاقة سالبة معنوية بين كل من النمو الاقتصادي من جهة ومعدل الفائدة والتحويلات الحكومية من جهة أخرى بينما كانت العلاقة موجبة معنوية بين كل من النمو الاقتصادي من جهة والانفاق الاستثماري الخاص في حين كانت العلاقة سالبة غير معنوية بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستهلاكي العام وموجبة غير معنوية بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستثماري العام.

8. دراسة (Lin&Wong, 2009) [8]:

عنوان الدراسة:

التدخل الحكومي ونمو أعمال الشركات

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة العلاقة بين التدخل الحكومي من جهة والقرار الاستثماري للشركات من جهة أخرى ولدراسة هذه العلاقة قام الباحث بالاعتماد على

أسلوب الارتباط والانحدار وتحليل التباين في تبيان هذه العلاقة حيث قام ببناء نموذج قياسي ربط فيه بين مجموعة من المتغيرات هي طبيعة الاستثمار (محلي أو أجنبي)، الحجم (صغير أو كبير)، حجم الصادرات، المنافسة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، كمتغيرات مستقلة ومتغير نمو الاستثمارات كمتغير تابع، واعتمد في هذا النموذج على بيانات للبنك الدولي تغطي 6500 شركة في 70 دولة وعلى بيانات من الدراسة الاستقصائية العالمية لبيئة رجال الأعمال التي أجريت بين عامي 1999-2000.

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي العلاقة العكسية بين التدخل الحكومي في الاستثمار ونمو الاستثمارات والمبيعات من جهة أخرى أما من حيث طبيعة الملكية لهذه الاستثمارات فلوحظ أن العلاقة أقل في حالة الاستثمارات المملوكة للدولة وأكد الباحث أن هناك العديد من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على القرار الاستثماري كالمتغيرات المتعلقة بالمناخ الاستثماري الملائم والبيئة والمنطقة الجغرافية والأصل القانوني.

9. دراسة (Gaiotti, 2011) [9]:

عنوان الدراسة:

توافر الائتمان والاستثمار في إيطاليا: الدروس المستفادة من "الكساد العظيم"

هدفت الدراسة إلى تبيان دور الائتمان المصرفي في تفسير التغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي والاستثمار والدور الذي لعبه الانخفاض في سوق الائتمان وعلى وجه الخصوص انخفاض توافر القروض المصرفية في انتقال الأزمة المالية العالمية (2008) إلى إيطاليا، واعتمدت الدراسة على بيانات مباشرة عن حجم الائتمان المقدم لـ 1200 شركة خلال 20 سنة سابقة.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن توافر الائتمان المصرفي لعب دوراً كبيراً في مرونة الاستثمار بالنسبة للشركات وتحديداً في أوقات الانكماش الاقتصادي وليس في فترات أخرى، كما بينت الدراسة أن إمكانية الاعتماد على مصادر التمويل البديلة أمر

حاسم لهذه النتيجة حيث أنه خلال الأزمة المالية العالمية (2008) كان للقيود الائتمانية المفروضة أثر كبير على الواقع الاستثماري في إيطاليا وخاصةً الاستثمار الصناعي.

10. دراسة (Olweny&Chiluwe, 2012) [10]:

عنوان الدراسة:

تأثير السياسة النقدية على القطاع الخاص الاستثماري في كينيا

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الخاص في كينيا من خلال ملاحظة أثر التغيير في السياسة النقدية على الاستثمار الخاص أي كيفية استجابة الاستثمار للتغيير في السياسة النقدية وذلك من خلال دراسة تأثير كل من الديون المحلية والادخار المحلي وعرض النقود وسعر الفائدة على استثمار القطاع الخاص باستخدام نماذج الانحدار والتكامل المشترك وذلك للفترة 1996-2009 وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

إن نمو الديون المحلية يؤثر سلباً على الاستثمار كما أن العلاقة بين الاستثمار الخاص والمدخرات المحلية وعرض النقود كان إيجابياً بينما كانت العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار الخاص.

الفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة:

أكدت الدراسات التي تم استعراضها جميعاً على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية لناعية تشجيع النشاط الاستثماري والنمو الاقتصادي، كما تناولت هذه الدراسات العديد من المتغيرات من أهمها متغيرات السياسة المالية والنقدية، كما يلاحظ دخول متغيرات التجارة الخارجية كمحددات رئيسة في موضوع تشجيع النشاط الاستثماري.

من خلال هذه الدراسة سيقوم الباحث ببناء نموذج قياسي ملائم يمكن من خلاله معرفة المتغيرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات الحكومية والتي تؤثر على الاستثمار الكلي في سورية عن طريق اختبار هذه المتغيرات ومدى أهميتها بالنسبة للنموذج مع تطرق البحث إلى متغيرات جديدة لم يتم التطرق لها في الدراسات السابقة أهمها الضرائب على الدخل.

مشكلة البحث (research problem):

إن التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة خاصةً بعد التقلبات الاقتصادية الأخيرة، وتدخل الدول من أجل إنقاذ اقتصاداتها جعل من الضروري التساؤل حول مدى أهمية التدخل الحكومي والدور الذي يمكن للحكومة أن تقوم به من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية وخاصةً الاستثمار كمتغير رئيس محدد للسوق الهيكلية للاقتصاد وبالتالي لمضمون وجوهر عملية النمو والتنمية، كما جعل من الهام التساؤل عن المتغيرات الرئيسة والتي تساهم بشكل كبير في تفعيل الاستثمار وذلك من أجل تدعيمها، وبالتالي فإن مشكلة البحث تتعلق بالتساؤل التالي:

ما هي الأدوات الرئيسة التي تساهم في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية والتي ترتبط بالسياسات الاقتصادية للحكومة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يؤثر الإنفاق العام الاستثماري كأحد أدوات التدخل الحكومي على الاستثمار الكلي؟
- كيف تؤثر الضريبة على الدخل على الاستثمار الكلي؟
- كيف أثرت تغيرات الاستيراد على الاستثمار الكلي؟
- كيف انعكست التغيرات في الصادرات على الحجم الكلي للاستثمار؟
- ما هو تأثير الإعانات الحكومية على الاستثمار الكلي؟

أهداف البحث (research objectives):

شهدت سورية خلال الفترة السابقة العديد من القرارات والتشريعات الهادفة لتحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة المشجعة لجذب الاستثمارات، وتم اتخاذ العديد من الخطوات لإصلاح آلية عمل مختلف السياسات الاقتصادية للحكومة سواء على صعيد السياسة المالية أو النقدية، الأمر الذي دفع للتساؤل والبحث عن مدى فاعلية هذه

الإصلاحات في تفعيل دور مختلف السياسات الاقتصادية للحكومة وانعكاس ذلك على حركة الاستثمارات، ولهذا فإن هذا البحث يهدف إلى:

- تبيان الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي والتي تساهم أكثر من غيرها في تفسير التغير الحاصل في الحجم الكلي للاستثمار من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين المحددات الرئيسية للتدخل الحكومي من جهة والحجم الكلي للاستثمار من جهة أخرى.
- تبيان الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية وخاصةً السياستين المالية والنقدية والاقتصادية في تقدير النموذج الكلي للاستثمار في سورية.
- الوقوف على أوجه القصور في عمل هذه السياسات من خلال تتبع تأثيرها على الحجم الكلي للاستثمار باعتباره من أهم محددات التنمية الاقتصادية.

فروض البحث (research hypotheses):

تبعاً لطبيعة البحث يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي التالي:

عدم وجود اختلاف جوهري بين نموذج الاستثمار الكلي في محددات التدخل الحكومي الرئيسة وبين منطق النظرية الاقتصادية؟

من هذا الفرض الرئيسي يمكن اشتقاق الفروض الفرعية التالية:

- توجد علاقة طردية بين الاستثمار الكلي والإنفاق الحكومي الاستثماري في سورية.
- توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي وحصيلة الضرائب على الدخل في سورية.
- توجد علاقة طردية بين الاستثمار الكلي في سورية وحجم الإعانات الحكومية المقدمة.
- توجد علاقة طردية بين الاستثمار الكلي وإجمالي الواردات في سورية.
- توجد علاقة طردية بين الاستثمار الكلي في سورية وإجمالي الصادرات.

أهمية البحث (research importance):

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. دراسة وتبيان دور السياسات الاقتصادية الحكومية وخاصةً السياستين المالية والنقدية في التأثير على حجم الاستثمار الكلي.
2. التوصل إلى محددات التدخل الحكومي الأكثر معنوية في تأثيرها على الاستثمار للتركيز على تفعيلها في سبيل زيادة معدل الاستثمار الكلي في سورية.
3. تحديد النموذج القياسي الذي يمكن الاستفادة من نتائجه بشكل حقيقي.

منهجية البحث (research methodology):

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض الإحاطة بكافة الجوانب النظرية للظاهرة المدروسة وتفسير التغيرات التي حصلت على متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات (متغيرات الدراسة) والاستثمار الكلي، وسيتم الاعتماد على الإحصاءات والبيانات الصادرة عن المنظمات المحلية ومنها بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبيانات البنك المركزي السوري وغيرها من الجهات ذات الصلة بما يخدم أهداف البحث، كما سيتم استخدام أساليب التحليل الكمي القياسي لإثبات صحة فروض الدراسة من عدمه.

متغيرات البحث (research variables):

لدينا المتغيرات المستقلة التالية:

- المتغيرات المالية: الإنفاق الحكومي الجاري، الإنفاق الحكومي الاستثماري، الضرائب على الدخل، إجمالي الضرائب والرسوم، الإعانات الحكومية.
 - المتغيرات النقدية: حجم الائتمان، العرض النقدي، الادخار الكلي.
 - متغيرات أخرى: الاستهلاك النهائي، الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص، نصيب الفرد من الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الواردات، إجمالي الصادرات.
- المتغير التابع: الاستثمار الكلي.

زمان ومكان البحث (time and place of research):

سندرس في هذا البحث حالة الجمهورية العربية السورية من الأعوام 1980 حتى

2010.

الفصل الثاني

المحددات المالية الرئيسية في نموذج الاستثمار الكلي

The Main Financial Determinants in the Total Investment Model

مقدمة الفصل:

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، اختلفت باختلاف الفترة الزمنية وباختلاف الإمكانيات المالية والمؤسسية للدول، وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على المزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية. وفي نفس الوقت فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية على زيادة دور الدولة، كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور في عدد كبير من الدول النامية [11]، ويمكن التمييز بين المراحل التالية التي مر بها موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد:

الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: وقد ساد مفهوم الدولة الحارسة، في ظل سيادة أفكار النظريات الاقتصادية التقليدية التي كانت تُبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة إلا من أجل حماية أسس هذا النظام الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد.

الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر عوضاً عنه مفهوم الدولة المتدخلة خاصةً بعد حصول الكساد العالمي الكبير (1929-1933)، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنكليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك [12]، حيث قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال

الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي[13]، هذا ويرى أنصار التدخل الحكومي أن هذا التدخل ضروري للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وضمان الاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية عن طريق ما تحدثه النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار تضمن توجيه الموارد نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية المرغوب فيها[14]، وهكذا فإن وظيفة الدولة قد تغيرت ليصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى وظائفها التقليدية مثل الأمن والحماية.

أما فيما يتعلق بآلية تدخل الدولة في الاقتصاد، فبالإضافة إلى الدور المباشر الذي يمكن للدولة ممارسته من خلال القطاع العام، تعتبر السياسات الاقتصادية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، والتي تشمل كل القواعد والأدوات التي تستخدمها السلطات العامة بهدف توجيه النشاط الاقتصادي[15] كما يعرفها البعض بأنها كل مايتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[16] في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية قد يشمل على جانب أو أكثر من السياسات مثل السياستين المالية والنقدية فهي تقوم من خلالهما بالرقابة المباشرة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي ومنها الاستثمار والصادرات والواردات والإنتاج[17].

وسيتناول البحث في هذا الفصل السياسة المالية كإحدى أدوات التدخل الحكومي ودورها في جذب الاستثمارات وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي كمحدد أول في نموذج الاستثمار الكلي

المبحث الثالث: الضريبة على الدخل كمحدد ثانٍ في نموذج الاستثمار الكلي

المبحث الرابع: إجمالي الضرائب والرسوم كمحدد ثالث في نموذج الاستثمار الكلي

المبحث الخامس: الإعانات الحكومية كمحدد رابع في نموذج الاستثمار الكلي

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية

The Concept of Fiscal Policy

أولاً: تعريف السياسة المالية:

تعددت المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية تبعاً لإنجازات الكتاب والباحثين والمفكرين الاقتصاديين كما أن هذه المفاهيم تطورت مع تطور المالية العامة للدولة وبالتالي يمكن التمييز في هذا الإطار بين مجموعة من التعريفات للسياسة المالية نورد فيما يلي بعضاً منها:

التعريف الأول:

السياسة المالية هي كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي [18].

التعريف الثاني:

السياسة المالية هي مجموعة التدابير التي تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحديداً عن طريق التغييرات التي تجربها في مستويات الضرائب والنفقات الحكومية [19].

التعريف الثالث:

السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى [20].

وبالتالي يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية بهدف تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

ثانياً: تطور مفهوم السياسة المالية:

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة، ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية كعامل مؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا ويختلف الدور الذي تلعبه السياسة المالية من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول.

وبالتالي يمكن التمييز بين المراحل التالية التي مرت بها المالية العامة:

• المالية العامة المحايدة:

وفي هذه المرحلة اقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن الداخلي والخارجي والقيام بأعمال القضاء وبعض المرافق العامة دون أن تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحجة أن نظام المنافسة وقانون السوق قادران على تحقيق التوازن الكلي ولذلك كانت هذه المالية تعمل على تغطية الإيرادات العامة المتاحة للنفقات العامة المحدودة دون تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أخرى[22,21].

وقد قامت المالية العامة المحايدة على الأسس التالية [24,23]:

- حيادية السياسة المالية، مما يعني عدم تدخل الدولة في إحداث التوازن الاقتصادي، أو التأثير عليه، حيث يتحقق تلقائياً عن طريق قوى السوق.
- تقليل النفقات العامة إلا على المجالات الحيوية التي تحافظ على السيادة الوطنية، حيث كان الاعتقاد أنه كلما زادت النفقات، كلما زاد تدخل الدولة مما يستوجب توفير موارد إضافية، إما تقتطع من دخول الأفراد، أو اللجوء إلى الموارد غير العادية كالإقتراض والإصدار النقدي الجديد.
- مبدأ توازن الموازنة، وذلك مهما كانت حالة الاقتصاد (انكماش أو تضخم).
- في مجال الضرائب تم تفضيل الضرائب على الاستهلاك أكثر من الضرائب على الدخل أو الثروة.

وقد ظهرت المالية العامة المحايدة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهي تعتبر مرحلة أولى للمالية العامة الحديثة كما أنها جاءت انعكاساً لميلاد النظام الاقتصادي الحر الذي آمن أنصاره بكفاءة الحرية الاقتصادية الفردية وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام، حيث ساد في أواخر القرن الثامن عشر مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) الذي أقر بعدم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل يجب أن يترك الأفراد يعملون بحرية لأن مجموع المصالح الفردية تؤدي في النهاية إلى المصلحة العامة فلا تعارض بينهما.

إلا أن المشكلات العديدة التي عانت منها الدول في تلك الفترة التي تميزت بتتابع الأزمات الاقتصادية وظهور الاحتكارات وظهور المالية العامة المحايدة بمظهر العاجز عن إيجاد الحلول لها، أقلق المفكرين ورجال الأعمال، وخاصةً أزمة الكساد الكبير عام (1929-1933)، والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت إلى جميع دول العالم، وحتى الدول النامية منها التي كانت تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية

التي انخفض الطلب عليها بسبب الكساد، لتضع حداً لمبدأ الحرية الاقتصادية وحياد المالية العامة المزعوم [25].

• المالية العامة المتدخلة:

يمكن اعتبار أزمة الكساد الكبير السبب الرئيس لظهور المالية العامة المتدخلة التي دعت الدولة لعدم الوقوف على الحياد ونادت من أجل تدخلها في النشاط الاقتصادي والسعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ففي الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول 1929 شهدت الأسواق المالية الأمريكية انهياراً مدمراً حيث انهال سيل من مبيعات الأسهم لا حصر لها على الأسواق ونتج عن ذلك تلاشي ما يقارب 50 مليار دولار من ثروات المساهمين خلال أربع سنوات كما انخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة بشكل كبير جداً إذ هبط من 87 مليار دولار عام 1930 إلى نحو 39 مليار دولار عام 1933 وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 2 مليون شخص إلى نحو 14 مليون شخص [26].

ولم يكن الفكر التقليدي للمالية العامة في ذلك الوقت مهيباً للتعامل مع مثل هذه الحالة، والذي كان يستند على الفرضية القائلة بأن حالة التشغيل الكامل كانت هي الحالة الاعتيادية، وأن الابتعاد عنها لن يكون كبيراً والنظام الاقتصادي كفيل بإيجاد العلاج اللازم لمعالجة هذا الخلل.

وفي ذلك الوقت بدأ بزوغ الفكر الكينزي من خلال كتاباته التي ركز فيها على ضرورة التدخل المباشر للدولة من أجل معالجة مشاكل الكساد والتضخم وخاصةً بعد تعطل قوى الإنتاج، حيث رأى كينز أن الدولة من خلال السياسة المالية والنقدية تستطيع أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية، كما أكد على أن العجز في الميزانية في وقت الانكماش يكون مقبولاً تماماً مادام يحفز الإنتاج والتوظيف، وهو ما انتقدت عليه النظرية الكينزية من ناحية زيادة عجوزات الموازنة العامة إلا أنه على الرغم من ذلك فقد تمكنت النظرية الكينزية من المساعدة في تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كما أظهرت هذه التجربة ضرورة الاهتمام باستغلال الموارد المتاحة

والممكنة للاقتصاد القومي وذلك بقصد تلافي حدوث البطالة الناتجة من عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بأكملها [28,27].

ولقد تميزت المالية العامة في ذلك الوقت بالخصائص التالية [29]:

- انتقاد الحياد المالي للدولة وأصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمراً ملحاً وضرورياً لضمان الاستقرار الاقتصادي واستمرار عملية التنمية.
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، وطالب باستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الأزمات اللاحقة والتي أكدت على ضرورة التدخل الحكومي في الاقتصاد واستخدام الدولة لأدوات السياسة الاقتصادية ومنها السياسة المالية، من أجل تحفيز الاقتصاد، ومنها تجربة اليابان في التسعينات حيث لجأت مراراً وتكراراً إلى أسلوب المحفز المالي على شكل إنفاق حكومي إضافي على الرغم من أن النتيجة كانت الركود في أحسن الأحوال [30]، ومؤخراً الأزمة المالية الراهنة والتي تجلت كأزمة رهن عقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في صيف 2008 بشكل رسمي حيث تكشفت من خلالها هشاشة النظام المالي العالمي وأدت إلى فقدان الثقة بالمصارف وقد عمدت الحكومات المتضررة من هذه الأزمة إلى العمل على معالجتها من خلال العديد من الأدوات من بينها أدوات السياسة المالية مثل برامج الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد والإعلان عن مشاريع حكومية بمئات المليارات من الدولارات كما استخدمت أدوات السياسة النقدية كتخفيض معدلات الفائدة وضخ السيولة في سبيل معالجة أو حتى التخفيف من حدة هذه الأزمة المالية [31,32].

هذا ويمكن التمييز أيضاً فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه السياسة المالية في اقتصاديات الدول بين السياسة المالية المتبعة في البلدان الرأسمالية وتلك التي تتبعها الدول الاشتراكية.

• السياسة المالية في النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على أساس النظرية الكلاسيكية التي نادى بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار دور الدولة على الوظائف

التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى كانت الملكية تقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وبالتالي فإن إيرادات الدولة لا يمكن أن تأتي إلا من خلال الضرائب المفروضة على إيرادات الملكية الخاصة، أي أن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، إلا أن الأزمات الاقتصادية وتغير دور الدولة من محايدة إلى متدخلة وزيادة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، وهذا التزايد للأعباء أدى هو الآخر إلى زيادة في حجم الاقتطاعات الضريبية، كما أن تطور مفهوم الضريبة في المالية المعاصرة جعل منها أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية، كل هذا جعل السياسة المالية في الدول الرأسمالية تتجه لتكون سياسة تدخلية أكثر منها سياسة محايدة [33].

وبالتالي يمكن القول أن المالية العامة في الدول الرأسمالية قامت على الأسس التالية [34]:

- تطور دور النفقة العامة من وسيلة لضمان سير المرافق العامة إلى أداة فاعلة لتوجيه الاقتصاد من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار وتحقيق مستوى أفضل من الدخل والعمالة.
- تطور دور الضريبة لتصبح أداة لتوجيه الاستثمارات والتخفيف من التفاوت في المجتمع وذلك بعد أن كانت تستخدم من أجل تغطية النفقات العامة فقط.
- أصبح للقروض أثرها الهام في السوق المالي إذ تساهم في توجيه رؤوس الأموال وامتصاص القوة الشرائية الزائدة لمحاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.
- وبالنسبة للإصدار النقدي الجديد فقد أصبح مع التطور في المفهوم المعاصر للمالية العامة، يساهم في خلق قوة شرائية إضافية يمكن أن تعطي

الاقتصاد الرأسمالي دفعاً يزيد من الطلب ويرفع مستوى الدخل باتجاه تحقيق مستوى أفضل من العمالة إذا ما تم اللجوء إليه في ظروف الاقتصاد المواتية.

وبذلك نلاحظ التغير الذي طرأ على أهداف الأدوات التقليدية كالنفقات والضرائب بالإضافة إلى توسيع الاعتماد على أدوات جديدة لم يكن يتم الاعتماد عليها سابقاً إلا في حالات استثنائية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

وهذا التوسع في دور الدولة في النشاط الاقتصادي والهادف أساساً للقضاء على البطالة وزيادة الإنتاج والحد من ارتفاع الأسعار وضبط التضخم عنى زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الدخل القومي وظهر ذلك جلياً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ معدل الإنفاق العام فيها عام(1945) 60% من الدخل القومي، وبعد انقضاء الحرب العالمية الثانية بقي معدل الإنفاق العام فيها يزيد عن 20% من الدخل القومي[35].

وبالتالي أصبحت ظاهرة زيادة الإنفاق العام من السمات المميزة للمالية العامة في الوقت المعاصر مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

• السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية، ففي المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساساً لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوباً لإدارة الاقتصاد الوطني، وتعتمد الخطة القومية الشاملة كأساس لتحديد الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني وكيفية توجيهها بما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة وبما يضمن التنمية المتوازنة بين مختلف القطاعات والأقاليم، نجد أن السياسة المالية في هذه الدول تكون أكثر تدخلية وتلعب دوراً أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذلك إيرادات هذا القطاع كسبيل للارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وتتمتاز السياسة المالية في الدول الاشتراكية بمجموعة من الخصائص، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي [37,36]:

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام كنتيجة لملكية الدولة لوسائل الإنتاج.
- كبر حجم النفقات العامة وزيادة نسبتها بالنسبة للنتاج القومي وذلك نتيجة الاعتماد على النفقات العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية للخطة.
- في مجال الضرائب ازدادت الضرائب غير المباشرة كما ازدادت الضرائب على أرباح المشروعات العامة وانخفضت أهمية الضرائب على الدخل الفردية، وتم استخدام الضرائب لهدفين تمويلي وتوجيهي، ويقصد بالهدف التمويلي مدّ الدولة بالأموال اللازمة لها عن طريق سحب الفائض في المشروعات العامة أو في بقية القطاعات، أما الهدف التوجيهي فالمقصود منه سحب جزء من دخول القطاع التعاوني والخاص إذا كانت هذه الدخل مرتفعة عن حد معين بحيث لا تتلاءم مع فكرة الدولة عن توزيع الدخل بشكل عادل.
- تم الاعتماد على القروض الخارجية بشكل أكبر مقارنةً بالقروض الداخلية (شبه الإلزامية) وخاصةً القروض من دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.
- تم استخدام الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل النفقات العامة المتعاظمة بفعل الدور الكبير للدولة في الاقتصاد وإن كان توازن الموازنة والتخطيط الحريص للمصروفات في هذه الاقتصاديات له أهمية كبيرة.

خصائص السياسة المالية في البلدان النامية:

لا تأتي أهمية السياسة المالية من توليد الموارد المالية للدولة فقط، بل لأنها تشكل وسيلة هامة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات الادخار والاستثمار ومستوى الأسعار والتكاليف وكذلك توظيف الموارد، وإن التطبيق الجدي لسياسة مالية عامة ملائمة يمكن أن يحفز النمو والادخار وهذا يقود بدوره إلى تحقيق معدلات نمو أسرع في إيرادات الدولة، ولكن يمكن القول: إن البلدان النامية (ومن ضمنها سورية) لم

تستطع الوصول بسياساتها المالية لتحقيق هذه الأهداف وذلك بسبب المشكلات التي تعاني منها أدواتها المالية المستخدمة من انخفاض في نسبة الاقتطاع الضريبي حيث لا تزيد هذه النسبة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية عن (20%) بينما ترتفع إلى ما يزيد عن (30%) من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة [38] وفي سورية تشكل النسبة (10.2%) لعام 2010، بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة وسيطرة الضرائب غير المباشرة، إذ يتضح أن نسبة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية من الإيرادات الضريبية هي بين (60-70%) بينما تتراوح هذه النسبة بين (30-40%) من إجمالي الضرائب في الدول المتقدمة [39] وكانت في سورية (76.6%) لعام 2010، كما يتبين انخفاض الكفاءة الإدارية للأجهزة القائمة على ربط الضريبة وتحصيلها وانخفاض الوعي الضريبي بالإضافة إلى وجود العديد من الثغرات في صياغة القانون الضريبي وتطبيقه في كثير من هذه البلدان، ويمكن القول إن دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في الاقتصاديات المتخلفة ما زال ضعيفاً إذ تلجأ هذه البلدان لهذه القروض لسببين: الأول تمويل العجز الحاصل بين الإنفاق العام والإيرادات العامة وهذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية متمثلة بظهور موجات تضخمية وذلك بسبب الجهاز الإنتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام، والسبب الثاني من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية التي اقترضت البلدان النامية من أجلها من الخارج -في الغالب- ويترتب على هذا الدين الخارجي قيام الدولة المقترضة باقتطاع جزء من ثروتها وتصديره للخارج للوفاء بالالتزامات المترتبة على هذا القرض الخارجي [40].

وبالنظر إلى سورية بشكل خاص يمكن القول إن سياستها المالية اتسمت باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر أحادي ومحدود للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات وهو قطاع النفط، الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد للصدمات المتتالية من تذبذب الأسعار العالمية، وفي المرحلة القادمة التي ستقلص فيها عائدات النفط نتيجة لتراجع الإنتاج سيدخل الاقتصاد السوري فترة حاسمة تتشأ خلالها آفاق ومتطلبات جديدة، وإن دور الدولة يجب أن يتعزز بالفترة القادمة، إذ يجب عليها أن تنهض أكثر مما مضى

بالعديد من القطاعات التنموية من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنية التحتية الأساسية ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي والحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والاستعداد للتحويلات المستقبلية من خلال الإصلاح المؤسسي [41].

أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها بما يلي [42]:

1. الأهداف الاقتصادية والتي تتجلى في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحريك معدلات النمو الاقتصادي نحو الأعلى، وتخفيض معدل التضخم، وكسر الركود، واستقرار سعر الصرف، وزيادة الاستثمار، وزيادة فرص العمل، وتوازن ميزان المدفوعات، وإعادة توزيع الدخل القومي وغيرها.
 2. الأهداف المالية والتي تتجلى في تأمين موارد مالية عامة كافية لتغطية النفقات العامة وتقليص عجز الموازنة العامة للدولة.
 3. الأهداف الاجتماعية والتي يقصد بها التقريب بين طبقات المجتمع، أو رفع مستوى معيشة الأفراد محدودي الدخل باستخدام أدوات السياسة المالية.
- هذه هي الأهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها مستعينةً بأدواتها المختلفة في سبيل التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ومن بينها الاستثمار بشكل خاص والذي يعتبر الأساس في أية تنمية اقتصادية في الحاضر والمستقبل، وهذا ما سنناقشه في المباحث التالية والتي نتحدث عن فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار.

المبحث الثاني

الإنفاق الحكومي كمحدد أول في نموذج الاستثمار الكلي

Government Spending as the first parameter in the Total Investment Model

تواجه الدول النامية الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تحول دون تسريع عجلة التنمية وتحسين المستوى الحياتي للغالبية العظمى من السكان وبناء آلية اقتصادية ذاتية، ويأتي في مقدمة تلك المشاكل والعقبات انخفاض الاستثمارات فيها، فنجاح الدول النامية في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها على رفع معدلات الاستثمار بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان باعتبار أن الاستثمار من أكثر عوامل النمو الاقتصادي أهمية وتشغيل لليد العاملة، وهذا ما يستوجب توفير المناخ الاستثماري الملائم لنمو المشروعات الاستثمارية وذلك بوضع السياسات اللازمة لزيادة الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال، ومن بين تلك السياسات التي يمكن أن تستخدم في تنشيط وتشجيع الاستثمار تأتي السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية إذا ما استخدمت بشكل علمي مدروس، وسنتحدث في هذا المبحث عن فعالية الإنفاق الحكومي في تشجيع الاستثمار الكلي.

أولاً: طبيعة الإنفاق الحكومي:

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام [43].

يتضح من هذا التعريف أن أركان النفقة العامة ثلاثة هي [44]:

1. النفقة العامة مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي):

إن النفقة العامة تتخذ طابعاً نقدياً، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية، أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

2. أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام:

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة، إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة

والنفقة الخاصة، يركز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق، وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني أو الإداري، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي أو الموضوعي.

3. تحقيق المنفعة العامة:

أي يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابةً عن الأفراد، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن نطاق النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

لذلك من المنطق بين الاقتصاديين أن تقرير المنفعة العامة أمر يجب أن يترك للسلطات السياسية، ويخضع هذا التقرير إلى رقابة تشريعية وأحياناً إلى رقابة قضائية.

تطور دور النفقات العامة في الاقتصاد:

يرتبط تطور دور النفقة مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلم تعد النفقة محايدة (النظرة الكلاسيكية)، بل لها دور إيجابي (النظرة الحديثة)، يمكن للدولة من خلالها تحقيق أهداف معينة وإحداث آثار محددة.

-في الفكر الكلاسيكي: كانت النفقة العامة محايدة، ويقصد بالنفقة المحايدة تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية.

-في الفكر المعاصر: الفكر المعاصر تحدث عن إيجابية النفقة (ويقصد بالنفقة الإيجابية تلك النفقة التي تهدف إلى إحداث آثار أخرى اقتصادية واجتماعية إلى جانب آثارها المالية)، وقد أصبحت النفقات العامة أكثر وسائل الدولة أهمية لتحقيق الأهداف المختلفة، وخاصةً في الميدان الاقتصادي، فتعددت أشكال تدخل الدولة في هذا الميدان،

سواء بمنح الإعانات أو القيام ببعض المشروعات أو بسيطرة كاملة على الاقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة[45].

الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

إن الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة وتوسع الدول في إنفاقها العام، حتى أصبح يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي في المجتمع، وازدياد أهمية النفقات العامة كإحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية جعل من الضروري معرفة تأثير هذه النفقات على المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي والادخار والاستثمار وغيرها، مع العلم أن هذه الآثار الاقتصادية تتوقف على عوامل عديدة أهمها طبيعة هذه النفقات والهدف من ورائها، وطبيعة الإيرادات المستخدمة في التمويل، والوضع الاقتصادي السائد، ويمكن إيجاز هذه الآثار بالتالي[46]:

1. أثر الإنفاق العام في الإنتاج القومي:

يتوقف الإنتاج القومي لأية دولة على نوعين من العوامل، هما:

-المقدرة الإنتاجية القومية: وهذه تشمل كلاً من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل

فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

-الطلب الفعلي: أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية (الناتج

القومي الجاري).

ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق

عام استهلاكي(جاري)، ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في

الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتببات) التي تتولد لعوامل الإنتاج

المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما أن الإنفاق

العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (وعلى سبيل المثال، يؤدي

الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال،

إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها

في زيادة الناتج القومي الجاري. كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى

للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، كما أنه من المعلوم أن للتغيرات التي تحدث في مشتريات الحكومة مثلها مثل التغيرات التي تحدث في الإنفاق الاستثماري تأثيرات متضاعفة على الناتج القومي، فهذه المشتريات تمثل جزءاً من الطلب الكلي على الناتج ومن ثم فإن زيادة ما في مستوى هذه المشتريات سوف تؤدي إلى زيادة في الطلب على الناتج وذلك عند كل مستوى من مستويات هذا الناتج. وتستطيع الحكومة في حالة الكساد أو عندما يتعدى مستوى البطالة المستوى المحدد كهدف أن تخفض من أو تزيل البطالة الزائدة مؤدية بذلك إلى أن يقترب مستوى الناتج الفعلي من مستوى الناتج الممكن وذلك من خلال زيادة مناسبة في مشترياتها.

وبنفس الصورة إذا كان هناك خطر من أن يكون الطلب الكلي-أو أنه فعلاً-أكبر من الناتج فإن تخفيض مشتريات الحكومة يمكن أن يؤدي إلى إزالة فائض الطلب، ويمكن حساب مقدار التغير التحريضي المطلوب في مشتريات الحكومة وذلك بقسمة عجز الطلب أو فائض الطلب على قيمة المضاعف (مضاعف الإنفاق الحكومي)[47]، فإذا كانت الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن تساوي 60 مليار دولار مثلاً وكانت قيمة المضاعف تساوي 3 فإن مشتريات الحكومة يجب أن تزداد بمقدار 20 مليار دولار وذلك لتحقيق الهدف المطلوب ولكن إذا كانت قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي هي 2 فقط فإن هذه المشتريات يجب أن تزداد بمقدار 30 مليار دولار.

2. أثر الإنفاق العام في الاستهلاك القومي:

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع و الخدمات، [48]هذا بالإضافة إلى الإنفاق الذي تقوم به الحكومة سواء كان الغاية منه شراء سلع استهلاكية(مثل برامج الرعاية الصحية والتعليم وغيرها) أو

القيام باستثمارات حكومية (بناء الطرق والجسور والمطارات وغيرها)، هذا الإنفاق بمجمله يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي يشجع تالياً على الاستثمار.

ثانياً: قياس الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وقد لعب الإنفاق العام دوراً بارزاً في سورية في فترة التخطيط المركزي أو مرحلة النظام الاشتراكي، حيث كان للدولة دور أساسي في الحياة الاقتصادية، وعلى الرغم من اتجاه الدولة حالياً إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن الدور الهام للإنفاق العام وخاصةً دوره كأداة مالية تمكن من التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها الاستثمار لا يزال حاضراً، ويلاحظ ذلك من خلال زيادة اعتمادات النفقات العامة في الموازنات العامة للدولة، وتحكمت هذه الظاهرة في حياة البلاد المالية وبدت واضحة في مختلف العهود السياسية وإن تفاوتت حدتها من فترة لأخرى، تبعاً للظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، ويبين الجدول التالي ازدياد حجم كل من النفقات العامة والاستثمار الكلي في سورية لبعض السنوات حتى العام 2010:

الجدول (1-2): تطور حجم النفقات العامة والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الحارية (مليون ل.س)

السنة المالية	الإنفاق الجاري	معدل نمو الإنفاق الجاري (%)	الإنفاق الاستثماري	معدل نمو الإنفاق الاستثماري (%)	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة (%)	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي (%)
1980	14590	-	14313	-	28903	-	14365	-
1981	16701	14.46	13779	-3.73	30480	5.46	15487	7.81
1982	16750	0.30	16595	20.43	33345	9.40	16513	6.62
1983	18672	11.47	18581	11.97	37253	11.72	17508	6.03
1984	23439	25.53	17850	-3.93	41289	10.83	18082	3.28
1985	23549	0.47	19436	8.88	42984	4.11	20016	10.70
1986	24508	4.07	19333	-0.53	43841	1.99	22443	12.13
1987	24195	-1.28	17508	-9.44	41703	-4.88	23223	3.48
1988	29665	22.61	21880	24.97	51545	23.60	25992	11.92

30.07	33808	10.58	57000	-1.28	21600	19.33	35400	1989
31.32	44395	8.55	61875	12.50	24300	6.14	37575	1990
26.12	55992	36.87	84690	11.84	27177	53.06	57514	1991
53.81	86120	9.86	93042	33.38	36250	-1.25	56792	1992
24.79	107466	32.22	123018	70.34	61750	7.88	61268	1993
41.09	151622	17.19	144162	10.06	67964	24.37	76198	1994
2.56	155504	12.40	162040	9.03	74099	15.41	87941	1995
4.87	163076	16.05	188050	23.45	91473	9.82	96577	1996
-4.67	155464	12.27	211125	18.83	108700	6.06	102425	1997
4.49	162446	12.40	237300	10.03	119600	14.91	117700	1998
-5.38	153706	7.59	255300	1.84	121800	13.42	133500	1999
1.55	156092	7.87	275400	8.37	132000	7.42	143400	2000
26.95	198160	16.92	322000	21.97	161000	12.27	161000	2001
4.24	206569	10.68	356389	14.29	184000	7.07	172389	2002
20.21	248131	17.85	420000	14.67	211000	21.24	209000	2003
10.63	274500	7.02	449500	2.84	217000	11.24	232500	2004
26.32	346737	2.34	460000	-17.05	180000	20.43	280000	2005
7.15	371519	7.61	495000	8.33	195000	7.14	300000	2006
10.93	412136	18.79	588000	32.31	258000	10.00	330000	2007
-0.83	408725	2.04	600000	-10.85	230000	12.12	370000	2008
10.49	451605	14.17	685000	19.57	275000	10.81	410000	2009
28.41	579911	10.07	754000	18.91	327000	4.15	427000	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

معدلات النمو من حساب الباحث.

فقرارة أرقام الجدول السابق توضح الدور الهام والمتزايد للنفقات العامة، وهذه الزيادة في النفقات العامة يمكن ردها إلى عوامل عدة تنضوي ضمن مجموعتين الأولى أدت إلى الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة والثانية أدت إلى زيادة حقيقية في حجمها.

أسباب الزيادة الظاهرية:

-انخفاض قيمة النقد: إن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي بشكل عام إلى زيادة المبالغ التي تدفعها الدولة للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ برامج عملها. مما يرتب بالضرورة زيادة في حجم الإنفاق العام ويدفع السلطة العامة إلى زيادة كمية النقود المطروحة في التداول، وبالتالي انخفاض قيمة النقد الوطني، وقد شهدت سورية العديد من موجات الانخفاض في قيمة الليرة السورية وخاصةً في عقد الثمانينات من القرن الماضي، كما أن حالات التضخم التي شهدتها الاقتصاد السوري والتي عنت أن تكون الزيادة في حجم النفقات العامة لبعض السنوات زيادة ظاهرية أكثر منها زيادة فعلية فعلى سبيل المثال ازدادت النفقات العامة لعام 2005 بمعدل (2.34%) بينما كان معدل التضخم لعام 2005 (7.4%) مما عنى أن هذه الزيادة كانت ظاهرية ولم تكن زيادة حقيقية، والأمر نفسه عام 2006 حيث كان معدل التضخم (10%) أكبر من معدل نمو النفقات العامة (7.61%)، وتكرر الأمر نفسه عام 2008 حيث بلغ معدل التضخم (15.2%).

-تعديل طرق المحاسبة: إن تغير بعض القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة للدولة أدى إلى نوع من الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة. فبعد الأخذ بمبدأ عدم تخصيص الإيرادات لم يعد بالإمكان تسجيل صافي الإيرادات (أي بعد تخفيض تكاليف جبايتها) وبالتالي يتوجب تسجيل كامل الإيرادات وكامل النفقات. كما أن الموازنة العامة المعاصرة أصبحت تتضمن كامل النفقات الجارية والاستثمارية بعد أن ألغيت الموازنات الملحقه.

-التزايد السكاني: حيث يلاحظ في سورية أن عدد السكان قد تضاعف منذ عام 1990 وحتى عام 2010 حيث ازداد عدد السكان من حوالي (12) مليون نسمة عام 1990 إلى ما يزيد عن (24) مليون عام 2010 وهذا ما يستدعي بالضرورة ازدياد حجم النفقات العامة لمواجهة الحاجات العامة المتزايدة بازدياد عدد السكان[49].

أسباب الزيادة الحقيقية:

-تطور الفكر السياسي: فقد تغيرت النظرة إلى الدولة منذ نهاية الخمسينات، وأصبحت تعتبر مجموعة من المؤسسات العامة الغرض منها إشباع الحاجات العامة للسواد الأعظم

من الشعب وتأمين رغباتها، كما اتسعت واجبات الدولة على المستوى الخارجي، ونمت علاقاتها الدولية، حيث تم تدعيم التمثيل الدبلوماسي في الخارج واشترك في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، كل ذلك استدعى زيادة النفقات العامة، وخاصة الإدارية منها. يكفي أن نعلم أن 24.9% من اعتمادات الموازنة العامة لعام 2010 في سورية تعود إلى بابي الرواتب والأجور والنفقات الإدارية.

-تطور الفلسفة الاجتماعية: فالاهتمام بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتولي الدولة مسؤولية الضمان الاجتماعي، والتوسع في إقامة المرافق العامة، كل هذه النواحي اقتضت زيادة النفقات العامة.

-التطور الاقتصادي: أثر تطور الفكر الاقتصادي في زيادة حجم النفقات العامة في سورية، فاعتماد الدولة للنظام الاشتراكي كنظام اقتصادي ومن ثم اقتصاد السوق الاجتماعي، وقيام الدولة بدور هام للحفاظ على التوازن الاقتصادي وظهور الدولة المتدخلة والمنتجة في نفس الوقت واتساع القطاع العام، كل ذلك أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة خاصة الاستثمارية منها، حيث وصلت في بعض السنوات لأكثر من (60%) من إجمالي النفقات، ولم تقل هذه النسبة عن (38%) من إجمالي النفقات منذ العام 1970 وحتى الآن، وقد بلغت هذه النسبة (43%) من إجمالي اعتمادات عام 2010. كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن سورية تلتزم سياسة دعم أسعار السلع الأساسية لدواعٍ اقتصادية واجتماعية وتكلف هذه السياسة سنوياً بحدود (5%) من إجمالي نفقاتها العامة.

-نفقات الأمن القومي: فالمواجهة مع العدو الصهيوني تدفع سورية نحو زيادة عدد وعتاد جيشها، الأمر الذي دفع بهذه النفقات بمعدل أكبر من معدل الزيادة الطبيعية في مثل هذا النوع من النفقات كما في غيرها من الدول الأخرى. حيث بلغت نسبة هذه النفقات (14.5%) من إجمالي النفقات العامة لعام 2010. [51,50]

ومن الجدير بالذكر أن أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على حجم الاستثمارات الكلية (العامة والخاصة) يختلف باختلاف مصادر تمويل هذا الإنفاق، فالإنفاق الممول من الضرائب على الاستهلاك والمستخدم في مجال استهلاكي لا يكون له أثر على الناتج القومي، بينما إذا استخدم في مجال استثماري فسوف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أما الإنفاق الممول من موارد الأفراد المعدة للاستثمار

والمستخدم في مجال استهلاكي، تخفض مستوى الإنتاج، لأنها تخفض من حجم الموارد المتاحة للقطاع الخاص، وفي حال استخدامها في مجالات استثمارية، فإن أثرها يعتمد على كفاءة استخدام هذه الموارد وعلى طبيعة الاستثمارات الممولة من هذا الإنفاق [52]، فإذا انصرف الاستثمار العام للإنفاق على مشروعات البنية الأساسية المادية أو البشرية، فإنه يمارس تأثيراً موجباً على الاستثمار الخاص، بينما في حالة قيام شركات القطاع العام بإنتاج سلع منافسة لما ينتجه القطاع الخاص، فإنه غالباً ما يؤدي الاستثمار العام إلى منافسة أو إزاحة الاستثمار الخاص وخاصةً في حال وجود نوع من المعاملة التمييزية لشركات القطاع العام، وفي هذا المجال نجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في الدول النامية والتي توصلت في معظمها لنتيجة أساسية تؤكد أن الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية دافع ومعزز للاستثمار الخاص، بينما قد يكون له أثر مزاحم في حالة الاستثمار العام في غير البنية الأساسية ومنها دراسات Blejer and Khan لعام 1984 ودراسة Odedokun لعام 1997 [53].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري (أي ما تنفقه الحكومة على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي والإسكان وغيرها، والملاحظ أن هذا النوع من الإنفاق يزداد عاماً بعد آخر في كافة الدول نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي والأخذ بالنظم الاشتراكية ومبادئ العدالة الاجتماعية) وبين الاستثمارات الكلية فمن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة كيف أنه مع زيادة حجم الإنفاق الجاري ازداد معدل نمو الاستثمار الكلي، فنمو الإنفاق الجاري بمعدل (24.37%) لعام (1994) رافقه نمو في حجم الاستثمارات ليبلغ معدل النمو (41.09%) لنفس العام، كما أن الانخفاض في معدل نمو الإنفاق الجاري لعام (2002) رافقه أيضاً انخفاض في معدل نمو الاستثمار الكلي لنفس العام ليبلغ (4.24%) بعد أن كان (26.95%) لعام (2001)، ويلاحظ هذا التوافق في النمو بين كل من الإنفاق الجاري والاستثمار الكلي خاصةً في الفترة بين (2000-2010) وهي الفترة التي تميزت بالانفتاح الاقتصادي، كل هذا يدل على العلاقة القوية التي تربط بين الإنفاق الجاري والاستثمار الكلي.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري وبين الاستثمارات الكلية فمن خلال الجدول السابق يلاحظ أنه عندما ازداد الإنفاق الاستثماري

بمعدل (33.38%) لعام (1992) ازداد معدل نمو الاستثمار الكلي إلى (53.81%) للعام نفسه وقسم من هذه الزيادة ناتج عن أن الإنفاق الاستثماري يتضمن الإنفاق على البنية التحتية ومشروعات القطاع العام وهذه بنود تدخل ضمن الاستثمار الكلي، كما يلاحظ انخفاض معدل نمو الاستثمار الكلي ليبلغ (4.24%) لعام (2002) بعد أن كان (26.95%) لعام (2001) وبالمقابل انخفاض معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري من (21.97%) لعام (2001) إلى (14.29%) لعام (2002)، وهذا ما يؤكد على وجود علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين.

ثالثاً: دور الإنفاق الحكومي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

• العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الكلي:

إذا ما قمنا بإيجاد العلاقة التي تربط بين كل من الإنفاق الحكومي الجاري وبين الاستثمار الكلي وذلك باستخدام برنامج ال SPSS وبعد تحويل الأرقام من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة الأساس 2005 كانت النتائج على الشكل التالي:

الجدول (2-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	المتغير المستقل
0.319	1.015	19604.037	C
0.000	10.560	1.061	curr
DW=0.399	Prop=0.000	R- square=0.794	R=0.891

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 79% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بتغيرات الإنفاق الحكومي الجاري، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW، وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج.

إلا أن متغير الإنفاق الحكومي الجاري لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

• العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الكلي:

إذا ما قمنا بإيجاد العلاقة التي تربط بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري وبين الاستثمار الكلي وذلك باستخدام برنامج ال SPSS وبعد تحويل الأرقام من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة الأساس 2005 كانت النتائج على الشكل التالي:

الجدول (2-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	40940.695	1.584	0.124
capit	1.137	7.003	0.000
R=0.793	R- square=0.628	Prop=0.000	DW=0.292

يلاحظ أن العلاقة جيدة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 62% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بتغيرات الإنفاق الحكومي الاستثماري ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW، وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج. إلا أن متغير الإنفاق الحكومي الاستثماري قد أدخل إلى النموذج كونه حسن من جودة النموذج وكان معنوي في تفسير تغيرات الحجم الكلي للاستثمار.

المبحث الثالث

الضريبة على الدخل كمحدد ثانٍ في نموذج الاستثمار الكلي

The Income Tax as the second parameter in the Total Investment Model

لقد تغير مفهوم الضريبة بتغير مفهوم دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ غدت في الوقت الحاضر إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على حدٍ سواء، ولعل الموضوع المتعلق بتشجيع الاستثمارات يعتبر من الاهتمامات الرئيسة للسياسة الضريبية الحالية، وفي هذا الإطار نجد أن السياسة الضريبية التي تعمل على الاحتفاظ بمستوى عالٍ من القوة الشرائية هي شرط رئيس لتحفيز الاستثمار، الأمر الذي يقتضي عدم المغالاة كثيراً في الضرائب على الدخل، ويرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض الاستثمارات في الدول النامية سببه انخفاض الطلب الفعال الناتج عن انخفاض مستوى الدخل، ولهذا ينظر إلى الضرائب على الدخل كأحد أهم بنود الضرائب والتي تلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمارات بما فيها من الضرائب على دخول الشركات والتي تؤثر على ربحية المشروعات أو الضرائب على الدخل الشخصية التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد.

أولاً: طبيعة الضريبة على الدخل:

تحتل الضرائب على الدخل مكان الصدارة في النظم الضريبية في العالم، فقد وجدت الدول فيها العديد من الخصائص التي دفعتها إلى الاعتماد عليها في تمويل نفقاتها إذ أنها تشكل مورد مالي غزير الحصيلة متجدد الوعاء تتجاوز إجراءات ربطه وتحصيله مع العديد من مستويات الكفاءة الإدارية، كما أنها سهلة التقبل لدى الممولين مما جعلها أداة طيعة من أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف المجتمع [54].

مفهوم الدخل:

الدخل إيراد يتجدد أو يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره وهو ما ينتج عن مصادر مختلفة فقد يكون مصدره رأس المال وقد يكون مصدره التنظيم، كما قد يكون مصدره العمل كأجر العامل والموظف أو يكون مصدره رأس المال والعمل والتنظيم معاً كأرباح التجارة والصناعة والخدمات الزراعية.

وبالتالي نجد أن للدخل مجموعة من الخصائص هي:

1. الدورية: أي التجدد في أوقات متعاقبة ومنتالية مثال ذلك أجر العامل.
2. بقاء المصدر: بما أن الدخل دوري فهو ناجم عن مصدر لذلك يجب ألا ينفذ هذا المصدر بعد إنتاجه للدخل وقد يكون المصدر مادياً كالأرض والعقارات والعمل أو غير مادي كالمهنة والموهبة.
- وبقاء المصدر هو أمر نسبي متعلق بنوع المصدر فالأرض لا تنفذ لكن الأشجار فوق الأرض لها عمر إنتاجي وقوة العمل متعلقة بعمر الإنسان وصحته.
3. صيانة المصدر والاستثمار المناسب له: وذلك حتى يستطيع المصدر إنتاج دخل بشكل دائم ومستمر [55].

الآثار الاقتصادية للضريبة على الدخل:

للضرائب على الدخل العديد من الآثار الاقتصادية فارتفاع الضريبة على دخل الأفراد مثلاً سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض في الدخل المتاح لديهم والمعد للاستهلاك أو الادخار، وإذا كان الفرد يقوم بإنفاق دخله على الاستهلاك، وما يتبقى منه يدخره (إذا كان دخله يسمح بذلك) فرغ الضريبة سيكون من أول ضحاياها الادخار وليس الإنفاق، وذلك على اعتبار أن الإنفاق على الاستهلاك يتميز في علاقته بالادخار بمرونة معدومة نسبياً، إذ ليس من المنطق أن يقوم الفرد بإنفاق إنفاقه على الاستهلاك- وخاصةً الإنفاق الضروري-مقابل أن يحتفظ برصيده من المدخرات، هذا الانخفاض بالادخار سوف يعني انخفاض في حجم الاستثمارات المقابلة وخاصةً استثمارات القطاع الخاص، وفي حال قيام الدولة باستخدام حصيلة هذه الضرائب لتمويل مشاريع استثمارية عامة أو تقديم معونات سواء للأفراد أو الشركات فإن أثر ذلك على الاستثمار الكلي سيكون تابعاً لفعالية أشكال هذا الإنفاق [56]، بينما نجد أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس، الأمر الذي يعني زيادة الإنفاق الاستهلاكي بقدر مساوٍ للتغير في الدخل الممكن التصرف فيه مضروباً بالميل الحدي للاستهلاك وخاصةً عند أصحاب الدخل المنخفضة الذين يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وهذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تعني زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة دخول أصحاب المشاريع مما يحفز نحو إقامة المزيد من الاستثمارات، أما بالنسبة

لأصحاب الدخل المرتفعة فإن تخفيض الضرائب على الدخل يعني ازدياد القدرة على الادخار لديهم وبالتالي توفر الفرصة للمزيد من الاستثمارات[57].

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين الضرائب على الدخل ونمو الاستثمارات دفعت بالعديد من كتاب وعلماء المالية العامة للقول بعدم اتجاه الدول للتوسع في زيادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد أن تكون هذه الدول قد وصلت إلى مرحلة لأبأس بها من التنمية الاقتصادية، إذ يتفق هؤلاء العلماء والكتاب والمختصين أن ظروف التنمية تقضي بتخفيض سعر الضرائب المفروضة على المشروعات الصناعية الهامة إذا كانت تؤدي لتنمية الاقتصاد الوطني[58].

ثانياً: قياس الضريبة على الدخل:

تعد الضرائب على الدخل من أهم الضرائب في النظام الضريبي السوري وقد ارتفعت حصيلتها هذه الضرائب من (13.868) مليار عام 1990 إلى (155.2) مليار عام 2010، كما يلاحظ أن نسبة هذه الضرائب قد وصلت إلى (75%) من إجمالي الضرائب والرسوم لعام (2002) ولم تقل نسبة الضرائب على الدخل من إجمالي الضرائب والرسوم عن (52%) منذ عام 1986 [59] الأمر الذي يبرز الدور الهام لهذا النوع من الضرائب، هذا وتتضمن الضرائب على الدخل في النظام الضريبي السوري كلاً من [61,60]: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية و التجارية وغير التجارية (التي تتناول الضريبة على أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية أي الأرباح التي يشترك فيها رأس المال والعمل معاً، أي حصيلتها هذا التفاعل بين رأس المال والجهد البشري "الفكري منه والعضلي" دون التمييز بين نسبة مشاركة كل من هذين العاملين)، وضريبة دخل الرواتب والأجور (التي تفرض على الدخل الشهري الصافي الذي يحصل عليه كل شخص يتقاضى راتباً أو تعويضاً من خزينة خاصة إذا كان مقيماً في سورية أو كان المبلغ المدفوع تعويضاً عن خدمة أداها فيها أو من خزينة عامة إذا كان مقيماً في سورية أو خارجها)، وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة (التي تتناول إيرادات الثروة المنقولة، وتشمل الفوائد والأرباح التي لا تتصف بطابع الدورية كجوائز السحب وعوائد السندات).

وبين الجدول التالي تطور كل من حصيلتها الضريبة على الدخل والحجم الكلي للاستثمار:

الجدول (4-2): تطور حجم الضرائب على الدخل والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العالم	الضريبة على الدخل	نسبة الضريبة على الدخل من إجمالي الضرائب والرسوم %	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي %
1980	1491	35.39	14365	-
1981	1616	28.76	15487	7.81
1982	2270	85.02	16513	6.62
1983	3225	33.65	17508	6.03
1984	4285	39.34	18082	3.28
1985	4900	47.08	20016	10.70
1986	6430	53.41	22443	12.13
1987	8435	59.57	23223	3.48
1988	9653	57.49	25992	11.92
1989	11200	59.26	33808	30.07
1990	13868	62.69	44395	31.32
1991	18880	68.11	55992	26.12
1992	18880	64.20	86120	53.81
1993	17015	57.70	107466	24.79
1994	24145	59.68	151622	41.09
1995	26465	54.12	155504	2.56
1996	30315	52.84	163076	4.87
1997	41825	60.36	155464	-4.67
1998	46154	61.12	162446	4.49
1999	52348	63.31	153706	-5.38
2000	57948	67.45	156092	1.55
2001	82845	71.46	198160	26.95
2002	102310	75.31	206569	4.24
2003	113300	74.76	248131	20.21
2004	115550	71.76	274500	10.63
2005	120295	67.99	346737	26.32
2006	132602	69.31	371519	7.15
2007	131800	65.05	412136	10.93
2008	127350	58.08	408725	-0.83
2009	142480	59.21	451605	10.49

28.41	579911	55.74	155200	2010
-------	--------	-------	--------	------

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث

ثالثاً: دور الضريبة على الدخل في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

بعد القيام بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الثابتة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة أساس 2005 نقوم بإدخال البيانات المتعلقة بالضريبة على الدخل كمتغير مستقل ومتغير الحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 5% وباستخدام الانحدار الخطي البسيط في برنامج spss فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (2-5): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الضرائب على الدخل والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	المتغير المستقل
0.000	5.539	93161.231	C
0.000	8.078	1.884	incometax
DW=0.300	Prop=0.000	R- square=0.692	R=0.832

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 69% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بتغيرات الضريبة على الدخل، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW، وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج. إلا أن متغير الضريبة على الدخل قد أدخل إلى النموذج كونه حسن من جودة النموذج وإن كان غير معنوي.

المبحث الرابع

إجمالي الضرائب والرسوم كمحدد ثالث في نموذج الاستثمار الكلي

Total Taxes and Fees as the third parameter in the Total Investment Model

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهدف الأساسي الذي تسعى الحكومات لتحقيقه باستخدام كافة الأدوات المتوفرة لديها وعلى رأسها الضرائب باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية، حيث تلعب دوراً هاماً في تحقيق العديد من الأهداف بجانب الهدف الرئيسي لها وهو الهدف المالي، فهي تساعد الدولة في تأمين الموارد المالية وتوجيهها وفقاً للسياسات المالية والاقتصادية لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً، كما أنها تساهم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استخدام السياسات المناسبة لتشجيع النشاط الاستثماري، فلم تعد الضريبة وفقاً لذلك غاية بحد ذاتها وإنما وسيلة تسعى الدولة من خلالها إلى تطبيق سياستها التدخلية وتحقيق غاياتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية.

أولاً: طبيعة الضرائب:

يمكن تعريف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الدولة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد" [62]

يتضح من التعريف السابق أن هناك خصائص للضريبة [63]:

- الضريبة التزام نقدي: خلافاً لما كان سائداً سابقاً حيث كانت الضريبة تفرض عيناً.
- الضريبة فريضة جبرية: أي أن المكلف ليس حراً في دفعها، بل إن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيةها وموعدها.
- الضريبة تفرض من قبل الدولة: إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بقانون.

- الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين: تفرض الضريبة على كل شخص قادر على الدفع وفقاً لمقدرته المالية.
- الضريبة بدون مقابل: إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص، فهو يدفع الضريبة بصفته عضواً في المجتمع، ولكن ذلك لا يعني أن دافع الضريبة لا يتلقى أي منفعة، بل على العكس فإنه يحصل على العديد من المنافع غير المباشرة من خلال استفادته من المرافق العامة.
- هدف الضريبة تحقيق النفع العام: تطور دور الضريبة ليشمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بعدما كان دورها مقتصرًا على تغطية النفقات العامة التقليدية كالأمن والدفاع وذلك حسب الفكر التقليدي.

هذا ويمكن تصنيف الضرائب بشكل عام إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، وهذا التقسيم هو التقسيم الشائع في الوقت الحالي، حيث تتناول الضرائب المباشرة الدخل والثروة، بينما تمس الضرائب غير المباشرة التداول والإنفاق، وبالرغم من أهمية هذا التقسيم فإنه لا يوجد معيار دقيق للتمييز بين هذين النوعين من الضرائب، ولكن كتاب المالية العامة أجمعوا على وضع مجموعة من المعايير لتسهيل التمييز بينهما وهذه المعايير هي [65,64]:

- معيار العبء الضريبي: ويعني من الذي يتحمل الضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف الاسمي نهائياً، أما إذا تمكن المكلف الاسمي من نقل عبء هذه الضريبة المفروضة عليه إلى شخص آخر فإن الضريبة تكون غير مباشرة.
- معيار التحصيل: حسب هذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا ما تم تحصيلها وفقاً لجداول يبين فيها اسم المكلف ومقدار الدخل الخاضع للضريبة مثل الضرائب على الدخل أو رأس المال... الخ، كما تعتبر الضريبة مباشرة إذا ما تم تقديرها وفرضها وتحصيلها بناءً على اتصال مباشر مع إدارة الضرائب والمكلف. وتعتبر الضريبة غير مباشرة عندما

يتم تحصيلها بناءً على جداول معدة سابقاً بمناسبة وقوع أو حدوث وقائع معينة مثل تسليم البائع للمشتري سلعة، أو عند إنتاج سلعة.

- معيار الثبات والاستقرار: حيث تعتبر الضريبة مباشرة إذا ما فرضت على وعاء ضريبي يتميز بالثبات والاستقرار والتجدد كالحصول على دخل دوري متجدد مثلاً، وتعتبر غير مباشرة إذا ما فرضت على وقائع استثنائية تتميز بعدم الثبات مثل الضرائب على الإنتاج، أو الاستهلاك.

الأهداف الاقتصادية للضريبة:

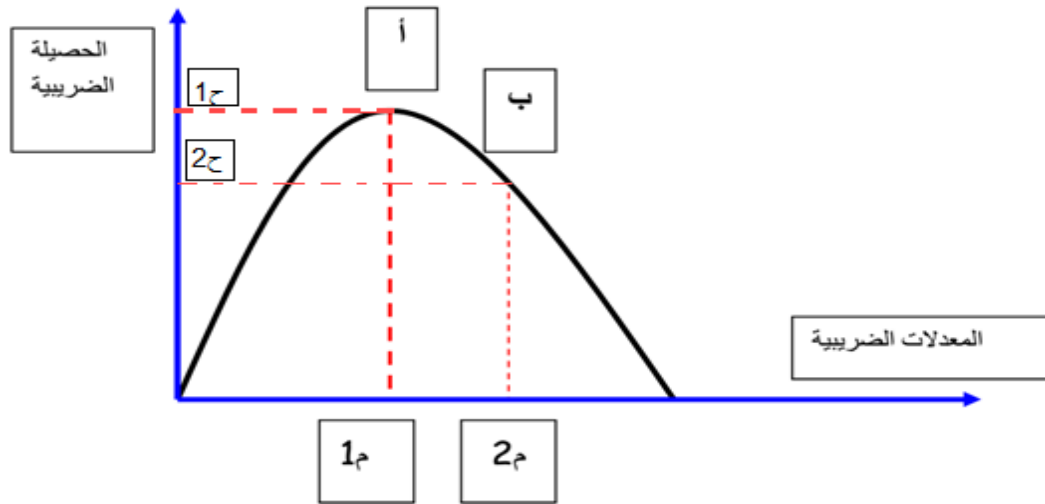
كان التقليديون يرون أن الهدف الأساسي للضريبة هو الهدف المالي، ويعدون أن الآثار الاقتصادية للضريبة هي ثانوية تترتب بطريقة غير إرادية. أما أنصار النظرية المالية الحديثة فقد نادوا باختفاء مبدأ حياد الضريبة وضرورة اعتبار الضريبة أداة مهمة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الأدوات المالية الأخرى، وتهدف الضريبة بشكل عام إلى تحقيق ما يلي[66]:

- تأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة.
- منع تكتل الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع ويمكن ذلك من خلال فرض ضريبة على الثروات كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا.
- استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية وذلك بإعفاء تلك النشاطات من أي ضرائب، إما بشكل دائم كما فعل المشرع السوري عندما أبقى الإيراد الزراعي من أي ضريبة، أو بشكل جزئي كما فعل المشرع الفرنسي فيما يخص إعفاء إيرادات بعض الصناعات المتطورة من الضريبة.
- استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي، حيث تقوم الحكومات في سبيل زيادة القوة الشرائية لدى أفراد الشعب من ذوي الدخل المتدنية بتخفيض معدل ضريبة الدخل في أجزائها الأولى ورفع الإعفاء الضريبي وزيادة الإعفاءات العائلية، وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة وخصوصاً تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبز والحليب، وتخفيض الضرائب هذا يعني أن الدخل متاح للإنفاق سيكون أكبر مما كان عليه قبل تخفيض الضرائب ونتيجة لهذا فإن مشتريات المستهلكين ستكون أيضاً أكبر[67].

- استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار، حيث أصبحت الضريبة أداة فعالة في تنشيط وتحفيز الاستثمار أو تثبيطه، وذلك من خلال منح الإعفاءات الضريبية كلياً أو جزئياً لأحد مجالات النشاط الاقتصادي بغية استقطاب رؤوس الأموال الخاصة إليه إذا ما ارتأت الدولة النفع في مزولة هذا النشاط على المجتمع، وبالمقابل تعمل الضريبة على الحد من همة المستثمرين على الاتجاه نحو المشاريع التي لا ترغب الدولة في تنشيط الاستثمار فيها، أو مجالات العمل غير الضرورية لعملية التنمية مثل زيادة الضرائب على الدخل المتأثية من المضاربات[68]، ويمكن تبيان العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية من جهة والاستثمار من جهة أخرى من خلال ما يعرف بمنحنى لافر

الشكل (1-2)

منحنى لافر للعلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية من جهة والاستثمار من جهة أخرى



حيث يعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي-أي الوزن الضريبي- تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال(المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى لافر يثبت -في الحقيقة-بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض الحصيلة، فعندما يكون معدل الضريبة في المستوى (1م) كما في الشكل، فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها(1ح) المقابلة للنقطة (أ)، ولكن إذا تم تجاوز هذا

المعدل وانتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2) فإن الحصلة الضريبية تنخفض من (ح1) إلى (ح2).

ومنه الكثير من الضريبة يقتل الحصلة الضريبية، والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، وبالتالي ونتيجة لذلك تقوم بالتخفيض من الإنفاق.

ومنه فإن معدل الضرائب يؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيره على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح يرفع معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جلياً بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار.

كما أن تأثير الضرائب على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع السلع هل هي سلع مستوردة أو منتجة محلياً وهل هي سلع كمالية أو ضرورية، فمن المعروف أن زيادة الضرائب على السلع المستوردة تشجع المستثمرين على إنتاج بدائل الواردات مما يعني زيادة في الاستثمارات، وإذا كانت السلع كمالية فإن درجة تأثرها بالضريبة تكون أكبر من السلع الضرورية التي يكون الطلب عليها غير مرن، وفي كلتا الحالتين وخاصةً فيما يتعلق بالسلع الكمالية فإن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب وذلك لارتفاع أسعار الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى خفض الاستثمار، وتأثير الضرائب على الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضاً للمقتطع من الضريبة باستخدام أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج وهذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتها، وبالمقابل فإن التأثير الإيجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي بلا شك إلى زيادة الأرباح المتحققة وبالتالي خلق فرص جديّة لزيادة الاستثمارات وخاصةً عندما تكون معدلات الأرباح مقارنةً بأسعار الفائدة السائدة في السوق مشجعة على ذلك وهذا ما يعني زيادة الاستثمار [69].

ثانياً: قياس الضرائب:

إن اعتماد الدولة في سورية على القطاع العام بشكل أساسي كقطاع رائد وقائد لعملية التنمية أدى إلى إهمال القطاع الخاص وهروبه خارج القطر، مما انعكس سلباً على الاقتصاد السوري وأثر بشكل واضح على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أصبحت الدولة عاجزة لوحدها عن تلبية الحاجات المتنامية للسكان ومتطلبات التنمية، هذا الأمر دفع نحو إعادة النظر بدور القطاع الخاص وأهميته فكان القانون رقم (10) لعام 1991 الهادف لتشجيع الاستثمار، والذي اعتمد بشكل كبير على الإعفاءات الضريبية التي وصلت حدود التسع سنوات أحياناً، كل ذلك كان هدفة تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، ولكن يلاحظ في سورية بأن السياسة الضريبية عانت من العديد من السلبيات التي أدت إلى تشوية الاستثمار في سورية وحرفه عن المسار الصحيح، ويمكن تبين مجموعة من القضايا المتعلقة بالنظام الضريبي السوري هي:

1- انخفاض معدل الاستقطاع الضريبي: إن الجمهورية العربية السورية كدولة نامية يقل فيها نسبة الاقتطاع الضريبي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى ضعف مستوى الدخل الفردي والاعتماد على القطاع الزراعي وعدم مسايرة التشريع الضريبي واستكمال تطويره مع المستجدات الاقتصادية ومتطلبات التنمية، رغم التعديلات الجزئية المتعاقبة عليها، وضعف كفاءة الإدارة الضريبية، إلا أن هذا لا يعني أن الاستقطاع الضريبي في سورية كان جامداً خلال السنوات الماضية، فقد ارتفعت حصيله الاستقطاعات الضريبية بصورة مستمرة وتدرجية رغم ضعفها النسبي، ولعل أسباب هذه الزيادة تعود بشكل رئيسي إلى العوامل التالية:

- ازدياد حجم النشاط الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار والتصدير رغم بعض الصعوبات المحلية والاقليمية والدولية.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتوحيد سعر الصرف.
- استمرار فرض الضرائب على القطاع العام، ومعاملته كالقطاع الخاص تماماً من وجهة النظر الضريبية.

-تطوير بعض التشريعات الضريبية وخطط إنجاز التراكم الضريبي والمحاسبي حيث أنجز معظمها، وإنجاز كامل التراكم في قطع حسابات الموازنة العامة للدولة.
-الاهتمام بالتدريب والتأهيل ورفع كفاءة العاملين في الإدارة الضريبية.
-إحداث جهاز الاستعلام الضريبي وصولاً إلى المعلومات والبيانات اللازمة للتكليف الضريبي.

-زيادة التمحيص والتدقيق في البيانات الضريبية.

2-التوسع في الإعفاءات الضريبية: إن الأصل في كل ضريبة أن تكون عامة وشاملة تفرض على جميع أفراد المجتمع دون تمييز بعضهم على حساب بعضهم الآخر، إلا أن المشرع الضريبي خرج عن مبدأ الشمولية في حالات معينة لأهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية في سورية، فقام بمنح العديد من الإعفاءات الضريبية حتى وصلت نسبة هذه الإعفاءات (50%-60%) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي انعكس سلباً على الحصيلة الضريبية، ويمكن استعراض بعض الإعفاءات المقدمة كالتالي:

الإعفاءات الاجتماعية: وتتضمن إعفاء المعاهد الأهلية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والفني والمهني وكذلك إعفاء المستشفيات الخاصة المرخصة من ضريبة الدخل وضريبة ريع العقارات مقابل وضع 10% من الأسرة تحت تصرف وزارة الصحة.

وكذلك إعفاء الحد الأدنى من الدخل الضروري لحياة المكلف ورفع الحد المعفى من ضريبة الرواتب والأجور وذلك ضمن البرنامج المستهدف لإصلاح الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، وتعديل الحد الأدنى المعفى من ضريبة دخل الأرباح.

الإعفاءات الاقتصادية: إن القطاع الزراعي الذي يمثل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لا يسهم إلا بمقدار ضئيل في الإيرادات الضريبية، حيث إنه معفى كلياً من الضرائب ماعدا ضريبة الإنتاج الزراعي(القانون 384 لعام 1957)، وذلك بهدف تشجيع التصدير وخفض تكاليف الإنتاج وهذه الإعفاءات الضريبية انعكست بالطبع على الحصيلة الضريبية.

الإعفاءات الصناعية: ومن أهم الإعفاءات في هذا المجال ما تضمنه القانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته من إعفاءات من ضرائب الدخل وضرائب ريع العقارات لمدد

وصلت لحدود التسع سنوات للمشاريع في المحافظات النائية أو الضعيفة اقتصادياً والمشاريع التي تستخدم عمالة أو تلك المشاريع ذات التكنولوجيا المتطورة. [70]

3- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي: والتي تمكن المكلفين من إخفاء مصدر الدخل وعدم الإقرار عنه أو تخفيض الإيراد الحقيقي لمصدر الدخل أو تضخيم المصاريف، ويمكن تصنيف أهم أسباب التهرب الضريبي على الشكل التالي:

- أسباب تشريعية: ترجع إلى النقص في التشريع الضريبي وعدم إحكام صياغته واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون.

- معدلات الضرائب: فارتفاع معدلات الضرائب يشعر المكلف بأن الضريبة تقتطع جزء كبير من دخله الأمر الذي يدفعه لمحاولة التملص منها بأي طريقة.

- ضعف الوعي الضريبي وهو من أهم أسباب التهرب الضريبي، كما أن غياب وجوه الإنفاق العام الرشيد والشعور بالفارق بين ما تحصله الدولة وما تنفقه يعد من الأسباب الهامة للتهرب الضريبي.

- الإدارة الضريبية الضعيفة الكفاءة والنزاهة والتي تساعد على التهرب الضريبي. [71]

ويمكن ملاحظة تطور الحصيلة الضريبية من خلال تتبع الجدول التالي الذي يبين تطور كل من إجمالي الضرائب والرسوم من جهة وتطور الحجم الكلي للاستثمار من جهة أخرى:

الجدول (2-6): تطور كل من إجمالي الضرائب والرسوم والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العام	إجمالي الضرائب	معدل نمو إجمالي الضرائب والرسوم %	نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي %
1980	4212.95	-	8.22	14365	-
1981	5619.6	33.39	8.54	15487	7.81
1982	2670	-52.49	3.88	16513	6.62
1983	9582.9	258.91	13.08	17508	6.03
1984	10892	13.66	14.46	18082	3.28
1985	10407	-4.45	12.50	20016	10.70
1986	12040	15.69	12.05	22443	12.13

3.48	23223	11.09	17.60	14159	1987
11.92	25992	9.02	18.58	16790	1988
30.07	33808	9.05	12.57	18900	1989
31.32	44395	8.24	17.05	22123	1990
26.12	55992	8.90	25.30	27720.2	1991
53.81	86120	7.91	6.09	29408.2	1992
24.79	107466	7.13	0.27	29488.6	1993
41.09	151622	7.99	37.19	40455.6	1994
2.56	155504	8.56	20.88	48903	1995
4.87	163076	8.30	17.32	57371	1996
-4.67	155464	9.29	20.79	69296	1997
4.49	162446	9.55	8.98	75516	1998
-5.38	153706	10.09	9.49	82686	1999
1.55	156092	9.50	3.90	85913	2000
26.95	198160	12.00	34.94	115932	2001
4.24	206569	13.29	17.18	135844	2002
20.21	248131	14.11	11.57	151558	2003
10.63	274500	12.71	6.25	161028	2004
26.32	346737	11.74	9.88	176931	2005
7.15	371519	11.08	8.13	191317	2006
10.93	412136	10.03	5.91	202627	2007
-0.83	408725	8.96	8.21	219268	2008
10.49	451605	9.55	9.75	240640	2009
28.41	579911	9.97	15.70	278428	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث

من خلال الجدول السابق يلاحظ ضعف نسبة الضرائب والرسوم من الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي (14.46%) في أحسن السنوات طيلة فترة الدراسة، وكانت النسبة الوسطية لإجمالي الضرائب والرسوم إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة المدروسة (10.03%) وهو يتفق مع ماقلناه سابقاً عن انخفاض نسبة الاستقطاع الضريبي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يلاحظ من خلال الجدول النمو الكبير الذي شهدته الضرائب والرسوم عام 1983 حيث بلغ معدل النمو (258.91%) عن عام 1982 ويمكن رد ذلك للتدابير الانكماشية والقرارات الهادفة إلى

ترشيد الاستهلاك الصادرة عن لجنة ترشيد الاستهلاك التي أحدثت عام 1981، وبشكل عام يلاحظ النمو المستمر في حجم الضرائب والرسوم بعد عام 1985، أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الحصيلة الضريبية والاستثمار الكلي فمثلاً بعد صدور القانون رقم 10 لعام 1991 نلاحظ نمو الاستثمارات بنسبة (53.81%) لعام 1992 عن عام 1991 وبالمقابل انخفض معدل نمو الاستقطاع الضريبي إلى (6.09%) لعام 1992 بعد أن كان (25.30%) لعام 1991 والأمر نفسه يلاحظ بالنسبة للعديد من السنوات ومنها عام 2003 حيث أن انخفاض معدل نمو الحصيلة الضريبية قابلته زيادة في معدل نمو الاستثمارات، وهو ما يدل على وجود علاقة بين الحصيلة الضريبية والاستثمار الكلي، ولكن لا يمكن القول بصحة هذه العلاقة بالمطلق نظراً لوجود عدة سنوات والتي لاحظنا فيها ازدياد معدل نمو الضرائب وبالمقابل ازدياد في معدل نمو الاستثمارات أو العكس، ويرد ذلك إلى أن المعدلات الضريبية هي واحدة من عوامل عديدة تؤثر على القرار الاستثماري ويختلف تأثيرها على الاستثمار وأهميتها النسبية تبعاً للتغيرات الأخرى التي تشهدها البيئة الاستثمارية خلال الفترة نفسها.

ثالثاً: دور الحصيلة الضريبية في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

بعد القيام بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الثابتة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة أساس 2005 نقوم بإدخال البيانات المتعلقة بالحصيلة الضريبية كمتغير مستقل ومتغير الحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 5% وباستخدام الانحدار الخطي البسيط في برنامج spss فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (2-7): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين إجمالي الضرائب والرسوم والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	59688.334	3.841	0.001
tax	1.479	10.788	0.000

DW=0.613	Prop=0.000	R- square=0.801	R=0.895
----------	------------	--------------------	---------

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن 80% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات في الحصيلة الضريبية، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW، وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج. إلا أن متغير إجمالي الضرائب والرسوم لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

المبحث الخامس

الإعانات الحكومية كمحدد رابع في نموذج الاستثمار الكلي

Government Subsidies as the fourth parameter in the Total Investment Model

أولاً: طبيعة الإعانات الحكومية:

مفهوم الإعانات:

تقوم الدولة في العصر الحاضر بتقرير الإعانات المتعددة للأفراد والهيئات الخاصة والعامّة على السواء. وتدفع الدول هذه الإعانات دون أن تحصل في مقابلها على أموال أو خدمات تستعين بها في أداء وظائفها ودون أن يلتزم المستفيدون منها بردها.

ويمكن تعريف الإعانات بأنها:

هي مساعدة أو دعم يُقدَّمان نقداً أو عيناً أو على نحوٍ آخر. ولا يتوقع المانح بمقابل ذلك أي عائد أو تعويض. وتكون الدولة على الأغلب هي الطرف المانح في حين يكون الطرف الآخر، إما فئات اجتماعية معينة تستفيد من الإعانات لتحسين وضعها المعاشي والحيوي، وإما فروعاً اقتصادية معينة، أو مناطق وأقاليم، أو بعض البرامج والمشروعات التي تقدم لها الإعانات من أجل تطوير وضعها وتمكينها من مواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية [72].

ويمكن تقسيم هذه الإعانات إلى ثلاثة أنواع [73]:

- الإعانات الإدارية: ويقصد بالإعانات الإدارية المبالغ التي تدرجها الدولة في ميزانيتها بقصد معاونة الهيئات الإدارية المحلية والمؤسسات العامة على القيام بأعمالها.
- الإعانات الاقتصادية: تتدخل الدولة في بعض الأحيان بطريق منح الإعانات للتأثير في الأسعار، فتلزم منتجي بعض السلع ببيعها بسعر معين على أن تقوم

بتعويضهم بدفع الفرق بين هذا السعر وبين الثمن الذي يغطي نفقاتهم ويضمن لهم ربحاً مناسباً.

كما قد تتكفل الدولة بدفع نفقات نقل بعض السلع الأساسية إلى الأقاليم حتى تضمن بيعها بسعر معين تفرضه على التجار، ومنها ما رصدته الحكومة المصرية على سبيل المثال من مبالغ في ميزانية الإقليم المصري بصفة تكاليف نقل وتخزين وحراسة مواد التموين للمناطق النائية وبلاد النوبة.

هذا وقد تقرر الدولة منح إعانات لبعض المشروعات الاقتصادية حتى تعينها على تجاوز فترة أزمة وقتية أو على إمكان الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، كالإعانات المقدمة لشركات الغزل والنسيج، وإعانات التصدير وخاصة تصدير المنتجات الزراعية وغيرها من الإعانات المقدمة لمختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية.

● الإعانات الاجتماعية: وتشمل هذه الإعانات بصفة خاصة على النوعين الآتيين:
-إعانات الضمان أو التأمين الصحي: تضع بعض الدول مشروعات لتأمين المواطنين ضد كل أو بعض المخاطر الصحية التي يتعرضون لها من عوز أو مرض أو عجز أو شيخوخة أو بطالة أو وفاة العامل، وتمول الدولة هذه المشروعات منفردة في بعض الأحيان، أو تساهم في تمويلها مع الأفراد في أحيان أخرى، فترصد المبالغ اللازمة لمنح الإعانات اللازمة لمواجهة هذه الحالات.

-الإعانات الممنوحة للهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية، وتتضمن هذه الإعانات مبالغ ممنوحة لجمعيات خيرية وثقافية، ونوادٍ رياضية وجمعيات تعاونية ونقابات عمالية وصناديق خاصة للدخار والمعاشات، وماشابه ذلك.

الآثار الاقتصادية للإعانات:

تهدف النفقات العامة التي تصرف من الموازنة العامة للدولة كإعانات ذات طابع

اقتصادي إلى تحقيق مايلي[74]:

- العمل على ضمان استقرار الأسعار من خلال التوجه القائم على إبقاء أسعار السلع الأساسية منخفضة، بحيث يتمكن المستهلك من الحصول عليها بأسعار تتناسب ومستوى الأجور والمرتببات.
- العمل على ضمان استمرار نشاط اقتصادي معين بتعويضه عن خسائره، لأن الإعانة المقدمة في مثل هذه الحالات تساعد في التعويض عن الخسائر المتحققة والتي لا مهرب منها للمحافظة على تعرفه الخدمة أو سعر محدد للسلعة، وفي الحالتين تكون تعرفه الخدمة وسعر السلعة متأثرين بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال في الإعانات المخصصة لتغطية خسائر مؤسسات النقل الداخلي، والسكك الحديدية، ومؤسسة مياه الشرب في سورية على سبيل المثال.
- العمل على ضمان معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدل تراكم رأس المال، كما هو الحال في الإعانات المقدمة بهدف توجيه جزء من الدخل للاستثمار.

ولعل من المفيد الإشارة إلى الصعوبة في التعرف على أثر الإعانات من الوجهة الاقتصادية. فقد يحدث ألا يتحقق أثر إعانة فُصد منها خفض الثمن بالنسبة للمستهلك، نتيجة لشكل السوق (كغلبة الطابع الاحتكاري عليه مثلاً) أو بسبب ظروف الحالة الاقتصادية العامة. وفي هذه الحالة يلاحظ أن سلوك المنتج والوسيط (بين المستهلك والمنتج) قد يحول دون تحقيق الإعانة لأثرها.

كما أن هناك الإعانات المقدمة للتجارة الخارجية والتي تقدم في سبيل تشجيع الصادرات أو استيراد سلعة معينة تتمتع بأهمية خاصة للإنتاج أو الاستهلاك، وأهم هذه الإعانات ماخصص منها للتصدير، أي لتشجيع الصادرات ببيعها في الأسواق الخارجية بأثمان منخفضة، قد تقل عن تكلفة إنتاج السلع المصدرة. ويتحقق هذا الهدف في الحالات التالية:

منح إعانات خاصة لمقابلة بعض الآثار الخاصة ببعض جوانب النظام الضريبي كارتفاع معدلات الضرائب غير المباشرة مثلاً.

منح إعانات لمقابلة آثار تقلبات سعر الصرف حيث تتدخل الدولة لرفع سعر النقد الوطني (بالعملات الأجنبية) بحيث يصبح أعلى من السعر الذي يتحدد لها في حال غياب الرقابة على الصرف. وفي هذه الحالة تكون إعانة التصدير بديلاً لتخفيض سعر الصرف. أي لتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية.

حالة الكساد حيث تعتبر إعانات التصدير جزءاً من السياسة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن الإعانة تشجع على الإنتاج للتصدير.

وبالتالي يلاحظ أن إعانات التصدير تؤدي إلى نقل بعض الموارد التي من الممكن أن توجه لإنتاج سلع أو خدمات تستعمل في الداخل لإنتاج سلع وخدمات تخصص للأسواق الخارجية، ومن ثم يصر إلى قياس مدى الاستفادة من هذه الإعانات بمقدار ما يتحقق من زيادة في العملات الأجنبية أو في المواد المستوردة وبالكيفية التي تستخدم بها هذه العملات أو السلع المستوردة.

ثانياً: قياس الإعانات الحكومية:

نلاحظ من خلال تتبع تطور حجم الإعانات الحكومية المقدمة ازدياد حجم هذه الإعانات حتى وصلت إلى (447.211) مليار لعام 2008 كما يلاحظ اختلاف معدل نمو هذه الإعانات من سنة لأخرى فبينما يلاحظ زيادة في معدل نموها وصلت لأكثر من 107% لعام 2004 نجد أنها عانت من تراجع في بعض السنوات في معدل النمو لينخفض نصيب المعونات المقررة لعام 2009 إلى (120.893) مليار بعد أن كانت (447.211) مليار لعام 2008 ليكون الانخفاض في معدل النمو (-72.97%).

بالنسبة لتتبع العلاقة بين الإعانات المقررة من جهة وتطور الاستثمار من جهة أخرى يمكن ملاحظة وجود نوع من التوافق بين حجم الإعانات المقدمة من جهة وتطور الحجم الكلي للاستثمار من جهة أخرى وإن كان هذا التوافق ليس بالكبير فانخفاض الإعانات المقدمة لعام 1984 رافقه انخفاض في معدل نمو الاستثمارات لنفس العام، كما أن ازدياد حجم الإعانات المقررة لعام 1992 رافقه ازدياد واضح في حجم الاستثمارات للعام ذاته فبينما ازدادت الإعانات من (8.777) مليار لعام 1991 إلى (16.500) مليار لعام

1992 ازداد حجم الاستثمارات من (55.992) مليار إلى (86.120) مليار لعام 1992، بينما لم يلاحظ هذا التوافق في العلاقة بين الإعانات من جهة وتطور حجم الاستثمار من جهة أخرى بالنسبة للعديد من السنوات، كذلك يلاحظ أن الزيادة في حجم الإعانات المقررة كانت أكبر من الزيادة في حجم الاستثمار الكلي بالنسبة لسنة 2004 و 2007 حيث ازدادت الإعانات على سبيل المثال لعام 2004 عن عام 2003 بمقدار (52.436) مليار بينما زاد الاستثمار الكلي بمقدار (26.369) مليار ونفس الأمر حصل عام 2007 ويمكن ردّ ذلك إلى حالة النزوح التي شهدتها القطر نتيجة الحرب الأمريكية على العراق (2003) ونتيجة حرب إسرائيل على لبنان (2006) ونزوح مئات الآلاف من النازحين باتجاه سورية وهو ما عني زيادة حجم المعونات المقدمة، هذا ويمكن ملاحظة تطور حجم كل من الإعانات الحكومية المقدمة وتطور الحجم الكلي للاستثمار من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-8): تطور حجم الإعانات الحكومية المقدمة والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العام	الإعانات الحكومية	معدل نمو الإعانات الحكومية %	الاستثمار الكلي
1980	4638	-	14365
1981	3726	-19.66	15487
1982	4799	28.80	16513
1983	5828	21.44	17508
1984	4304	-26.15	18082
1985	5621	30.60	20016
1986	4899	-12.84	22443
1987	3696	-24.56	23223
1988	5193	40.50	25992
1989	6374	22.74	33808
1990	11484	80.17	44395
1991	8777	-23.57	55992
1992	16500	87.99	86120
1993	15257	-7.53	107466
1994	13790	-9.62	151622
1995	18085	31.15	155504

163076	6.49	19258	1996
155464	18.71	22862	1997
162446	11.88	25577	1998
153706	9.92	28113	1999
156092	95.07	54841	2000
198160	-19.85	43956	2001
206569	3.16	45347	2002
248131	7.54	48764	2003
274500	107.53	101200	2004
346737	80.22	182384	2005
371519	54.54	281856	2006
412136	16.86	329382	2007
408725	35.77	447211	2008
451605	-72.97	120893	2009
579911	66.28	201024	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

معدلات النمو من حساب الباحث

ثالثاً: دور الإعانات الحكومية في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

بعد القيام بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الثابتة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة أساس 2005 نقوم بإدخال البيانات المتعلقة بحجم الإعانات الحكومية المقدمة كمتغير مستقل ومتغير الحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 5% وباستخدام الانحدار الخطي البسيط في برنامج spss فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (9-2): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الإعانات الحكومية والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	150683.180	10.767	0.000
subsidies	0.793	6.224	0.000

DW=0.761	Prop=0.000	R- square=0.572	R=0.756
----------	------------	--------------------	---------

يلاحظ أن العلاقة جيدة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 57% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات في حجم الإعانات الحكومية المقدمة، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW، وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج.

إلا أن متغير الإعانات الحكومية قد أدخل إلى النموذج كونه حسن من جودة النموذج وإن كان غير معنوي.

وهكذا لاحظنا في هذا الفصل الدور الذي تلعبه السياسة المالية بأدواتها المختلفة في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار، كما لاحظنا التطورات التي شهدتها أدوات هذه السياسة خلال فترة الدراسة، وسنتحدث في الفصل التالي عن المكون الآخر للسياسة الاقتصادية للدولة والذي يعتبر من الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد وهو السياسة النقدية ودورها في تشجيع الاستثمار الكلي في سورية من خلال أدواتها المختلفة.

الفصل الثالث

المحددات النقدية الرئيسية في نموذج الاستثمار الكلي

The Main Monetary Determinants in the Total Investment Model

مقدمة الفصل:

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائماً حولها، ففي حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، نجد أن مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، فالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، أهمها رفع معدلات النمو والوصول إلى التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، تدخل ضمن ما يعرف بالسياسة الاقتصادية، التي تنقسم إلى جزأين مهمين هما السياسة المالية والتي تحدثنا عنها في الفصل الأول، والسياسة النقدية والتي سنتحدث عنها في هذا الفصل.

انشغل الفكر الاقتصادي كثيراً بطبيعة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في العملية التنموية وقدرتها على التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن بينها الاستثمار الكلي، فمن المعروف أن السياسة النقدية ومن خلال أدواتها تلعب دوراً هاماً في تحفيز الاستثمارات، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مدى فاعلية هذه الأدوات في تحفيز الاستثمار الكلي.

وبناءً عليه سنتحدث في هذا الفصل عن مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية في جذب الاستثمارات، وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث أول: مفهوم السياسة النقدية.

المبحث ثاني: الائتمان المصرفي كمحدد خامس في نموذج الاستثمار الكلي.

المبحث ثالث: العرض النقدي كمحدد سادس في نموذج الاستثمار الكلي.

المبحث رابع: الادخار الكلي كمحدد سابع في نموذج الاستثمار الكلي.

المبحث خامس: المحددات الاقتصادية الأخرى في نموذج الاستثمار الكلي.

المبحث الأول

مفهوم السياسة النقدية

The Concept of Monetary Policy

إن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة، وكجزء من عملية تخطيط شاملة، يتطلب الوقوف على هيكل السياسة النقدية ضمن إطار عمل يتكون من مجموعة من الأغراض، والأدوات، والأهداف. ولكن بدايةً لا بد من التطرق إلى تعريف السياسة النقدية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة العرض النقدي والقروض المصرفية، وذلك بهدف دعم نمو واستقرار الاقتصاد [75].

كما يمكن أن تعرف بأنها: مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرةً أو عن طريق المصرف المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي [76].

وبالتالي يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها: عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية "الإنتاج-الاستهلاك-الاستثمار-الادخار-الأسعار والعمالة... للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب وتمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا [77].

بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية خلال القرن التاسع عشر وخاصةً في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، وتطور مفهومها بتطور النظريات والأفكار الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة فترى النظرية الكلاسيكية أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية هو المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار من خلال الربط بين كمية النقود المعروضة في السوق وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق أي أن المستوى

العام للأسعار يتحدد فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة في السوق، وأن أي توسع في عرض النقد سوف يؤدي بالضرورة إلى التضخم الاقتصادي خاصةً عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية وتعزو النظرية الكلاسيكية أن العوامل المؤثرة في قيمة النقود تتمثل أصلاً في التغيرات الناشئة في عرض النقود التي تؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار، وبذلك يصبح بقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية النقود المعروضة، ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

إلا أن النظرية الكلاسيكية قد عجزت عن تفسير أسباب أزمة الكساد الكبير وتقديم الحلول المناسبة لتلك المشكلة الكبيرة، لذلك برزت النظرية الكينزية التي قامت بدورها بتحليل المشكلة فربطت بين جانب الإنفاق والدخل وقامت بتقديم حلول من شأنها المساعدة في علاج الأزمة.

حيث ترى النظرية الكينزية أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار، ويتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال توازن سوقي السلع والخدمات وسوق النقد، الأمر الذي يضمن للسلطات النقدية ممارسة مسؤوليتها في تحقيق الاستقرار النقدي ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

أما النظرية النقدية المعاصرة فتحاول الجمع بين أهداف كلا النظريتين الكلاسيكية والكينزية، وذلك بمحاولة التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وذلك بالتأثير على جانبي الطلب والعرض الكلي، وهذه النظرية ترى أنه لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات ووسائل السياسة المالية خصوصاً والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموماً [78]، الأمر الذي يعني ضرورة التنسيق بين كل من السياستين النقدية والمالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ويقدم Begg [79] تعريفاً مبسطاً للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ينصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى، ويؤكد أن

أفضل صور التنسيق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكلا السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معاً.

ثانياً: محددات السياسة النقدية:

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد الوطني للوصول إلى الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال عدة قنوات والتي تعبر عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي وتتحصر هذه القنوات في أربعة [80]:

- قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة الأكثر تأثيراً على معدل النمو فارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة يؤثر تأثيراً مباشراً على مجمل المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار- الادخار- الدخل...)، فالسياسة النقدية التقييدية تعمل على رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع تكلفة رأس المال، الأمر الذي يعني تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، و يشجع التحول نحو الاستثمار في العقارات مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو، ومقدار التجاوزات في سعر الفائدة وكذلك الاستثمار يعتمد على مرونة الطلب على النقود والطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، وهذه قضية يحتاج حسمها إلى دراسات تجريبية تكثُر في البلدان المتقدمة وتندر في البلدان العربية [81].

- قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمارات.

- قناة أسعار السندات المالية: وهذه القناة هي تعبير عن وجهات نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبيين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبيين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض

مؤشر توبين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

• قناة الائتمان: وتنقسم بدورها إلى قناتين:

قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

خصائص السياسة النقدية في الدول النامية:

اقترن تطور الأوضاع النقدية والائتمانية في البلدان النامية بالتحويلات السياسية والاقتصادية التي قطعتها تلك البلدان عبر المراحل المختلفة من تاريخها الحديث، ابتداءً من مرحلة التبعية النقدية وانتهاءً بالاستقلال النقدي الشامل، إذ تعكس مرحلة التبعية النقدية ضمور دور السياسة النقدية في ظل غياب الخصائص التي تحدد ملامح النظام النقدي، وقد بدأت خطوات إحرار الاستقلال النقدي ترسم مسارها في أوقات سابقة لإنجاز الاستقلال السياسي، وتسارعت خطاها بعد تحقيقه باتجاه الاستقلال النقدي الكامل. وقد خضعت السياسة النقدية في عدد من البلدان النامية إلى تغيير جذري في أسلوب عملها جراء تطبيقها قرارات التأميم للنشاط المصرفي، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في الأسس التي في ضوئها يمارس البنك المركزي وظائفه في رقابة وتنظيم النشاط المصرفي نتيجة التحول في طبيعة ملكية المصارف، في حين تمثلت الخيارات الاقتصادية عشية تحقيق الاستقلال السياسي في بلدان نامية أخرى باتباع النظام

الاشتراكي كنهج استبعدت فيه الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي وإعطاء الأولوية للقرض المصرفي في تمويل المخطط التنموي، وترتب على هذا الخيار تصور مزدوج من حيث الاعتقاد بمبدأ حيادية النقود وأسلوب التوزيع الإداري للقروض وإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية ومن ثم انتقال سلطة إدارة النقد والائتمان الى السياسة المالية كما في الجزائر [82].

ان دراسة الخلفية الاقتصادية لنشأة النظام النقدي والائتماني تقدم دليلاً عن أسباب اختيار الأسلوب المباشر كأداة نقدية في الرقابة على الائتمان للسياسة النقدية في إطار تمويلها للتنمية الاقتصادية في ظل هشاشة النظام المالي ومحدودية الجهاز المصرفي الذي ورث اصوله المالية من بقايا المصارف الاجنبية التي تشكل بمفردها النواة الأولى لتأسيس النظام المالي لدى البلدان النامية في مرحلة التبعية السياسية والنقدية بهدف إشباع حاجات التمويل والمعاملات الدولية لدولها، فعلى سبيل المثال: تأسس المصرف الأهلي في مصر في عام 1898 في ظل الهيمنة العثمانية وبرأسمال اجنبي، والذي استمر عاملاً في تلبية أهداف تمويل التجارة والتسويات الدولية فضلاً عن تخويله ممارسة واجبات ووظائف البنك المركزي في إصدار العملة ومراقبة حركة الودائع والائتمان للجهاز المصرفي حتى تأسيس البنك المركزي المصري عام 1960 حيث انتقلت هذه الوظائف إليه [83].

إن البنك المركزي يشغل مركزاً محورياً في النظام المصرفي والنقدي للدولة، ويعمل قائداً لسوق النقد ومشرفاً ورقبياً منتظماً لنشاط البنوك التجارية وتقع على عاتقه رسم السياسة النقدية للاقتصاد، وهو منظمة ذات طبيعة خاصة ووظائفه تختلف عن وظائف البنوك التجارية وإنه يهتم برقابة وتنظيم عمليات البنوك والمؤسسات المالية ومن ثم لا يستطيع أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، من حيث أن مهمته لا تقوم على منافسة البنوك فضلاً عن دوره كملجأ أخير للإقراض وإصدار العملة وتنظيم عرض النقد وتحديد أنواعه [84]، وفي الوقت الحاضر تزداد أهمية البنك المركزي للقيام بوظيفة إدارة الائتمان من خلال دوره كمنظم لعمليات الائتمان الخاص بالبنوك التجارية وهي الوظيفة التي يستطيع من خلالها أن يقوم برسم السياسة النقدية من خلال توجيه الوسائل المتاحة لغرض تحقيق أهدافه في نطاق السياسة الاقتصادية العامة.

وهكذا يلاحظ أن السياسة النقدية في البلدان النامية تميزت بمجموعة من الخصائص أهمها [85]:

1. تأخذ السياسة النقدية مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى، وذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية، وبقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية كي تغير سياستها بفاعلية.
2. كما أن الدور التنموي للسياسة النقدية مازال غير واضح، فهي بحاجة إلى من يحدد لها ما هو منظر منها تحقيقه من أهداف اقتصادية تسهم في إسراع عملية التنمية.
3. كنتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي في البلدان النامية، وعدم وجود أسواق مالية متطورة، جعل السلطات النقدية تميل لاستخدام الأدوات والوسائل المباشرة في السياسة النقدية على حساب الأدوات غير المباشرة (الكمية)، فمثلاً نجد أن آلية السوق المفتوحة تحتاج إلى نظام مالي وأسواق مالية متطورة لكي تقوم بدورها النقدي على أكمل وجه.
4. لاستقلالية السلطات النقدية جوانب عديدة (تشريعية وعملية) تتبع أساساً من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى، إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف، ينال من استقلاليتها، فلا بد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها وقدرتها من أجل الحصول على استقلالها الكامل.
5. تحتاج بعض الدول إلى مراجعه لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية، بهدف توفير المتطلبات المؤسسية والظروف الموضوعية، التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياستها الملائم وتحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.

أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار من خلال تحكمها بالعرض النقدي والتأثير على حجم الائتمان الممنوح، كما أن للسياسة النقدية دوراً فعالاً في معالجة التضخم وخصوصاً في البلدان النامية،

وتعتبر السياسة النقدية مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الاقتصادية إلى جانب السياسة المالية.

ولابد من الإشارة إلى أن مهام السياسة النقدية قد تطورت، حيث كان ينظر إليها كأداة لتسهيل عمل الخزانة في عملياتها المالية، ولكن في الخمسينات من القرن الماضي تغيرت هذه النظرة، وأصبح ينظر إليها كعنصر مستقل من عناصر السياسات الاقتصادية له أهدافه وأدواته.

وتسعى السياسة النقدية بشكل عام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي [86]:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغير في المستوى العام للأسعار.
 - المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.
 - المساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
 - المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية والاجتماعية في البلدان النامية.
 - المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.
- وفيما يخص الاستثمار تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق التالي:
- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي.
 - توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.
 - جمع وتعبئة المدخرات المحلية وتوفيرها بالشكل المناسب لتطوير الاستثمار.

وسنتحدث في المباحث اللاحقة عن مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف وبالأخص دورها في تشجيع الاستثمار الكلي الذي يعتبر حجر الزاوية في تحقيق أي نمو اقتصادي.

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي كمحدد خامس في نموذج الاستثمار الكلي

Bank Credit as the fifth parameter in the Total Investment Model

نظراً للتطور السريع الذي تشهده البشرية في جميع أنحاء العالم فإن التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم وفي الدول النامية بشكل خاص تحتل أهمية تتزايد باستمرار مع مرور الزمن وذلك بهدف رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وفي إطار التنمية يلعب الائتمان المصرفي دوراً حيوياً وهاماً بتوفيره الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية وتوجيه هذه الموارد الوجهة التي تخدم القطاعات الاقتصادية بالشكل السليم، وهذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الجيدة يجب أن تقوم على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي الذي تخدمه، وأن تكون مناسبة أيضاً للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي تعمل فيه مما يخلق بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها الاستثمار علاقات وارتباط، وفي البداية سنقوم باستعراض بعض المفاهيم المتعلقة بالائتمان قبل التطرق لدراسة العلاقة بين الائتمان الممنوح والاستثمار.

أولاً: طبيعة الائتمان المصرفي:

عرّف Sullivan & Sheffrin الائتمان بأنه عملية تزويد طرف معين لطرف ثانٍ بالموارد دون مطالبته بالتسديد الفوري (وبالتالي توليد الائتمان)، ولكن عوضاً عن ذلك يتم السداد أو إعادة هذه الموارد (أو غيرها من المواد ذات القيمة المساوية) في وقت لاحق، هذا الائتمان المقدم قد يكون مالي (منح قرض)، أو قد يتكون من السلع أو الخدمات (القروض الاستهلاكية مثلاً)، أي أن الائتمان يشمل أي شكل من أشكال الدفع المؤجل. [87]

ويقصد بالائتمان أيضاً علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً. [88].

كما يعرف الائتمان بأنه الثقة والضمانة التي يوليها المصرف لشخص ما (سواء أكان هذا الشخص طبيعي أم اعتباري) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة زمنية محددة يتفق عليها الطرفان، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والمصاريف [89]. وبعد توضيح مفهوم الائتمان يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها [90].

أهمية الائتمان المصرفي:

يشار إلى الائتمان في بعض الأحيان إلى أنه الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد من خلال تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة وذلك بتوفير الأموال اللازمة لكافة القطاعات الاقتصادية [91]. وهذا ما أكدته واي (Wai) الذي يرى بأن للمؤسسات المالية والنقدية دور هام في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات إلى الاستثمارات من جهة، ومن خلال تنوع الاستثمارات من جهة أخرى، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم دراسات جدوى اقتصادية للمستثمرين تتعلق بفرص وأنواع الاستثمارات المتوفرة بما يضمن لتلك المؤسسات استرجاع ديونها. [92]

ويرى كل من شو (Shaw) و ميكنون (Mackinon) أن للسياسة التمويلية دور كبير في التأثير على عمليتي النمو والتنمية وأن أي نقص في هذا التمويل يمثل عائقاً أمام النمو الاقتصادي وينجم عنه آثاراً سلبية على عملية الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وبهذا فإن توفير هذا التمويل والتوسع فيه يدعم كل من النمو والتنمية الاقتصادية. [93]

ولكن من جانب آخر يعتبر الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه، فحالة الانكماش الائتماني تؤدي إلى كساد وتقلص النشاط الاستثماري، كذلك صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها مما يحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحالة الإفراط الائتماني قد يؤدي إلى ضغوط

تضخمية وكلا الحالتين تسبب آثاراً اقتصادية غاية في الخطورة يصعب في كثير من الأحيان معالجة تلك الاختلالات عندما تحدث في هيكل الاقتصاد، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً وملياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة[94].

ثانياً: قياس الائتمان المصرفي:

من المعروف أن النظام المصرفي السليم يساهم بالنمو الاقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الاقتصاد لاسيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر، كما يوفر النظام المصرفي أيضاً خدمات المدفوعات ويؤمن الخبرة والمشورة للقطاعات الاقتصادية وللحكومة مما يساعد على الاستخدام الكفء للموارد ويزيد من كفاءة النشاطات الاقتصادية. بينما تعيق النشاطات المصرفية غير السليمة التخصيص الكفء للائتمان وتفرض التكلفة العالية على عمليات الوساطة المالية وتكون نتائجها المالية أقل بكثير من المحتملة، ويعود ذلك إلى الاختيار السيء للمقترضين وتمويل المشاريع التي تحتوي على درجة عالية من المخاطرة.

إن ضعف النظام المصرفي يبرز بشكل خاص في الاقتصاديات النامية والانتقالية والتي تكون فيها أسواق رأس المال غير متطورة ولا تؤمن أدوات مالية بديلة، وتعاني من ضعف مركزها الائتماني وتنقصها الكفاءات الإدارية والمؤهلة. ورغم ذلك فإن المصارف في هذه الاقتصادات تمارس دوراً هاماً من خلال مجموعة من النشاطات من أهمها تقديم الائتمانات للشركات والمساهمة في رؤوس أموالها.

وفي سورية يلاحظ تطور حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف المتخصصة للقطاعات الاقتصادية المختلفة هذا الأمر انعكس على الحجم الكلي للاستثمار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-1): تطور حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف وتطور حجم الاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العام	حجم الائتمان الممنوح	معدل نمو الائتمان %	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي %
1980	17119.4	-	14365	-
1981	25161.1	46.97	15487	7.81
1982	25273.8	0.45	16513	6.62

6.03	17508	12.39	28406.3	1983
3.28	18082	-7.99	26135.4	1984
10.70	20016	-11.60	23103.5	1985
12.13	22443	14.78	26518.3	1986
3.48	23223	16.92	31005.4	1987
11.92	25992	91.03	59230	1988
30.07	33808	15.91	68651.6	1989
31.32	44395	15.28	79142.9	1990
26.12	55992	25.31	99170.8	1991
53.81	86120	26.14	125096	1992
24.79	107466	64.29	205517.4	1993
41.09	151622	-15.36	173953.2	1994
2.56	155504	17.87	205045.9	1995
4.87	163076	4.29	213836	1996
-4.67	155464	11.27	237931	1997
4.49	162446	-2.07	232998	1998
-5.38	153706	9.47	255056	1999
1.55	156092	3.49	263967	2000
26.95	198160	2.19	269757	2001
4.24	206569	-8.96	245574	2002
20.21	248131	16.86	286970	2003
10.63	274500	15.03	330100	2004
26.32	346737	27.76	421723	2005
7.15	371519	16.55	491522	2006
10.93	412136	28.86	633386	2007
-0.83	408725	37.40	870295	2008
10.49	451605	18.15	1028216	2009
28.41	579911	17.87	1211991	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

معدلات النمو من حساب الباحث

وفيما يخص هذا الموضوع يمكن تبيان مجموعة من القضايا من أهمها:

← نلاحظ أنه في بعض السنوات كان يزداد معدل نمو الائتمان الممنوح وبالمقابل

يلاحظ زيادة في معدل نمو الاستثمار ومنها مثلاً عام 2003 و 2005

و 2007، كما أن انخفاض معدل نمو الائتمان كان يرافقه انخفاض في معدل

نمو الاستثمارات لسنوات أخرى كعام 2006 مثلاً، بينما يلاحظ أنه في العديد من السنوات كان اتجاه نمو الائتمان غير متوافق مع اتجاه نمو الاستثمارات الكلية فانخفاض معدل نمو الائتمان رافقه زيادة في معدل نمو الاستثمارات أو أن زيادة معدل نمو الائتمان رافقه انخفاض في معدل نمو الاستثمارات.

← يلاحظ خلال الفترة 2003-2010 وهي الفترة التي تميزت بالانفتاح الاقتصادي وصدور العديد من التشريعات التي أعطت الحرية في عمل المصارف والسماح بإقامة المصارف الخاصة ازدياد كبير في حجم الائتمانات المقدمة، كما يلاحظ بعد عام 2006 أي بعد انطلاق العمل بسوق الأوراق المالية تحسن واضح في حجم الائتمانات الممنوحة ليبلغ معدل نمو الائتمان لعام 2007 مثلاً 28.86% عن عام 2006 وسجل عام 2008 معدل نمو 37.40% عن عام 2007، ليسجل عام 2010 معدل نمو في الائتمان بلغ 17.87% عن عام 2009.

← يلاحظ زيادة في قيم الائتمان الممنوح بشكل عام وفي المقابل يلاحظ أيضاً زيادة في حجم الاستثمارات الكلية على الرغم من ثبات معدل الفائدة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وهذا مايدل على غياب دور سعر الفائدة آنذاك رغم كونها من محددات الاستثمار التقليدية.

ومن الجدير ذكره أن أغلب الائتمان الممنوح كان للقطاع العام وخاصةً خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حيث لم يحظ القطاع الخاص إلا بقدر قليل منها، فمثلاً كان الائتمان المقدم للقطاع العام لعام 1990 يشكل مانسبته (74.72%) من إجمالي الائتمان، ويلاحظ أيضاً غلبه لاستثمارات القطاع العام من الحجم الكلي للاستثمار رغم تحسن نصيب القطاع الخاص من مجمل الاستثمارات وخاصةً بعد عام 1990. [95]

بينما يلاحظ خلال الفترة 2003-2010 ازدياد نصيب القطاع الخاص من الائتمان الممنوح بشكل كبير حيث شكل الائتمان المقدم للقطاع الخاص لعام 2005 مانسبته (41.80%) من إجمالي الائتمان المقدم مقابل (58.20%) للقطاع العام، لتصل حصة القطاع الخاص عام 2010 (47.42%) مقابل (52.58%) للقطاع العام، هذه الزيادة في حجم الائتمان قابلها زيادة نصيب القطاع الخاص من مجمل الاستثمارات، حيث يلاحظ غلبة الاستثمارات الخاصة على مجمل الاستثمارات لتشكل مايقارب الـ 60% من

مجمّل الاستثمارات لعام 2010 وهو مايمكن رده لحالة الانفتاح الاقتصادي والتحسّن الذي شهدته بيئة الأعمال في تلك الفترة.[96]

ثالثاً: دور الائتمان المصرفي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

بعد القيام بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الثابتة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة أساس 2005 نقوم بإدخال البيانات المتعلقة بالائتمان كمتغير مستقل ومتغير الاستثمار الكلي كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 5% وباستخدام الانحدار الخطي البسيط في برنامج spss فنحصل على النتائج التالية:
الجدول (2-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الائتمان الممنوح والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	المتغير المستقل
0.000	3.926	67109.366	C
0.000	9.358	0.441	credit
DW=0.515	Prop=0.000	R- square=0.751	R=0.867

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط على الرغم من أن العديد من السنوات لم يكن فيها توافق بين معدل نمو الائتمان ومعدل نمو الاستثمارات كما لاحظنا من الجدول (3-1)، إلا أن الاتجاه العام للسلسلة الزمنية والذي شهد تزايداً مستمراً في حجم كل من الائتمان الممنوح والاستثمار الكلي هو السبب وراء هذه العلاقة المتينة بينهما وبالتالي ظهور معامل الارتباط بهذه القيمة، كما يلاحظ أن أكثر من 75% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الائتمان الممنوح، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة DW وهو ما يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.
إلا أن متغير حجم الائتمان المصرفي لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

المبحث الثالث

العرض النقدي كمحدد سادس في نموذج الاستثمار الكلي

Money Supply as the sixth parameter in the Total Investment Model

أولاً: طبيعة العرض النقدي:

يعرف العرض النقدي بأنه [97] كمية النقود أو مجموع الموجودات المالية المتاحة في اقتصاد معين في لحظة زمنية معينة.

في حين يؤكد سامولسن على أن هناك تعريفين للعرض النقدي أولهما التعريف الضيق ويشمل مجموع النقود المعدنية والأوراق المعدنية المتداولة خارج المصارف مضافاً إليها الودائع تحت الطلب، وثانيهما التعريف الموسع الذي يتضمن بالإضافة إلى التعريف الضيق الودائع لأجل وودائع الادخار مبيناً أن هذا التعريف يفيد في أغراض تحليلية معينة [98].

وهكذا فإن العرض النقدي يعبر عن الحجم الكلي لوسائل الأداء التي تخدم التبادل الاقتصادي التي تعود للمؤسسات العامة والخاصة (نقود ورقية ومعدنية، وودائع تحت الطلب في المصارف المتخصصة)، ويمكن التمييز بين المفاهيم التالية للعرض النقدي [99]:

- المفهوم الضيق التقليدي (M1): ويتضمن هذا المفهوم النقد المتداول بشقيه المعدني والورقي بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، أي أن هذا المفهوم ينظر إلى النقد كوسيط في التبادل.
- المفهوم الواسع (M2): حيث يشمل العرض النقدي تبعاً لهذا المفهوم بالإضافة إلى M1 (النقد المتداول والودائع تحت الطلب) شبه النقد الذي يتضمن الودائع لأجل وودائع التوفير والتأمينات المقيدة والودائع بالقطع الأجنبي والتي لاتخدم كوسيط في التبادل إلا في حال تحويلها إلى نقد متداول. ويستند هذا التعريف إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الدخل القومي والعرض النقدي كوسيط في التبادل وإلى وجود درجة عالية من الإحلال بين الودائع لأجل والودائع تحت الطلب والنقد المتداول.

- إجمالي السيولة المحلية (M3): ويتضمن هذا المفهوم بالإضافة إلى M2 الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية غير المصرفية في أي بلد بالإضافة إلى الودائع الحكومية وبوليصات التأمين.

دور النقد في الاقتصاد:

على الرغم من اختلاف آراء ووجهات نظر النظريات الاقتصادية حول تأثير العرض النقدي على النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه النظريات تتفق في النهاية على أن العرض النقدي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين النظريات التالية [101,100]:

← النظرية الكلاسيكية: حيث ترى هذه النظرية أن تغيرات عرض النقد تؤثر على المتغيرات الاسمية وليس على المتغيرات الحقيقية، ولذلك فإن مستوى الإنتاج كمتغير حقيقي لا يتأثر في الفترة الطويلة بزيادة عرض النقود، كما تؤكد على أن كمية النقود تحدد مستوى الأسعار النقدية وذلك بطريقة لا تؤثر على الطلب أو على عرض أية سلعة بمفردها وبالتالي لا تستطيع أن تؤثر في الأسعار النسبية ولا في الكميات المطلقة التي تباع أو تشتري. وبالتالي فهي لا تستطيع أن تؤثر في الإنتاج الكلي، وهذا ما يسمى بـ "حيادية النقود".

- النظرية الكينزية: حيث ترى هذه النظرية بأن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي، ويوجد علاقة إيجابية بين عرض النقد والنشاط الاقتصادي، وإن كان عرض النقود وفقاً لكينز متغير خارجي بمعنى أن الكمية المعروضة من النقود تتحدد من قبل البنك المركزي، ويرى كينز أن هناك ثلاثة دوافع هي التي تؤدي إلى التفضيل النقدي وهي [102] الطلب على النقود بدافع المعاملات، الطلب على النقود بدافع الاحتياط، الطلب على النقود بدافع المضاربة والذي أعطاه كينز أهمية خاصة بالمقارنة مع الدوافع الأخرى ليس لأنه كان يعد مفهوماً جديداً في مجال دراسة دالة الطلب على النقد وإنما بسبب تأثيراته على كمية النقد، وحسب كينز توجد علاقة طردية بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل عائد زهيد، بل

وقد يتعرض الفرد إلى خسارة رأسماله أيضاً، وقد يستمر معدل الفائدة بالانخفاض حتى يصل حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه وعنده يصبح الطلب على النقود من أجل المضاربة تام المرونة وهو ما أصبح يعرف بمصيدة السيولة، ويرى كينز أن التوازن في السوق النقدي يتحقق عند تساوي الطلب على النقود مع عرض النقود الحقيقيين وذلك عند المستوى التوازني لسعر الفائدة، وفي حال اختلال التوازن نتيجة لاختلال أي من جانبي العرض أو الطلب مما يؤثر على المستوى التوازني ويتحدد مستوى توازني جديد لسعر الفائدة.

- النظرية النقدية: ترى هذه الجماعة من الاقتصاديين التي تعرف بمدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان أن المخزون من النقود هو المحرك الرئيس للنظام الاقتصادي، وأن تغير عرض النقد له تأثير على مستوى الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي في الفترة القصيرة.

ثانياً: قياس العرض النقدي:

يختلف مفهوم العرض النقدي باختلاف الوسائل الموجودة في كل بلد على حده وباختلاف تسمياتها واستخداماتها، ففي سورية يتضمن التعريف الضيق للعرض النقدي (الكتلة النقدية) كلاً من الودائع تحت الطلب الموجودة لدى المصارف والنقد المتداول خارج المصارف والخزينة، أما العرض النقدي الموسع فيتضمن بالإضافة إلى الكتلة النقدية (النقد المتداول+الودائع تحت الطلب) شبه النقد [103]، وسأقوم بدراسة العرض النقدي بمعناه الواسع للحصول على ارتباط أعمق وأكثر دقة بين عرض النقود والاستثمار.

شهد العرض النقدي في سورية خلال الفترة السابقة زيادات سنوية متتالية نتيجة الظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني والتي كانت تتطلب زيادة الإصدار النقدي لتمويل العجز المالي المستمر الذي كان يعاني منه الوضع المالي للدولة المتمثل بعدم قدرة الضرائب والرسوم وفوائض القطاع العام الاقتصادي على تغطية حاجات الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة والذي يتزايد سنه بعد أخرى نتيجة أعباء الدفاع الوطني الكبيرة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى لجوء الدولة إلى الاستدانة من المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة بموجب سندات تضعها في التغطية تصدر على أساسها

النقود لتمويل حاجات الإنفاق العام نظراً لصعوبة تمويل المشاريع والاستثمارات عن طريق القروض الخارجية التي تحمّل الدولة أعباء والتزامات كبيرة أو عن طريق فوائض القطاع العام الاقتصادي نتيجة المصاعب المالية وتدني مستوى التشغيل والإنتاجية فيه، أو عن طريق الضرائب بسبب انخفاض دخول الأفراد والتهرب الضريبي الكبير إلى جانب الإعفاءات الضريبية الكبيرة التي أعطيت للمشاريع الاستثمارية بموجب قوانين الاستثمار (المرسوم رقم 10 لعام 1986 بالنسبة للمشاريع الزراعية، القانون رقم 10 لعام 1991، المرسوم رقم 8 لعام 2007...)، ويبين الجدول التالي تطور كل من العرض النقدي والحجم الكلي للاستثمار خلال الفترة (1980-2010):

الجدول (3-3): تطور كل من العرض النقدي والحجم الكلي للاستثمار في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العام	العرض النقدي	معدل نمو العرض النقدي %	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي %
1980	23727.2	-	14365	-
1981	27487	15.85	15487	7.81
1982	33108.8	20.45	16513	6.62
1983	41717.2	26.00	17508	6.03
1984	52251	25.25	18082	3.28
1985	62994	20.56	20016	10.70
1986	70450.1	11.84	22443	12.13
1987	78601.3	11.57	23223	3.48
1988	95881.8	21.99	25992	11.92
1989	116370.4	21.37	33808	30.07
1990	134679.4	15.73	44395	31.32
1991	166713.1	23.79	55992	26.12
1992	198412	19.01	86120	53.81
1993	248966.9	25.48	107466	24.79
1994	290166	16.55	151622	41.09
1995	316741	9.16	155504	2.56
1996	348571	10.05	163076	4.87
1997	377758	8.37	155464	-4.67
1998	417511	10.52	162446	4.49
1999	488513	17.01	153706	-5.38
2000	568163	16.30	156092	1.55

26.95	198160	28.55	730394	2001
4.24	206569	19.86	875427	2002
20.21	248131	8.15	946765	2003
10.63	274500	13.39	1073550	2004
26.32	346737	11.84	1200692	2005
7.15	371519	9.16	1310694	2006
10.93	412136	12.35	1472608	2007
-0.83	408725	12.46	1656100	2008
10.49	451605	9.34	1810734	2009
28.41	579911	12.72	2041040	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

معدلات النمو من حساب الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول السابق مجموعة من الأمور:

← نلاحظ أن العرض النقدي قد شهد توسعاً كبيراً وملحوظاً خلال الفترة 1980-

2010 فازداد حوالي (86) مرة، مسجلاً نسبة نمو سنوية بلغ متوسطها

(16.16%) خلال الفترة المشار إليها حيث ارتفع من (23727.2) مليون ليرة

في عام 1980 إلى (2041040) مليون ليرة لعام 2010، بينما سجل الاستثمار

الكلي نسبة نمو سنوية وسطية بلغت (13.9%) خلال نفس الفترة.

← شهد عقد الثمانينات توسع في العرض النقدي حيث بلغ معدل النمو الوسطي

لتلك الفترة (19.43%) على الرغم من الظواهر التضخمية التي عصفت

بالاقتصاد السوري في تلك الفترة، بينما كان معدل النمو الوسطي للاستثمار

الكلي لنفس الفترة (10.23%).

← يلاحظ نمو العرض النقدي بشكل كبير في النصف الأول من التسعينات

ويلاحظ الأمر نفسه بالنسبة للحجم الكلي للاستثمار الأمر الذي يمكن رده لحالة

الانفتاح الاقتصادي في تلك الفترة وصدور قوانين تشجيع الاستثمار، بينما شهد

النصف الثاني من التسعينات تراجع في نمو كل من العرض النقدي والاستثمار

الكلي.

← خلال الفترة (2003-2010) يتبين تراجع معدل النمو السنوي الوسطي

للاستثمار الكلي عنه خلال فترة التسعينات، ويلاحظ بالمقابل تراجع في معدل

النمو السنوي الوسطي للعرض النقدي، على الرغم من أن هذه الفترة قد شهدت تطوراً كبيراً في الاقتصاد السوري، وهذا الأمر مبرر باعتبار أن السياسات الحكومية لتلك الفترة هدفت إلى تحقيق النمو الاقتصادي بعيداً عن التضخم النقدي قدر الإمكان.

ثالثاً: دور العرض النقدي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

بعد القيام بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الثابتة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة أساس 2005 نقوم بإدخال البيانات المتعلقة بالعرض النقدي كمتغير مستقل ومتغير الحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 5% وباستخدام الانحدار الخطي البسيط في برنامج spss فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (3-4): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين العرض النقدي والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	72600.302	6.104	0.000
M2	0.208	13.254	0.000
R=0.926	R-square=0.858	Prop=0.000	DW=0.455

يلاحظ أن العلاقة قوية بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 85% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في العرض النقدي، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج. إلا أن متغير العرض النقدي لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

المبحث الرابع

الادخار الكلي كمحدد سابع في نموذج الاستثمار الكلي

Total Savings as the seventh parameter in the Total Investment Model

في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، التمسّت معظم الدول أهمية الادخار الذي يعدّ الدعامة الأساسية للاستثمار، وهذا الأخير هو بمثابة المحرك للتنمية الاقتصادية، باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج المحلي الخام، والذي يتم من خلاله استقرار النشاط الاقتصادي والمحافظة على تكوين رأس المال، وتبدو العلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مزدوجة، فهي من ناحية علاقة تمويلية بمعنى تمويل الادخار للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى علاقة إنتاجية فالادخار هو مصدر الاستثمار، إضافة إلى أن المدخرات تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني أي إلى رأس مال حقيقي كالمباني والآلات والمعدات، وما إلى ذلك من سلع إنتاجية تسهم في إنتاج سلع أخرى. ونشير إلى أن تكوين رأس المال في كل اقتصاد إنما يعتمد على الاستثمار الذي ينشئه الادخار الذي يعتبر شرطاً ضرورياً له، كما أن نجاح السياسة الاستثمارية وتحقيق أهدافها يعتمد على توفر سياسة ادخارية ذات كفاءة في ضوء العلاقة القائمة بينهما [104].

أولاً: طبيعة الادخار الكلي:

يقصد بالادخار ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما يتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلاً، بينما يعرفه آخرون بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات [105].

كما يمكن تعريف الادخار بأنه الفارق بين مجموع الدخول في مرحلة معينة أو عند مستوى معين أو حتى في قطاع معين وبين الإنفاق على الاستهلاك في هذه المرحلة أو عند هذا المستوى من الإنفاق أو في هذا القطاع.

وهكذا فإن الادخار الكلي هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي والذي لم ينفق على الأغراض الاستهلاكية الجارية ليكون الادخار القومي، وعند هذا المستوى فإن الادخار الكلي يمثل مجموع التسريبات الموجبة الكلية في الاقتصاد (ادخار القطاع العائلي، ادخار الشركات، ادخار الحكومة) أي ادخار مجمل القطاعات الاقتصادية للاقتصاد والذي لا يلبث أن يتحول إلى تدفق أو تيار مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد بمجرد تحوله إلى استثمار [106].

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار [107]:

← الاقتصاديون الكلاسيك يؤسسون رؤيتهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار على ما ذكره آدم سميث من أن كل ما يدخر سنوياً فإنه كذلك يستثمر سنوياً. وينظر الكلاسيكيون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار. أي أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار، بحيث لا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، أي أن الدخل القومي يتم إنفاقه بالكامل [108]. ويرى هايك أن الأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار فإنهم يشتركون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من دخل، وادخارهم بالبنوك وشركات التأمين يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتمويل مشترياتهم من السلع الإنتاجية، وهذا هو الاستثمار [109].

وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار باعتباره شرط ضروري لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له من علاقة دائمة بالاستثمار، فهم يرون الاستثمار والادخار الأساس في تكوين رأس المال، وهما مصدر التقدم الاقتصادي، فاعتبروا أن الكميات المدخرة مساوية للكميات المستثمرة، ومما يضمن تحقيق هذه المساواة ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة. وعليه فإنه وفقاً للفكر الكلاسيكي، الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، بمعنى أن الادخار هو مصدر الاستثمار والعلاقة وطيدة بينهما، أي أنهم استبعدوا احتمال تمويل الاستثمار عن طريق السحب من المكتنزات، والتي تمثل سلوكاً مستبعداً في هذا الفكر.

← الفكر الاقتصادي الكينزي اتخذ شكلاً مغايراً لما كان عليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ولعل أهم ما جاء به كينز اعتبار الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة، وأن الأشخاص الذين يقومون بالادخار هم ليسوا نفس الأشخاص الذين يقومون بالاستثمار، كما لا يرى أن زيادة الادخار ستؤدي إلى خفض معدلات الفائدة فزيادة الاستثمار، لأنه يعتبر أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، كما أن زيادة الاستثمار تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال، أي مقدار الأرباح التي تحققها الأموال المستثمرة ومعدل الفائدة، وكان منطلق كينز في هذا التنظير الجديد هو تفسير ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، فقد انخفض سعر الفائدة ولم ينخفض الادخار، ولم يزد الاستثمار على النحو الذي يحقق الخروج من الأزمة، أي أن تحركات سعر الفائدة قد عجزت عن تقديم الحافز لعودة النشاط الاقتصادي إلى مستوى أعلى، فمثلاً في الولايات المتحدة انخفض معدل الفائدة إلى حوالي 1% في حين لم يوجد هناك طلب على الأموال. ويرى كينز أن الادخار والاستثمار يكونان وبالضرورة مقدارين متساويين، ذلك لأنه بالنسبة لجماعة معينة ليس الادخار والاستثمار سوى مظهرين مختلفين لشيء واحد، والواقع أن هذه المساواة بينهما ليست مؤسسة على التوازن التلقائي الذي يتحقق كنتيجة لحرية الحياة الاقتصادية وعدم تدخل الدولة كما ذهب إليه الكلاسيكيون، ولكنها مؤسسة على حد تعريف كينز لكل من الادخار والاستهلاك، والادخار والاستثمار.

كما ركز كينز على الدخل كعامل أساسي في تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، فنقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي يؤدي إلى نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار.

وقد لخص كينز علاقة المساواة بين الادخار والاستثمار فيما يلي:

الدخل = قيمة الناتج = الاستهلاك + الاستثمار ؛ الادخار = الدخل - الاستهلاك

وبالتالي: الادخار = الاستثمار [110].

ومن الجدير بالذكر أن موضوع الادخار قد لقي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العقود الأخيرة، نظراً لما يمثله هذا المتغير الاقتصادي من أهمية بالغة على المستوى

المحلي من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة، وبالاستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى، وما يتطلب من وراء ذلك من رسم خطط استراتيجية لتنمية الادخار المحلي على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد، ويتفق جميع الاقتصاديين أن الاقتصاديات التي سجلت ارتفاع في مستوى الادخار من الناتج المحلي الإجمالي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك فإن عملية البحث في فهم الأسباب التي تقف وراء زيادة معدلات نمو الادخار والعوامل المؤثرة فيها وأهمية السياسات الاقتصادية في تحسين وضعية الادخار من المواضيع التي لقيت اهتماماً واسعاً خلال الفترة الأخير، ويلاحظ توجه الاقتصاديين في الدول النامية مؤخراً إلى التأكيد على ضرورة الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية في عملية التنمية وذلك عن طريق توفير قنوات وآليات لامتناسص المدخرات المحلية [111]، كما تبرز أهمية الادخار من ناحية أخرى في الحد من الضغوط التضخمية، ذلك أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفطرة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي وهو عادةً ما يصاحب عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن سياسة رفع معدلات الادخار من دخل متزايد تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم [112].

ثانياً: قياس الادخار الكلي:

تتميز البلدان النامية عموماً بانخفاض حجم الأموال المتوجهة للاستثمار نظراً لانخفاض حجم المدخرات وحجم الدخل، حيث تضطر تلك الدول للجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل الاستثمار فيها، بالإضافة إلى عدم وجود سوق للأوراق المالية فيها يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بالمقارنة مع معدلات التضخم السائدة. وتعد سورية من بين الدول النامية التي تنطبق عليها هذه الحالة، ولاحظنا ذلك من خلال التوسع الكبير في الإصدار النقدي والذي تحدثنا عنه سابقاً، وقد صدرت العديد من القرارات في سورية خلال الفترة السابقة والتي هدفت في مجملها إلى تحسين واقع الادخار في سورية وإعادة إحياء العلاقة بين سعر الفائدة والادخار من جهة، وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى، بعد ثبات سعر الفائدة لأكثر من عشرين عاماً (1981-2003)، فبعد عام 2003 واستجابةً لخطط الإصلاح الاقتصادي والنقدي في سورية، صدرت عدة قرارات لمجلس النقد والتسليف هدفت إلى

تفعيل دور سعر الفائدة وتفعيل العلاقة بينها وبين كل من الادخار والاستثمار، ومنها القرار رقم (4) والقرار رقم (39) لعام 2003 والقرار رقم (43) لعام 2004 والقاضية بتخفيض معدلات الفائدة على الودائع بحدود أربع نقاط و الفائدة على القروض بحدود نقطتين[113]، والقرار رقم 119 لعام 2005 والذي خفض معدل الفائدة على ودائع التوفير (التي تزيد عن مليون ل.س) من 5% إلى 4% بينما ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع لأجل (أكثر من سنة واحدة) من 6% إلى 7% في حين رفع العائد على شهادات الاستثمار من 6.5% إلى 7.5%، والقرارين رقم 172 و 174 اللذين عملا على تحريك أسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل فقط لتصبح أعلى من معدل الفائدة على حسابات التوفير وشهادات الاستثمار، حيث رفع معدل الفائدة على الودائع لأجل أقل من سنة إلى 6.5% ومن ثم إلى 8% وفق القرارين المذكورين، إلى جانب ذلك ازداد معدل الفائدة على الودائع لأجل أكثر من سنة إلى 8% و 9% [114]، والقرار رقم 728 لعام 2010 القاضي بتحديد أسعار الفائدة على الودائع لأجل بين 5%-7% سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ ، وودائع التوفير ب 5% سنوياً مع إعطاء هامش حركة $\pm 1\%$ ، هذه القرارات وغيرها من القرارات التي تضمنت تعديل معدلات الفائدة والتي هدفت تعديل بنية الودائع الهيكلية باتجاه الودائع لأجل، وتكييف البنية الهيكلية للودائع لتصبح أكثر ملائمة مع الحاجات الاستثمارية، وذلك من خلال زيادة حجم وثبات الموارد المالية طويلة الأجل لدى المصارف المتمثلة بالودائع لأجل[115].

ويمكن ملاحظة تطور حجم الادخار في سورية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-5): تطور كل من الادخار الكلي والحجم الكلي للاستثمار في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العام	ادخار كلي	معدل نمو الادخار الكلي %	نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي %
1980	5637	-	10.99
1981	4809	-14.69	7.31
1982	8596	78.75	12.50
1983	7597	-11.62	10.37
1984	9066	19.34	12.03
1985	9269	2.24	11.14

12.05	29.95	12045	1986
4.32	-54.21	5516	1987
2.56	-13.56	4768	1988
11.97	424.35	25001	1989
12.67	35.93	33984	1990
6.66	-38.91	20761	1991
8.87	58.77	32962	1992
9.37	17.58	38757	1993
17.38	127.01	87984	1994
19.84	28.77	113300	1995
14.83	-9.58	102446	1996
14.72	7.13	109753	1997
13.39	-3.55	105859	1998
12.25	-5.20	100354	1999
15.81	42.48	142988	2000
19.33	30.66	186824	2001
20.32	11.19	207733	2002
19.12	-1.15	205340	2003
13.69	-15.53	173443	2004
12.74	10.63	191887	2005
17.59	58.28	303717	2006
23.73	57.91	479603	2007
28.06	43.21	686844	2008
24.32	-10.73	613114	2009
22.14	0.80	617999	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مجموعة من الأمور:

← يلاحظ أن حجم الادخار قد تضاعف حوالي (109) مرة منذ عام 1980 حتى

2010 مسجلاً نسبة نمو سنوية بلغ متوسطها (30.21%)، كما يلاحظ أن

معدل نمو الادخار الكلي الوسطي خلال فترة الثمانينات بلغ (51.17%)، بينما

تراجع في التسعينات إلى (21.8%) على الرغم من ثبات سعر الفائدة في تلك

الفترة الأمر الذي يؤكد على غياب دور سعر الفائدة كعامل مؤثر على حجم الادخار.

← نلاحظ ازدياد نسبة الادخار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي ويبدو هذا التحسن واضحاً خلال الفترة (2000-2010) وهي الفترة التي تميزت بالانفتاح الاقتصادي وصدور العديد من التشريعات الهادفة لتحسين بيئة الأعمال في سورية، كذلك يلاحظ أن هذه النسبة تحسنت بشكل ملحوظ بعد عام 2006 ويمكن رد ذلك إلى صدور المرسوم الخاص بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية وكذلك إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.

ثالثاً: دور الادخار الكلي في تقدير نموذج الاستثمار الكلي:

بعد القيام بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الثابتة وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار سنة أساس 2005 نقوم بإدخال البيانات المتعلقة بالادخار الكلي كمتغير مستقل ومتغير الحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع وذلك عند مستوى دلالة 5% وباستخدام الانحدار الخطي البسيط في برنامج SPSS فنحصل على النتائج التالية:

الجدول (3-6): Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	118845.247	9.186	0.000
saving	0.561	8.981	0.000
R=0.858	R-square=0.736	Prop=0.000	DW=0.690

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 73% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الادخار الكلي، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج.

إلا أن متغير الادخار الكلي لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

المبحث الخامس

المحددات الاقتصادية الأخرى في نموذج الاستثمار الكلي

Other Economic Determinants of the Total Investment Model

يعتبر الاستثمار بكافة أشكاله أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي، فالاستثمار هو محرك الاقتصاد والدورة الاقتصادية ولذلك لا بد من توافر حد أدنى من معدل نمو الاستثمار أو التراكم الرأسمالي لسريان الدورة الاقتصادية وتفعيل آلياتها، وإن ما يحدث من تغيرات في حجم واتجاهات الاستثمار يحدد حجم واتجاهات التغير في الدخل المحلي والعمالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ونظراً لأهمية الاستثمار تسعى الدول جاهدةً من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار.

هذا وتتعدد العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري من حيث حجمه وطبيعته ومدته وموقعه وشكله لتشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، ويعبر عن هذه المتغيرات بما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تشكل في مجملها بيئة طاردة أو محفزة للاستثمار من خلال ما توفره من مردود مالي وحماية للمستثمر، فبالإضافة إلى المحددات السابقة للقرار الاستثماري والتي تحدثنا عنها توجد محددات أخرى تلعب دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري ومنها حجم السوق والطلب المحلي، حجم الناتج المحلي الإجمالي، التبادل التجاري الخارجي (حركة الاستيراد والتصدير) [117,116].

أولاً: حجم السوق والطلب المحلي:

يعد هذا العامل من العوامل الهامة المؤثرة على القرار الاستثماري، فكل حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الدخل القومي وحجم الاستهلاك (الخاص والعام) [118].

لقد تبين من خلال العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كميقياس لحجم السوق وبين حجم الاستثمار المتدفق إلى الدولة، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه

المعدلات [119]، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الدخل القومي في سورية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-7): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي وحجم الاستهلاك الخاص والعام والاستهلاك الكلي في سورية بالأسعار الجارية

العام	نصيب الفرد (ل.س)	الاستهلاك الخاص (مليون ل.س)	الاستهلاك العام (مليون ل.س)	الاستهلاك الكلي (مليون ل.س)
1980	5702	33858	11870	45728
1981	7099	48031	13656	61687
1982	7117	44749	15103	59852
1983	7376	49464	16154	65618
1984	7307	48904	17079	65983
1985	7803	54650	19785	74435
1986	9117	67036	21440	88476
1987	11168	98496	22945	121441
1988	15467	152683	24529	177212
1989	16567	141717	33433	175150
1990	20699	184389	38502	222891
1991	23223	231883	47582	279465
1992	26913	274195	53588	327783
1993	29065	303998	56239	360237
1994	35972	348865	68019	416884
1995	39227	378143	76709	454852
1996	45230	489728	81316	571044
1997	46601	515411	84994	600405
1998	47061	542374	88521	630895
1999	47516	575866	86857	662723
2000	50370	573439	112244	685683
2001	52955	591252	121723	712975
2002	54644	611176	124785	735961
2003	56275	649597	144072	793669
2004	65296	810037	197909	1007946
2005	75112	993118	206631	1199749
2006	85959	1122666	194937	1317603
2007	99414	1192230	248300	1440530

1665812	274879	1390933	117039	2008
1810394	301815	1508579	117958	2009
2037534	346055	1691479	126649	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

يلاحظ من خلال الجدول السابق تطور نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث ارتفع ليبلغ حوالي (126649) ليرة سورية لعام 2010 بعد أن كان (50370) ليرة لعام 2000 أي بزيادة بلغت أكثر من (251.4%) عن عام 2000، الأمر الذي انعكس على قدرة الأفراد الشرائية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تطور حجم الاستهلاك الخاص في سورية حيث ارتفع حجم الاستهلاك الخاص من (573.439) مليار ليرة لعام 2000 ليبلغ (1691.479) مليار لعام 2010، ويلاحظ أن نسبة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الكلي لم تتخف عن (80%) منذ عام 1987.

في حين يلاحظ انخفاض نسبة الاستهلاك العام من الاستهلاك النهائي حيث لم تتجاوز نسبة الاستهلاك العام من النهائي أكثر من (20%) منذ عام 1987 حتى 2010. عند إدخال البيانات المتعلقة بالاستهلاك الكلي والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام ونصيب الفرد من الدخل القومي كل على حده كمتغيرات مستقلة ومتغير الاستثمار الكلي كمتغير تابع إلى برنامج ال spss وذلك بعد تحويل البيانات من الأرقام الجارية إلى الأرقام الثابتة كانت نتائج التحليل على الشكل التالي:

❖ اختبار العلاقة بين الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي:

الجدول (3-8): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	-18182.217	-1.287	0.208
cons	0.290	17.068	0.000
R=0.954	R-square=0.909	Prop=0.000	DW=0.933

يلاحظ أن العلاقة قوية بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 90% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الاستهلاك الكلي، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW الأمر الذي يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.

إلا أن متغير الاستهلاك الكلي لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

❖ اختبار العلاقة بين الاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي:

الجدول (9-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
C	-6651.986	-0.435	0.667
private	0.336	15.027	0.000
R=0.941	R-square=0.886	Prop=0.000	DW=0.880

يلاحظ أن العلاقة قوية بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 88% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الاستهلاك الخاص، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW الأمر الذي يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.

ولكن متغير الاستهلاك الخاص لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

❖ اختبار العلاقة بين الاستهلاك العام والاستثمار الكلي:

الجدول (10-3): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الاستهلاك العام والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية
-----------------	---------	-----------	------------

0.916	0.107	2665.202	C
0.000	8.775	1.456	public
DW=0.335	Prop=0.000	R- square=0.726	R=0.852

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 72% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الاستهلاك العام، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW الأمر الذي يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.

إلا أن متغير الاستهلاك العام لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

❖ اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي والاستثمار الكلي:

الجدول (3-11): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	❖ المتغير المستقل
0.251	-1.171	-48484.290	C
0.000	6.408	4.060	percapita
DW=0.223	Prop=0.000	R- square=0.586	R=0.766

يلاحظ أن العلاقة جيدة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 58% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الدخل القومي، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW وهو ما يدفعنا للبحث عن متغيرات أخرى من أجل تحسين جودة النموذج.

إلا أن متغير نصيب الفرد من الدخل القومي لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

هذه العلاقة الطردية التي وجدت بين المتغيرات السابقة كل على حده وبين الاستثمار الكلي تتفق و المنطق الذي قامت عليه النظرية الكينزية والذي تبنته الدول الصناعية المتقدمة من أن زيادة الاستهلاك اليوم هو تنمية للغد فزيادة الطلب يشجع بدوره على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار [120].

ثانياً: حجم الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسياً للشركات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها في السوق المحلية، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جداً لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد تلك المؤسسات على الاستفادة من اقتصاديات الحجم [121]. وفي الدراسة التي أجرتها "الأنكتاد" سنة 1998 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة لتدفق الاستثمارات [122]، كما توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات في الدولة وتحديداً الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يؤكد على أهمية هذا العامل (الناتج المحلي الإجمالي) كعامل محفز لجذب الاستثمارات [123].

وفي سورية يمكن ملاحظة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-12): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي والحجم الكلي للاستثمار في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي %	نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي %
1980	51270	-	14365	-	28.02
1981	65777	28.30	15487	7.81	23.54
1982	68788	4.58	16513	6.62	24.01

23.89	6.03	17508	6.55	73291	1983
24.00	3.28	18082	2.80	75342	1984
24.05	10.70	20016	10.46	83225	1985
22.46	12.13	22443	20.09	99943	1986
18.18	3.48	23223	27.78	127712	1987
13.97	11.92	25992	45.68	186047	1988
16.18	30.07	33808	12.28	208892	1989
16.55	31.32	44395	28.45	268328	1990
17.97	26.12	55992	16.11	311564	1991
23.17	53.81	86120	19.28	371630	1992
25.97	24.79	107466	11.34	413755	1993
29.96	41.09	151622	22.32	506101	1994
27.23	2.56	155504	12.82	570975	1995
23.60	4.87	163076	21.00	690857	1996
20.85	-4.67	155464	7.92	745569	1997
20.55	4.49	162446	6.02	790444	1998
18.77	-5.38	153706	3.62	819092	1999
17.25	1.55	156092	10.44	904623	2000
20.51	26.95	198160	6.83	966383	2001
20.19	4.24	206569	5.79	1022304	2002
23.10	20.12	248131	5.07	1074163	2003
21.67	10.63	274500	17.94	1266890	2004
23.02	26.32	346737	18.91	1506438	2005
21.52	7.15	371519	14.60	1726404	2006
20.39	10.93	412136	17.05	2020838	2007
16.70	-0.83	408725	21.14	2448060	2008
17.92	10.49	451605	2.97	2520705	2009
20.77	28.41	579911	10.75	2791775	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

النسب ومعدلات النمو من حساب الباحث.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة مجموعة من الأمور:

- لقد ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي من (268.328) مليار لعام 1990 إلى (904.623) مليار لعام 2000 ليبلغ (2791.775) مليار لعام 2010، وبالمقابل نلاحظ أن نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت

من (16.5%) لعام 1990 لتصل أعلى نسبة لها في عام 1994 حيث بلغت نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي (29.96%) ويمكن رد ذلك إلى صدور القانون رقم 10 لعام 1991 كما يلاحظ أن نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض عن (20%) طيلة الفترة (1992-1998) ليلعب نسبة (17.25%) لعام 2000 و (20.77%) لعام 2010 وبشكل عام يلاحظ أن نسبة الاستثمار الكلي الوسطية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2010) سجلت (21.48%).

■ يلاحظ وجود نوع من التوافق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاستثمار الكلي، فعندما ازداد الناتج من (311.564) مليار لعام 1991 إلى (371.630) مليار لعام 1992 أي بمعدل نمو بلغ (19.28%) ازداد الاستثمار الكلي من (55.992) مليار لعام 1991 إلى (86.120) مليار لعام 1992 أي بمعدل نمو بلغ (53.81%)، وهذا الأمر نفسه ينطبق عام 2000 حيث بلغ معدل نمو الناتج (10.44%) عن عام 1999، وبنفس الوقت ازداد نمو الاستثمار الكلي بمعدل (1.55%) عن عام 1999 بعد أن كان العام 1999 قد شهد تراجعاً في معدل النمو لكل من الناتج والاستثمار حيث سجل الاستثمار معدل نمو سالب بلغ (-5.38%) عن عام 1998 بينما تراجع معدل نمو الناتج لعام 1999 ليسجل (3.62%) بعد أن سجل معدل نمو (6.02%) لعام 1998، ويمكن ملاحظة الأمر نفسه بالنسبة لعام 2010.

عند إدخال البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل ومتغير الاستثمار الكلي كمتغير تابع إلى برنامج ال spss وذلك بعد تحويل البيانات من الأرقام الجارية إلى الأرقام الثابتة كانت نتائج التحليل على الشكل التالي:

الجدول (3-13): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	المتغير المستقل
0.056	1.990	26296.594	C

0.000	15.101	0.185	GDP
DW=0.721	Prop=0.000	R- square=0.887	R=0.942

يلاحظ أن العلاقة قوية بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 88% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك يلاحظ أن هذه العلاقة كانت طردية وهذا الأمر يتفق وما توصلنا له من وجود نوع من التوافق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاستثمارات وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باعتبار الاستثمار دافع للنمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW الأمر الذي يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.

ولكن متغير الناتج المحلي الإجمالي لم يدخل في النموذج كونه لم يحسن من جودة النموذج.

ثالثاً: التبادل التجاري (حركة الاستيراد والتصدير):

تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيلة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات.

ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للبلدان خاصة النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكل يفوق ما يمكن أن يؤدي إليه حجم

المعونة، إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير، وقامت بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية[124].

❖ أثر الصادرات على الحجم الكلي للاستثمار:

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، ويشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة من بين مقومات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الاستثمار أهم محدداته، ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، كما يمكن لها الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، كما أن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الإنتاجية، أيضاً فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن التوسع في التصدير تعني ازدياد عوائد الصادرات وازدياد دخول المنتجين والمصدرين وبالتالي زيادة القدرة على الاستثمار خاصة وأن الميل الحدي للاختار لدى هؤلاء كبير نسبياً، كما أنه من خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة، كما يمكن لزيادة الصادرات أن تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل جميع العوامل المذكورة أعلاه بقوة نحو القيام بالمزيد من الاستثمارات وتشجيع النشاط الاستثماري[125]، وفي سورية اتسمت السياسة التجارية منذ الخمسينات باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في الفترات الاقتصادية المختلفة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية منذ الاستقلال وحتى الآن، وقد هدفت السياسة التجارية السورية إلى تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير، حيث أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المنتجات التي

تحتاجها البلاد لاسيما المواد الأولية والآلات اللازمة للزراعة والصناعة ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي ينتج ما يماثلها محلياً وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية ومن أهمها القطن إلى الخارج[126].

هذا وتقوم سياسة التصدير في سورية على المبادئ التالية[127]:

- لاتخضع عمليات التصدير في سورية لإجازة مسبقة إلا لمواد محددة.
- يخضع التصدير إلى تعهد بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير إلى المصرف التجاري السوري بالإضافة إلى تنظيم بيان جزئي لدى إدارة الجمارك المعنية وإبراز الوثائق والمستندات المتعلقة بالمنشأ.
- يتم شراء القطع الناجم عن التصدير من قبل المصرف التجاري على أساس سعر القطع في البلدان المجاورة.
- يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير بكامله لسلع مثل الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية والألبسة، أما بالنسبة لباقي السلع فيسمح بالاحتفاظ بنسبة (75%) من القطع الأجنبي وبيع (25%) الباقي إلى المصرف التجاري بسعر الأسواق المجاورة.
- يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد، ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل.
- إقامة المناطق الحرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير.
- عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري مع العديد من الدول.

وقد انعكست هذه الإجراءات تطوراً نسبياً في حجم الصادرات السورية وهذا ما يوضحه

الجدول التالي والذي يبين تطور حجم الصادرات السورية خلال الفترة 1980-2010:

الجدول (3-14): تطور حجم الصادرات السورية والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

السنوات	إجمالي الصادرات(مليون ل.س)	المعدل السنوي لنمو الصادرات %	الاستثمار الكلي(مليون ل.س)	معدل نمو الاستثمار %
1980	9345	-	14365	-
1981	10290	10.11	15487	7.81
1982	9572	-6.98	16513	6.62
1983	9714	1.48	17508	6.03

3.28	18082	-3.64	9360	1984
10.70	20016	6.29	9949	1985
12.13	22443	13.14	11256	1986
3.48	23223	77.71	20003	1987
11.92	25992	56.04	31212	1988
30.07	33808	101.24	62811	1989
31.32	44395	21.06	76042	1990
26.12	55992	-0.01	76038	1991
53.81	86120	28.33	97577	1992
24.79	107466	18.16	115294	1993
41.09	151622	45.13	167327	1994
2.56	155504	5.92	177229	1995
4.87	163076	24.06	219872	1996
-4.67	155464	9.94	241719	1997
4.49	162446	-0.17	241316	1998
-5.38	153706	9.69	264704	1999
1.55	156092	23.43	326715	2000
26.95	198160	9.97	359278	2001
4.24	206569	12.48	404102	2002
20.12	248131	-14.39	345964	2003
10.63	274500	48.12	512445	2004
26.32	346737	20.65	618278	2005
7.15	371519	8.93	673495	2006
10.93	412136	15.80	779930	2007
-0.83	408725	17.90	919542	2008
10.49	451605	-20.34	732502	2009
28.41	579911	24.47	911773	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.
معدلات النمو من حساب الباحث.

من خلال قراءة أرقام الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- يلاحظ خلال الفترة (1980-1986) انخفاض في معدل نمو الصادرات وسجل معدل نمو سالب لعام 1982 وعام 1984 ، ويعزى ذلك إلى مجموعة عوامل منها انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي ترافق بارتفاع

صادرات النفط من إجمالي صادرات القطر، كذلك النقص الحاد في مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والوسيطة وقطع الغيار المستوردة بسبب أزمة القطع الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى قصور في استغلال الطاقات الإنتاجية وبالتالي تراجع الصادرات المصنعة، كما أن حالة الجفاف خلال عامي 1983-1984 أدت إلى ركود الصادرات الزراعية، يضاف إلى ما سبق عامل هام يتمثل في تقييم سعر صرف الليرة بأعلى من قيمته الحقيقية، وتعدد أسعار الصرف النظامية الأمر الذي قلص نمو الصادرات السورية غير النفطية بسبب عدم قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، والعراقيل التي تنجم عن تعدد أسعار الصرف، هذا الأمر انعكس على نمو الاستثمار حيث يلاحظ ضعف معدل نمو الاستثمارات خلال تلك الفترة لتسجل معدل نمو وسطي خلال الفترة (1980-1986) حوالي (7.76%).

• إن التحسن الملحوظ في معدل نمو الصادرات خلال الفترة (1987-1990) يمكن رده إلى تخفيض سعر الصرف في أواخر الثمانينات والإجراءات الأخرى التي تم اتباعها بهدف زيادة الصادرات [128]، هذا التحسن في حركة الصادرات انعكس تحسناً في الحجم الكلي للاستثمار لنفس الفترة حيث بلغ الاستثمار الكلي (44) مليار ليرة لعام 1990 بعد أن كان (23) مليار لعام 1987 مسجلاً معدل نمو وسطي للفترة (1987-1990) بلغ (19.2%).

• انعكست حالة الانفتاح الاقتصادي التي عاشتها سورية بعد عام 2000 والتي حسنت من حركة التبادل التجاري تحسناً في قيم الصادرات السورية حيث ارتفعت قيمة الصادرات السورية من (326) مليار لعام 2000 إلى (618) مليار لعام 2005، ووصلت قيمة الصادرات السورية لعام 2010 (911) مليار ليرة سورية وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على المناخ الاستثماري حيث يلاحظ تحسن مناخ الصناعة والاستثمار في تلك الفترة حيث ارتفع الحجم الكلي للاستثمار من (156) مليار لعام 2000 ووصل (579) مليار ليرة سورية لعام 2010 وهذا التحسن في مناخ الاستثمار انعكس إيجاباً في بنية الصادرات السورية حيث يلاحظ بالنسبة لعام 2008 على سبيل المثال أن نسبة السلع

المصنوعة ونصف المصنوعة بالإضافة إلى الصادرات الخدمية شكلت ما يقارب (87%) من إجمالي الصادرات بينما لم تتجاوز نسبة المواد الخام المصدرة (13%)، في حين كانت نسبة المواد الخام المصدرة من إجمالي الصادرات لعام 2000 تشكل أكثر من (63%) من إجمالي الصادرات [129]، وهذا ما ساعد على تجاوز النقص الحاد في كمية الصادرات النفطية وتحسين بنية الصادرات الأمر الذي يدل على العلاقة المتبادلة والقوية بين كل من الانفتاح الاقتصادي وحرية التصدير من جهة والحجم الكلي للاستثمار من جهة أخرى.

ومن أجل معرفة العلاقة بين إجمالي الصادرات كمتغير مستقل والحجم الكلي للاستثمار كمتغير تابع نقوم بإدخال البيانات إلى برنامج ال spss وذلك بعد تحويل البيانات من الأرقام الجارية إلى الأرقام الثابتة وكانت نتائج التحليل على الشكل التالي:
الجدول (3-15): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين إجمالي الصادرات والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	المتغير المستقل
0.000	7.423	96577.743	C
0.000	10.424	0.375	expo
DW=0.580	Prop=0.000	R- square=0.789	R=0.888

يلاحظ أن العلاقة متينة بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 78% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الصادرات، كذلك يلاحظ أن هذه العلاقة كانت طردية وهذا الأمر يتفق وما توصلنا له من وجود نوع من التوافق بين نمو الصادرات ونمو الاستثمارات، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW الأمر الذي يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.

إلا أن متغير إجمالي الصادرات قد أدخل إلى النموذج وكان معنوي في تفسير التغيرات
الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار.

❖ أثر الواردات على الحجم الكلي للاستثمار:

تشكل المستوردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في
الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، كما أنها وسيلة لتأمين
الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محلياً أيضاً، كما أن الواردات
تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل
غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث
التموين بالمواد والسلع الصناعية وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع
الإنتاج وتوزيعه [130].

وتتأثر بنية المستوردات السلعية بمجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى
مجموعتين [131]:

← العوامل الداخلية:

- سياسة توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار ومعاملات المحتوى الاستيرادي
لكل منهم.

- سياسة الدول التجارية وهيكل الحماية السائد.

- استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة فيما إذا كانت موجهة للداخل أو الخارج.

← العوامل الخارجية:

- السياسات التجارية للدول المتقدمة وخاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى
الدول النامية.

- مستويات الأسعار العالمية.

وفي سورية يلاحظ أن السياسة التجارية المتبعة في المرحلة السابقة والهادفة إلى الحد
من الاستيراد أدت إلى نقص مستلزمات الإنتاج، وخاصة في النصف الأول من
الثمانينات نتيجة لنقص النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، وبالتالي تزايد العجز في الميزان
التجاري وميزان المدفوعات. لذلك فقد وضعت السياسة الاستيرادية في هذه المرحلة في
مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين

الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال التخلي عن مهمة النقد الأجنبي لتمويل استيراد القطاع الخاص، حيث سمح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معاملته واحتياجاتها بطرقه الخاصة، كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته وكانت هذه نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي[132].

كما اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع إضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعاً حيث تم إعفاء أغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري، وسمح بالاستيراد بتسهيلات ائتمانية لمدة 180 يوم وألغى نظام الاستيراد الاستثنائي في عام 1990، ومع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 تم استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية[133].

كذلك تم تبسيط الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير المستوردات، والسماح باستيراد العديد من المواد التي كانت ممنوعة أو مقيدة أو محصورة وإلغاء معظم العملات المتوجبة عليها، والسماح للمصارف العاملة بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاص والمشارك للمواد المسموح باستيرادها كما تم إلغاء العمل بنظام المخصصات الصناعية.

وبعد عام 2000 شهدت الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً، بعد أن صدرت التعريفية الجمركية المتناسقة السورية بموجب المرسوم رقم/265 لعام 2001، وواكبت عملية ترشيح التعريفية صدور العديد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم وفق متطلبات السوق المحلية والمصلحة العامة حيث تم تعديل نسب الرسوم التي كانت موزعة في 23 شريحة يصل أعلى رسم فيها إلى (255%) من القيمة ليصل أعلى رسم إلى (60%) وبعدها شرائح 11 شريحة عام 2007، وكان آخرها المرسوم رقم 212 لعام 2010 الذي عدل الرسوم الجمركية لبعض المنتجات والسلع، كما تم إزالة القيود المفروضة على القطع الأجنبي بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من مصادر رسمية خلال الفترة الماضية[134].

وقد كان لهذه الإجراءات دور كبير في تطور حجم المستوردات السورية خلال الفترة 1980-2010 ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-16): تطور حجم المستوردات السورية والاستثمار الكلي في سورية بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

السنة	إجمالي الواردات	معدل نمو الواردات %	نسبة الواردات إلى إجمالي التجارة %	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الاستثمار الكلي
1980	18168	-	66.03	35.44	-
1981	21687	19.37	67.82	32.97	7.81
1982	17149	-20.92	64.18	24.93	6.62
1983	19549	13.99	66.80	26.67	6.03
1984	18083	-7.50	65.89	24.00	3.28
1985	21175	17.10	68.03	25.44	10.70
1986	22232	4.99	66.39	22.24	12.13
1987	36955	66.22	64.88	28.94	3.48
1988	48369	30.89	60.78	26.00	11.92
1989	62877	29.99	50.03	30.10	30.07
1990	75000	19.28	49.66	27.95	31.32
1991	99931	33.24	56.79	32.07	26.12
1992	139850	39.95	58.90	37.63	53.81
1993	169242	21.02	59.48	40.90	24.79
1994	229732	35.74	57.86	45.39	41.09
1995	216610	-5.71	55.00	37.94	2.56
1996	263135	21.48	54.48	38.09	4.87
1997	252019	-4.22	51.04	33.80	-4.67
1998	244213	-3.10	50.30	30.90	4.49
1999	262041	7.30	49.75	31.99	-5.38
2000	263868	0.70	44.68	29.17	1.55
2001	296893	12.52	45.25	30.72	26.95
2002	324176	9.19	44.51	31.71	4.24
2003	315151	-2.78	47.67	29.34	20.12
2004	477186	51.42	48.22	37.67	10.63
2005	588876	23.41	48.78	39.09	26.32
2006	607587	3.18	47.43	35.19	7.15
2007	763573	25.67	49.47	37.78	10.93

2008	897603	17.55	49.40	36.67	-0.83
2009	778505	-13.27	51.52	30.88	10.49
2010	902606	15.94	49.75	32.33	28.41

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.

معدلات النمو من حساب الباحث.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- تراجع قيمة المستوردات خلال الفترة (1981-1986) والسبب التدابير الانكماشية والقرارات الصادرة عن لجنة ترشيد الاستهلاك التي أحدثت عام 1981 للحد من الاستيراد والرامية إلى معالجة العجز في الميزان التجاري المتفاقم (تجاوزت نسبة الواردات إلى إجمالي التجارة في تلك الفترة الـ66%) مما أدى إلى تراجع كمية الاستيراد النظامي وخاصة سلع الاستهلاك لصالح الاستيراد غير النظامي (تراجعت نسبة السلع الاستهلاكية من إجمالي المستوردات لتصل نسبتها 9% لعام 1984 بعد أن كانت 13.6% لعام 1980).
- في ضوء تلك الإجراءات والتدابير الانكماشية تراجعت كمية المستوردات وتوقفت بعض المنشآت عن العمل بسبب عدم توفر مستلزمات الإنتاج المستوردة، وتفاقت مشكلة الاستيراد غير النظامي (التهريب) نتيجة الانكماش في الاستيراد النظامي من جهة وعدم توفر القطع لدى المصارف المحلية لتمويل الاستيراد من جهة أخرى [135]، ويلاحظ في الوقت نفسه أثر ذلك على الاستثمار من خلال انخفاض معدل نمو الاستثمار للفترة نفسها مقارنةً بالفترة التي تلتها والتي شهدت تحسن في كمية المستوردات وكذلك تحسن واضح في كمية الصادرات الأمر الذي حسن من وضع الميزان التجاري، وهذا الأمر انعكس على وضع الاستثمار في سورية والذي شهد تحسناً ملحوظاً تحديداً بعد عام 1987.
- يلاحظ أن قيمة المستوردات قد تضاعفت حوالي 24.42 مرة خلال الفترة (1987-2010) فقد زادت من 36.955 مليار ليرة سورية لعام 1987 إلى 902.606 مليار ليرة لعام 2010 ويلاحظ أن نسبة المستوردات الرأسمالية والوسيطة قد شكلت أكثر من (66.89%) خلال الفترة 1980-2010 وهذا الأمر يعود لمجموعة الإجراءات الانكماشية التي اتخذتها الحكومة على صعيد

الاستيراد مع إعطاء أولوية لصالح استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، بينما شكلت المستوردات من المواد الاستهلاكية (10.51%) خلال فترة الدراسة في حين يلاحظ ازدياد حصة المستوردات الخدمية سنة بعد أخرى وشكلت خلال فترة الدراسة نسبة وسطية بلغت (22.6%)، وتعتبر زيادة الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والرأسمالية دليلاً على تحسن واقع الصناعة المحلية وهذا ما يعكسه التحسن في معدل نمو الاستثمار المحلي.

وإذا ما قمنا بإيجاد العلاقة التي تربط بين المستوردات من جهة والاستثمار الكلي كمتغير تابع من جهة أخرى وذلك بعد تحويل البيانات من الأرقام الجارية إلى الأرقام الثابتة كانت نتائج التحليل على الشكل التالي:

الجدول (3-17): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين إجمالي الواردات والاستثمار الكلي

الاحتمالية	إحصائية t	المعلمة	❖ المتغير المستقل
0.000	4.112	49803.558	C
0.000	14.711	0.489	import
DW=0.946	Prop=0.000	R-square=0.882	R=0.939

يلاحظ أن العلاقة قوية بين المتغيرين السابقين وذلك وفقاً لمعامل الارتباط كما يلاحظ أن أكثر من 88% من التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في حجم الواردات، كذلك يلاحظ أن هذه العلاقة كانت طردية وهذا الأمر يتفق وما توصلنا له من وجود نوع من التوافق بين نمو الواردات ونمو الاستثمارات، ولكن يلاحظ وجود مشكلة ارتباط ذاتي من خلال قيمة اختبار DW الأمر الذي يدفعنا للبحث عن نموذج أفضل.

إلا أن متغير إجمالي الواردات قد أدخل في النموذج كونه حسن من جودة النموذج وكان معنوي في تفسير التغيرات الحاصلة في الحجم الكلي للاستثمار.

الفصل الرابع

النموذج المتعدد للاستثمار الكلي

Multi-Total Investment Model

مقدمة الفصل:

هذا الفصل هو الفصل العملي للدراسة، وسنحاول من خلاله إعطاء صورة قياسية للظاهرة المدروسة باستخدام أسلوب الانحدار، ووفقاً لشروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) وبالاعتماد على برنامج spss بهدف إيجاد النموذج القياسي الأمثل والذي يفسر التغيرات في الظاهرة المدروسة بالاعتماد على متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الاستثمار الكلي (invest)

المتغيرات المستقلة:

- الإنفاق الحكومي الجاري (curr)
- الإنفاق الحكومي الاستثماري (capit)
- إجمالي الضرائب والرسوم (tax)
- الضريبة الجارية على الدخل (incometax)
- الإعانات الحكومية (subsidies)
- حجم الائتمان المصرفي (credit)
- العرض النقدي (M2)
- الادخار (saving)
- الناتج المحلي الإجمالي (gdp)
- الاستهلاك الكلي (cons)
- الاستهلاك الخاص (private)

- الاستهلاك العام (public)
- نصيب الفرد من الدخل القومي (percapita)
- إجمالي الصادرات (expo)
- إجمالي الواردات (import)

مصادر البيانات:

سنعتمد البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والمنشورة في المجموعات الإحصائية، ونظراً لأن الأرقام الثابتة فيها غير محسوبة اعتماداً على سنة أساس واحدة خلال فترة الدراسة (1980-2010)، لذلك أخذنا الأرقام الجارية وقمنا بتحويلها للأرقام الثابتة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أساس سنة أساس (100=2005)¹.

شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) [136]:

1. اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

يشار إلى أن الفروض الإحصائية لهذا الشرط هي:

الفرض العدمي (H0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الفرض البديل (H1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

يتم دراسة التوزيع الاحتمالي للبواقي إما بيانياً أو باستخدام

اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk)

2. الاستقلال الذاتي للبواقي:

يشار إلى أن الفروض الإحصائية لهذا الشرط هي:

الفرض العدمي (H0): يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين

البواقي)

¹ تم الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية والنشرات الربعية الصادرة عن البنك المركزي بالإضافة إلى البيانات المتوفرة في البنك الدولي والمتعلقة بالجمهورية العربية السورية.

الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار

Durbin-Watson Test

3. اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين):

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بيانياً من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع، والتي يجب أن تأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر دون رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي.

4. عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية [137]: يتم التأكد من تحقق هذا الشرط من خلال محدد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بشكل أساسي، أو من خلال الاعتماد على معامل تضخم التباين (VIF) لكل من المتغيرات المستقلة والذي يجب أن لا يزيد عن 10 لأي من المتغيرات المستقلة.

بناء النموذج القياسي المتعدد

عند القيام بإدخال المتغيرات السابقة إلى برنامج ال spss ونتيجة للاختبارات والتجريب لمحاولة الوصول إلى أفضل نموذج يفسر العلاقة بين المتغيرات المستقلة السابقة والاستثمار الكلي تم التوصل إلى النموذج التالي والذي ضم خمسة متغيرات هي متغير الإنفاق الحكومي الاستثماري (capit) ومتغير الضرائب على الدخل (incometax) ومتغير إجمالي الواردات (import) ومتغير إجمالي الصادرات (expo) ومتغير الإعانات الحكومية المقدمة (subsidies).

الجدول (4-1): المتغيرات المدخلة في النموذج وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2005 (مليون ل.س)

year	invest	capit	incometax	expo	import	subsidies
1980	215885.18	215098.11	22407.57	140441.84	273038.77	69702.43
1981	196860.30	175155.21	20541.50	130799.54	275670.52	47362.40
1982	183641.01	184552.94	25244.66	106450.18	190713.97	53369.66
1983	183464.32	194710.02	33794.40	101791.89	204851.72	61070.94
1984	173465.08	171241.28	41107.06	89792.79	173474.67	41289.33
1985	163770.25	159021.60	40091.64	81402.39	173253.15	45990.84
1986	134954.90	116255.12	38665.06	67684.91	133686.11	29458.81
1987	87557.97	66010.63	31802.59	75417.56	139331.90	13935.08
1988	72827.12	61305.69	27046.79	87453.07	135525.36	14550.29
1989	85034.46	54328.69	28170.43	157983.30	158149.30	16031.99
1990	93522.22	51190.23	29214.24	160189.59	157994.52	24192.12
1991	108218.01	52526.09	36490.14	146961.73	193140.70	16963.66
1992	149930.36	63109.33	32869.08	169876.39	243471.45	28725.63
1993	165256.04	94955.56	26164.85	177293.56	260252.19	23461.48
1994	202162.67	90618.80	32193.33	223102.67	306309.33	18386.67
1995	192003.95	91491.91	32676.87	218828.25	267452.77	22329.92
1996	186011.18	104337.86	34578.53	250795.03	300142.58	21966.47
1997	174052.84	121697.27	46826.02	270621.36	282152.93	25595.61
1998	183326.94	134973.48	52086.67	272334.95	275604.33	28864.69
1999	180131.26	142739.95	61347.71	310212.12	307091.29	32946.21
2000	190240.10	160877.51	70625.23	398190.13	321594.15	66838.51
2001	234481.13	190510.00	98029.82	425130.75	351311.09	52012.78
2002	244568.72	218009.48	121220.38	478793.84	384094.79	53728.67

2003	279629.30	236308.66	126889.91	387461.08	352952.18	54613.06
2004	294369.97	232707.77	123914.21	549538.87	511727.61	108525.47
2005	346737.00	180000.00	120295.00	618278.00	588876.00	182384.00
2006	337652.46	177224.39	120514.41	612101.25	552201.22	256162.86
2007	360509.97	225682.30	115290.41	682234.08	667926.00	288122.81
2008	308891.32	173821.04	96243.95	694938.03	678357.77	337976.87
2009	331599.24	201923.78	104618.55	537853.00	571631.54	88767.90
2010	407871.01	229990.15	109157.41	641280.77	634833.31	141386.97

وقد كانت نتائج التحليل باستخدام الانحدار وبعد إدخال جميع المتغيرات على الشكل التالي علماً أن اختبار مدى كفاية حجم العينة قد أظهر أن $KMO=0.664$ وهذا يدل على كفاية حجم العينة.

الجدول (2-4): جدول Model Summary & Coefficients للعلاقة بين متغيرات النموذج والاستثمار الكلي

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية	VIF
C	-6406.581	-0.524	0.605	
capit	0.376	3.928	0.001	2.863
incometax	0.465	1.504	0.145	11.994
expo	-0.245	-2.150	0.041	46.835
import	0.655	5.865	0.000	29.571
subsidies	-0.115	-1.461	0.157	3.606
	R=0.980	Adjusted R square=0.953	DW=1.850	Prop=0.000
	R-square=0.961			

يلاحظ وجود ثلاث متغيرات معنوية هي متغيرات الإنفاق الحكومي الاستثماري ومتغير إجمالي الواردات ومتغير إجمالي الصادرات.

بالنسبة لشروط ال OLS :

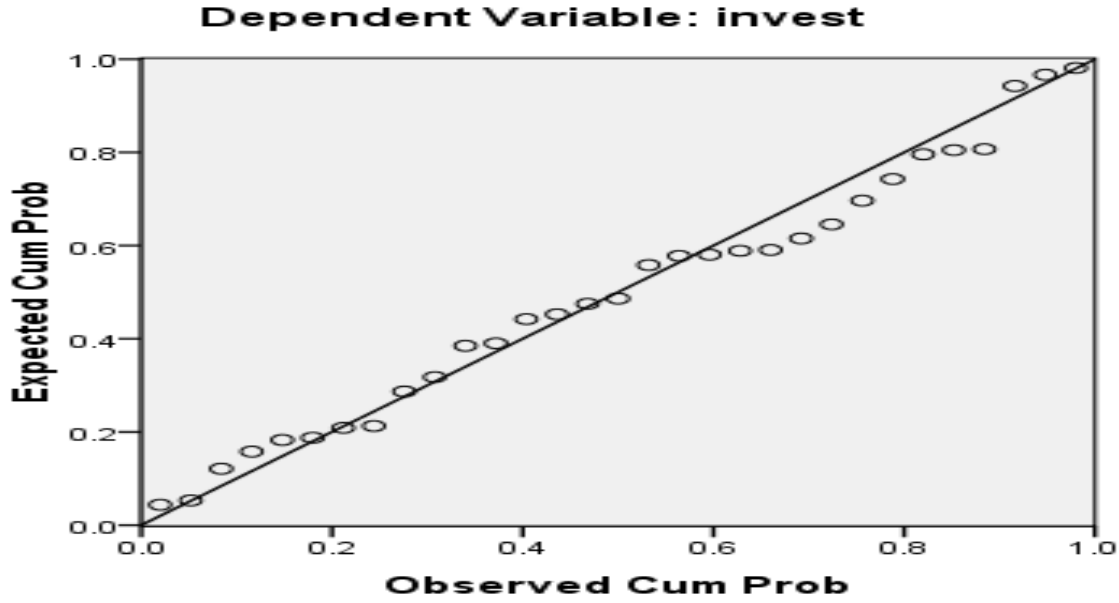
الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبقايا:

بيانياً:

الشكل (1-4)

شكل بياني للعلاقة بين الاحتمال المشاهد والاحتمال المتوقع واختبار شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبقايا

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



من خلال اختبار (كلوموجروف-سمنروف) واختبار (شابيرو-ويليك) نلاحظ أن النتائج كانت كالتالي:

الجدول (3-4): جدول Test of Normality لاختبار شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبقايا للنموذج

Sig.	df	إحصائية الاختبار	
0.200	31	0.082	اختبار كلوموجروف-سمنروف

0.731	31	0.977	اختبار شابيرو-ويليك
-------	----	-------	---------------------

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة sig. أكبر من مستوى المعنوية (0.05) في كلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا الأمر يتفق والشكل البياني حيث نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وبالتالي الشرط الأول محقق.

الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي:

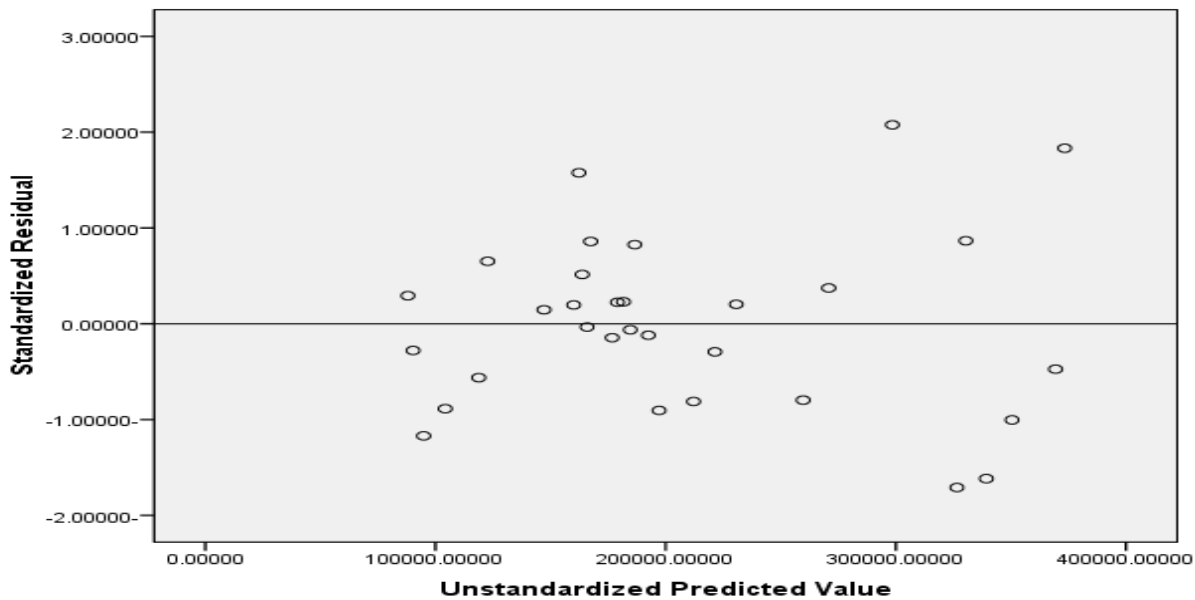
من جدول معاملات التحديد والارتباط نجد أن قيمة إحصائية $D-W=1.850$ وعند $n=31, k=5$ نجد أن $dl=1.090, du=1.825$ وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي حيث $du < D-W < 2$.

وبالتالي الشرط الثاني محقق.

الشرط الثالث: اختبار تجانس البواقي (ثبات التباين):

الشكل (2-4)

رسم بياني للعلاقة بين البواقي المعيارية والقيم المتوقعة للمتغير التابع للحكم على مدى توافر الشرط الخاص بثبات التباين في نموذج الانحدار للنموذج المقترح



يلاحظ هنا أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الفاصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، مما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، فالشرط الثالث محقق.

الشرط الرابع: عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية:

على الرغم من أن معامل تضخم التباين قد تجاوزت قيمته الـ 10 بالنسبة لمتغيرات الضرائب على الدخل ومتغير الصادرات ومتغير الواردات إلا أن هذا ليس دليلاً كافياً على وجود مشكلة ازدواج خطي، بل لابد من إيجاد محدد مصفوفة الارتباط والذي يؤكد على وجود هذه المشكلة من عدمه.

الشكل (3-4)

شكل يبين محدد مصفوفة الارتباط ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Matrix^a

	capit	incometax	expo	import	subsidies	
Correlation	capit	1.000	.693	.594	.627	.513
	incometax	.693	1.000	.906	.829	.650
	expo	.594	.906	1.000	.966	.801
	import	.627	.829	.966	1.000	.845
	subsidies	.513	.650	.801	.845	1.000
Sig. (1-tailed)	capit		.000	.000	.000	.002
	incometax	.000		.000	.000	.000
	expo	.000	.000		.000	.000
	import	.000	.000	.000		.000
	subsidies	.002	.000	.000	.000	

a. Determinant = .001

يلاحظ هنا أن محدد مصفوفة الارتباط يساوي 0.001 وهو أكبر من (0.00001) وبالتالي نحكم بعدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات أو أن هذه المشكلة ليست بالخطيرة.

وتأخذ معادلة الانحدار الشكل التالي حيث:

=I الاستثمار، GC=الإنفاق الحكومي الاستثماري، ITX=الضرائب على الدخل،
M=الواردات، X=الصادرات، SUB=الإعانات.

$$I = (-6406.581) + (0.376)GC + (0.465)ITX - (0.245)X + (0.655)M - (0.115)SUB$$

$$r = \quad \quad (0.793) \quad (0.832) \quad (0.888) \quad (0.939) \quad (0.756)$$

$$t \quad -0.524 \quad 3.928 \quad 1.504 \quad -2.150 \quad 5.865 \quad -1.461$$

$$\text{sig.} \quad 0.605 \quad 0.001 \quad 0.145 \quad 0.041 \quad 0.000 \quad 0.157$$

$$R=0.980$$

$$R^2=0.961$$

$$DW=1.850$$

$$\text{Prop}=0.000$$

بالنسبة لجودة وقدرة النموذج على التنبؤ يلاحظ أن النموذج قادر على التنبؤ بشكل كبير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين القيم الفعلية والقيم النظرية 0.980 وهو الأمر الذي يدل على جودة النموذج في تفسير التغيرات في الظاهرة المدروسة وبالتالي التنبؤ بتغيرات هذه الظاهرة.

	المتغير
لم يدخل إلى النموذج	Curr
دخل النموذج وكان معنوي	Capit
لم يدخل إلى النموذج	Tax
دخل النموذج ولكنه لم يكن معنوي	Incometax
دخل النموذج ولكنه لم يكن معنوي	Subsidies
لم يدخل إلى النموذج	Credit
لم يدخل إلى النموذج	M2
لم يدخل إلى النموذج	Saving
لم يدخل إلى النموذج	GDP
لم يدخل إلى النموذج	Cons
لم يدخل إلى النموذج	Private
لم يدخل إلى النموذج	Public
لم يدخل إلى النموذج	Percapita
دخل النموذج وكان معنوي	Expo
دخل النموذج وكان معنوي	Impo

النتائج والتوصيات:

النتائج (results):

1. تبين وجود علاقة موجبة (طردية) بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والحجم الكلي للاستثمار في النموذج، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فمن المنطقي أن قسماً من الإنفاق العام الاستثماري توجه نحو الاستثمار المباشر في مشروعات اقتصادية، سواء كانت مشروعات تهدف لتأمين إيرادات للحكومة، أو مشروعات الهدف منها العمل على تطوير المناخ الاستثماري من خلال مشاريع البنى التحتية، الأمر الذي ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات وهو ما تبين لنا من خلال تتبعنا للواقع الاستثماري خلال الفترة المدروسة، مما يدل على وجود نوع من التكامل بين استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص.
2. تبين وجود علاقة موجبة مع إجمالي الواردات، ويمكن تبرير هذا الأمر باعتبار أن النسبة العظمى من الواردات كانت من السلع الرأسمالية والوسيلة والواردات الخدمية في حين لم تتجاوز نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية (11%).
3. لوحظ وجود علاقة عكسية مع إجمالي الصادرات، ويمكن تفسير ذلك بأن نسبة هامة من الصادرات هي من المواد الأولية والمواد الخام التي لا تدخل مراحل التصنيع، أي أنها لم تكن صادرات بالمعنى الحقيقي كقيم مضافة بمقدار ما كانت انتقال لعناصر الإنتاج مما عني حرمان الاقتصاد الوطني من فائدة تصنيع هذه المواد محلياً الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمارات.
4. تبين وجود علاقة طردية بين متغير الضريبة على الدخل والاستثمار الكلي، نظراً لتحديد دور الضريبة على الدخل من خلال اقتطاعها من المنبع سواء في الرواتب والأجور أو في العديد من النشاطات الاقتصادية الأخرى وإن اختلفت طبيعة وشكل هذا الاقتطاع من المنبع بين هذه الأوعية الضريبية، أي باعتبار أن عوامل التحديد بحد ذاتها تتجسد في هذه العلاقة والدور السلبي للضرائب على الدخل، ويمكن القول بأن دور الضريبة على الدخل كان دوراً غير مباشر ارتبط بطبيعة ودور الإنفاق الاستثماري العام لدرجة يمكننا معها القول أن

العلاقة الموجبة مع الضرائب على الدخل والاستثمار انعكاس للعلاقة الموجبة بين الإنفاق الاستثماري العام والاستثمار الكلي، نظراً لأن الدولة لاتمول الإنفاق الاستثماري بالعجز لأن الإنفاق الجاري ملح أكثر والدليل على ذلك أنه في أحيان كثيرة يفرمل الإنفاق الاستثماري ويؤجل لصالح الإنفاق الجاري، بينما يلاحظ عدم دخول متغير إجمالي الضرائب والرسوم للنموذج الأمر الذي يؤكد على غياب دور السياسة الضريبية في اتخاذ القرار الاستثماري، أي بكلمات أخرى لم تتوصل الدولة إلى المرحلة التي تستطيع من خلالها استخدام الضرائب كأداة مالية رئيسة في الاقتصاد الوطني وبالتالي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية.

5. يلاحظ أن متغير الإعانات الحكومية قد أدخل النموذج، وهذا أمر منطقي حيث أن هذه الإعانات ستعمل إما على زيادة حجم الطلب الفعال إذا ما قدمت للأفراد ووضعت في الاستهلاك أو تزيد من حجم الأموال المدخرة والتي يمكن من خلالها العمل على زيادة حجم الائتمان والقروض الممنوحة للمؤسسات، أو ستقوم بتدعيم المركز المالي للمؤسسات في حال قدمت كمساعدات للمؤسسات وبالتالي ستساعد هذه المؤسسات على مواجهة المنافسة أو الظروف الطارئة، ولكن يلاحظ أن العلاقة كانت عكسية بين الإعانات الحكومية والاستثمار الكلي في سورية، وهو ما يمكن تفسيره من أن هذه الإعانات تمثل إنفاق وحيد الاتجاه من الدولة إلى قطاع الأعمال دون الحصول على تدفقات مقابلة وهذا ما يعيق الاستثمار ويعيق عوامل تحفيز الاستثمار فالمنشأة الاقتصادية التي تمول بالإعانات باتجاه واحد دون المطالبة بإعادة هذه الإعانات تنتفي لديها الشروط الرئيسية للتحفيز على الاستثمار وتطويره سواءً في التجديد أو الابتكار.

6. نلاحظ دخول ثلاثة متغيرات للسياسة المالية للنموذج وهي متغيرات الإنفاق الحكومي الاستثماري والإعانات الحكومية والضرائب على الدخل، الأمر الذي يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في مجال تشجيع الاستثمار الكلي في سورية.

7. نلاحظ غياب دور السياسة النقدية حيث لم يدخل أي من محدداتها للنموذج وهذا أمر منطقي نظراً لحالة الجمود الذي عانته هذه السياسة خلال الفترة السابقة وتحديداً قبل عام 2003.

8. لاحظنا دخول متغيري إجمالي الواردات وإجمالي الصادرات إلى النموذج وكلا المتغيرين كانا معنويان بالنسبة للنموذج، وهو ما يدل على الدور الهام الذي تلعبه السياسة التجارية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

9. إن الدور الفعال الذي لعبه الإنفاق الحكومي الاستثماري بمقابل غياب دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات يؤكد حقيقة أن توفر البنية التحتية يعتبر عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات أكثر مما تؤديه الإعفاءات والحوافز الضريبية في هذا المجال.

10. الاستثمار هو المصدر الأمثل والطبيعي للقيم المضافة أي المكون للنتاج ولكن هذا الاستثمار رهن بكونه نتيجة للمنافسة وليس نتيجة للاحتكار فالاستثمار الناتج عن الاحتكار لا يجسد مصدر للقيم المضافة والنتاج بل معيق له وهذا ما اتضح من خلال عدم دخول المتغير الرئيس الكلي أي الناتج في نموذج الاستثمار الكلي في سورية.

11. بشكل عام يمكن القول بأن التدخل الحكومي كان إيجابياً فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الاستثماري، بينما لم يؤدي الدور المطلوب منه في تحفيز الاستثمارات بالنسبة لمتغيرات الإنفاق الجاري وكذلك إجمالي الضرائب والرسوم، كما أن من الضروري إعادة النظر بالنسبة للعديد من المتغيرات التي كان دورها معاكساً لما هو متوقع مثل متغير الضريبة على الدخل ومتغير الإعانات الحكومية من أجل تصحيح دورها، وبين البحث وجود متغيرات أخرى هامة في موضوع تحفيز الاستثمارات من أهمها متغير الواردات ومتغير الصادرات الأمر الذي يؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للسياسة التجارية وللموضوع المتعلق بتحسين الواقع المعاشي.

مناقشة النتائج (results discussion):

- ❖ إن العلاقة الطردية التي تم التوصل إليها بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الكلي تعني تحقق الفرض الأول، وهذا يتفق مع ماتم عرضه في الدراسات السابقة والتي توصلت لنفس النتيجة ومع منطق النظرية الاقتصادية.
- ❖ إن وجود علاقة طردية بين الضرائب على الدخل والاستثمار الكلي، وبالتالي الفرض الثاني غير محقق، يخالف منطق النظرية الاقتصادية.
- ❖ كما أن وجود علاقة عكسية بين الإعانات الحكومية والاستثمار الكلي أي عدم تحقق الفرض الثالث، يخالف أيضاً ماتقوله النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين الإعانات المقدمة من قبل الحكومة والاستثمار الكلي.
- ❖ تبين وجود علاقة طردية بين الواردات والاستثمار الكلي وبالتالي الفرض الرابع محقق، وقد وجدنا مبرر هذا الأمر لناحية النسبة الهامة التي شكلتها الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة الضرورية لعملية التنمية من إجمالي الواردات، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- ❖ تبين وجود علاقة عكسية بين الصادرات والاستثمار الكلي وبالتالي الفرض الخامس غير محقق، مما يخالف النظرية الاقتصادية.

التوصيات (recommendations):

1. العمل على زيادة فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي الجاري من خلال مكافحة الفساد وهدر المال العام، والعمل على تطوير كفاءة وإنتاجية موظفي القطاع العام وذلك من خلال تفعيل متطلبات إلغاء البطالة المقنعة وإطلاق بدلات البطالة وتنظيمها.
2. العمل على زيادة دور الإنفاق الحكومي الاستثماري، وتوجيهه نحو المشاريع التي من شأنها تعزيز البنية التحتية وزيادة الجاذبية للاستثمار، وتوسيع تجربة المناطق الصناعية بسبب قدرتها على جذب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية.
3. العمل على تفعيل دور السياسة الضريبية، وتطوير القوانين الضريبية وتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع الاستثمارية وإجراءات التحصيل الضريبي، وعقلنة الحوافز الضريبية ودراستها بشكل تفصيلي قبل إقرارها.
4. التأكيد على دور السياسة النقدية وضرورة إعادة إحياء دورها، وخاصة دور سعر الفائدة فمن المعلوم أنه كلما كانت مرونة سعر الفائدة بالنسبة للاستثمار كبيرة كلما دل ذلك على درجة تقدم الاقتصاد.
5. التأكيد على أهمية رأس المال الوطني، ومشاركته في المشروعات الاستثمارية وتقديم الحوافز له، وتوجيهه إلى مشروعات وطنية نوعية، والعمل على تجميع المدخرات المحلية وتوفيرها بهدف تطوير الاستثمارات من خلال إيجاد سوق مالي يتميز بالاستقرار، وتشجيع تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة.
6. الاستمرار بتنسيق عمل مختلف السياسات الاقتصادية، من أجل خلق مناخ استثماري ملائم، إلى جانب ترويج الفرص الاستثمارية المتوفرة في سورية بشكل دائم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المناخ هو نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبالتالي لا بد من العمل على جميع الأصعدة من أجل الوصول إلى المناخ الاستثماري الذي نريده، والذي يجب أن يكون، فالاستثمار هو مفتاح التنمية التي نريدها لمجتمعنا حاضراً ومستقبلاً.

7. التأكيد على الدور الهام للاستثمار فهو محرك الاقتصاد والدورة الاقتصادية و السبب في أي نمو اقتصادي، كما أنه الجسر والرباط الأمتل للاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي، ويلعب المناخ الاستثماري دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأمر الذي يدفع لقوينة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما يحقق المصالح الوطنية في سورية، ومن الأمثلة على ذلك ضمان السرية المصرفية في الاقتصاد السوري - تحقق المنافسة والتنافسية الحقيقيتين - توافر كل أنواع الضمان للاستثمار الخارجي - التأمين الحقيقي - وكما نعلم فإن هناك رؤوس أموال عالمية سابعة بالترليونات تبحث عن أماكن للاستثمار حيث المخاطرة في حدودها الدنيا أي حيث الأمان الاقتصادي، ولاننسى أيضاً أن العالم قد بدأ يكون مؤسسات تقوم بحساب وجدولة المعايير الرئيسة التي تقيس المخاطرة وبالتالي المقدرة على جذب الاستثمار في أي بلد.

8. الاستثمار هو معدل لتراكم رأس المال أو بمعنى آخر تفاضل رأس المال بالنسبة للزمن وهنا لا بد من التأكيد على موضوعين مهمين:

- الموضوع الأول: إن فلسفة التراكم تجسد أهمية بالغة للاقتصاد الوطني وخاصة مايرتبط منها في تراكم الإبداع والإنتاج العلمي وفي تكوين الثروة الوطنية وبالتالي في التوجه الأمتل نحو تحقق الناتج الممكن.
- الموضوع الثاني: وهو إعادة النظر المستمرة في حجم وطبيعة الاهتلاكات وبالتالي محاربة كل عوامل التقادم والاهتلاك التي يمكن أن تكون حجر عثرة أمام الإبداع والتطور.

9. يتجسد الحل الأمتل للمشكلة الاقتصادية في التوليفة المثلى بين عناصر الإنتاج وهذا مايتجسد فقط بالاستثمار، فهو المكون الرئيس للاقتصاد وباقي عناصر الطلب الكلي أي الاستهلاك والإنفاق العام والصادرات والمستوردات عناصر وجدت كمتطلبات وأبعاد للاستثمار.

10. لا بد للباحث من تسليط الضوء على أهمية ودور قيمة العمل في حياة الفرد وخاصةً أن قيمة العمل لا يمكن أن تتجسد وتنبور إلا في سياق ماتخلقة من قيمة

مضافة وبالتالي في سياق الاستثمار، فالذي يعمل ضمن البطالة المقنعة لا تتبلور لديه ولا تتضح لديه قيمة العمل لأنه لا يخلق قيمة مضافة.

الخاتمة (Conclusion):

من خلال الدراسة يتضح جلياً كيف أنه لا يمكن إطلاقاً إنكار الدور الهام الذي تلعبه الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة في توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات، وتبين لنا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية في هذا المجال، وفي هذا الإطار أشرنا للتطورات التي حصلت للمناخ الاستثماري في سورية وكيف انعكس ذلك على الحجم الكلي للاستثمار، فوجدنا كيف أن الإنفاق الحكومي الاستثماري كان محفزاً للمزيد من الاستثمارات كما لاحظنا وجود عوامل أخرى لا بد من التركيز عليها وتدعيمها وفي مقدمتها حرية التجارة الخارجية والتي قامت بدور هام في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم كما وجدنا من خلال الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تحتاج إلى إعادة تفعيل لدورها باعتبارها من المحددات التقليدية للاستثمار لنتمكن من القيام بدورها الأساسي في مجال تشجيع الاستثمار بهدف النهوض بالواقع التنموي والاقتصادي في سورية.

قائمة الهوامش:

1. جديد، شيرين (2009). **فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية**. أطروحة ماجستير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سوريا.
2. بوددخ، كريم (2009). **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**. أطروحة ماجستير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم: الجزائر.
3. سالكي، سعاد (2010). **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**. أطروحة ماجستير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد: الجزائر.
4. الخزرجي، ثريا (2012). **السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003**. مجلة جامعة نوروز. العدد صفر، ص 19-40.
5. Morisset, Jaques & Pirnia, neda (1999). **How Tax policy and Incentives Affect Foreign Direct Investment**. World Bank Policy Research Working Paper. No (2509).
6. Kuttner, Kenneth & S.posen, Adam (30/8/2002). **Fiscal Policy effectiveness in Japan**. Journal of the Japanese and international Economics, Vol (16), No (4), pp:(536-558), Japan.
7. Sjoberg, Peter (2003). **Government Expenditures Effect on Economic Growth :The case of Sweden**. Lulea University of technology: Sweden.
8. Lin, Chen & Wong, Sonia (2009). **Government Intervention and Firm Growth**. chinese university & lingnan university, Hong Kong: China.
9. Gaiotti, Eugenio (feb/2011). **Credit availability and Investment in Italy: lessons from the "Great Recession"**. Bank of Italia working paper. No (793).
10. Olweny, Tobias & Chiluwe, Mambo (2012). **The effect of Monetary Policy on Private Sector Investment in Kenya**. Journal of Applied Finance & Banking. Vol (2),No(2),PP:(239-287), UK.
11. الببلاوي، حازم (1998). **دور الدولة في الاقتصاد**. مصر: دار الشروق. ص35.
12. خليل، سامي (1994). **نظرية الاقتصاد الكلي**. مصر: وكالة الأهرام للتوزيع. ص85-90.

13. عفر، محمد؛ فريد، أحمد (1999). الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص18.
14. العكام، محمد (2003). دور السياسات الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: مصر. ص2.
15. عبد الخالق، جودة (1983). الاقتصاد الدولي. مصر: دار النهضة. ص149.
16. بدوي، أحمد (1985). معجم المصطلحات الاقتصادية. مصر: دار الكتاب المصري. ص83.
17. جامع، أحمد (1990). التحليل الاقتصادي الكلي. مصر: دار الثقافة الجامعية. ص241.
18. كنعان، علي (2003). المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. سورية: دار الرضا للنشر. ص192.
19. Britannica Academic Edition. (25 August 2014). **Fiscal Policy:**
<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/208363/fiscal-policy>.
20. Philip . A. Klein (1973). **the Management of Market Oriented Economics A Comparative Perspective**. Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, USA. p176.
21. القريشي، مدحت (2008). تطور الفكر الاقتصادي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. ص104-133.
22. فرهود، محمد سعيد (1994). مبادئ المالية العامة. سورية: منشورات جامعة حلب. ص24-25.
23. دراز، حامد (1999). السياسات المالية. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب. ص24.
24. جمل، برهان الدين (1992). المالية العامة (دراسة مقارنة). سورية: دار طلاس. ص13-14.
25. زكي، رمزي (2000). انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي). سورية: دار المدى للثقافة. ص35.
26. مصطفى، أحمد فريد؛ السيد حسن، سهير محمد (1989). الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق. مصر: مؤسسة شباب الاسكندرية. ص28.
27. عويضة، هيثم (2010). كينز والكساد الكبير 1929 قراءة في أزمة 1929 والأزمة الحالية. برنامج دكتوراه. جامعة القاهرة: مصر. ص3.
28. القريشي، مدحت (2008). تطور الفكر الاقتصادي. مرجع سبق ذكره. ص239-240.
29. الكفراوي، عوف (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة). مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر. ص156.
30. Kuttner, Kenneth & S. Posen, Adam (30/8/2002). *Fiscal Policy effectiveness in Japan*. Journal of the Japanese and international Economics, Vol(16), No(4), Japan. p537.

31. مرزوق، نبيل (2009، آذار). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية والسياسات الاقتصادية المتبعة في سورية. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون. سورية: دمشق. ص2.
32. الميداني، عزت؛ أيمن، محمد (2009، آذار). الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري. ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون. سورية: دمشق. ص8.
33. حشيش، عادل (1992). أساسيات المالية العامة. لبنان: دار النهضة العربية. ص50.
34. السيوفي، قحطان (1989). اقتصاديات المالية العامة. سورية: دار طلاس. ص48-49.
35. السيوفي، قحطان (1989). اقتصاديات المالية العامة. مرجع سبق ذكره. ص49.
36. الحاج، طارق (1999). المالية العامة. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص34.
37. فرهود، محمد (1982). علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية). السعودية: مطابع معهد الإدارة العامة. ص16.
38. بركات، عبد الكريم صادق (1993). الاقتصاد المالي. (ط3) سورية: منشورات جامعة دمشق. ص37.
39. المهائني، محمد خالد؛ الجشي، خالد الخطيب (1999). المالية العامة والتشريع الضريبي. سورية: منشورات جامعة دمشق. ص43.
40. بركات، عبد الكريم صادق (1993). الاقتصاد المالي. مرجع سبق ذكره. ص39.
41. هيئة تخطيط الدولة (2005). الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010). دمشق: هيئة تخطيط الدولة. (بدون رقم نشر). ص69.
42. مراد، محمد جلال. السياسات الاقتصادية والبطالة. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق. ص28.
43. الفار، مصطفى (2008). الإدارة المالية العامة. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. ص50.
44. الوادي، محمود؛ عزام، زكريا (2007). مبادئ المالية العامة. الأردن: دار المسيرة. ص118-121.
45. بركات، عبد الكريم صادق (1993). الاقتصاد المالي. مرجع سبق ذكره. ص252-256.
46. عبد المولى، السيد (1975). المالية العامة. مصر: دار الفكر العربي. ص57.
47. أكلي، جاردينير (1980). الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات. (ترجمة عطية سليمان). العراق: الجامعة المستنصرية. ص282-283.
48. جوارتيني، جيمس؛ استروب، ريجارد (1999). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. (ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن؛ عبد العظيم محمد). السعودية: دار المريخ. ص254.
49. السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها ودورها الاقتصادي). سورية: منشورات وزارة الثقافة. ص107.
50. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. دمشق، سورية.

51. الحمش، منير. الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين. سورية: دار مشرق ومغرب. ص 87-88.
52. الوادي، محمود حسين؛ عزام، زكريا (2007). مبادئ المالية العامة. مرجع سبق ذكره. ص 147.
53. فوزي، سميحة؛ المغريل، نهال (2004، نيسان). الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟. ورقة عمل رقم 96 مقدمة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية. مصر: القاهرة. ص 7-8.
54. دراز، حامد (1989). مبادئ الاقتصاد العام. مصر: دار الجامعة. ص 128-129.
55. منذر، رنا (2005). مفهوم الضريبة. سورية: جامعة دمشق. ص 15.
56. زيدان، رامي (2006). حساسية النظام الضريبي في سورية. سورية: منشورات وزارة الثقافة. ص 205.
57. جوارتيني، جيمس؛ استروب، ريجارد (1999). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. مرجع سبق ذكره. ص 304.
58. زيدان، رامي (2006). حساسية النظام الضريبي في سورية. مرجع سبق ذكره. ص 316.
59. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. دمشق، سورية.
60. السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها-ودورها الاقتصادي). مرجع سبق ذكره. ص 56، 70، 73.
61. تبويب بنود الموازنة العامة للدولة، المكتب المركزي للإحصاء.
62. الوادي، محمود؛ عزام، زكريا (2007). مبادئ المالية العامة. مرجع سبق ذكره. ص 55.
63. الوادي، محمود؛ عزام، زكريا (2007). مبادئ المالية العامة. مرجع سبق ذكره. ص 56.
64. عبد الله، خبايا (2009). أساسيات في اقتصاد المالية العامة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر. ص 144.
65. الوادي، محمود؛ عزام، زكريا (2007). مبادئ المالية العامة. مرجع سبق ذكره. ص 60.
66. الخطيب، خالد (2000). الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية. الأردن: دار الحامد للتوزيع والنشر. ص 12-20.
67. أكلي، جاردنير (1980). الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات. مرجع سبق ذكره. ص 283.
68. زيدان، رامي (2006). حساسية النظام الضريبي في سورية. مرجع سبق ذكره. ص 204.
69. سالكي، سعاد (2010). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أطروحة ماجستير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد: الجزائر. ص 125.
70. المهايبي، محمد خالد (2003). دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن. مجلة جامعة دمشق. مجلد 19 (2)، 255-315.
71. المهايبي، محمد خالد؛ الجشي، خالد الخطيب (1999). المالية العامة والتشريع الضريبي. مرجع سبق ذكره. ص 199.

72. خوري، عصام (2011/10/3). الإعانات المالية. عنوان الموقع:
<http://www.startimes.com/?t=29254696>
73. مراد، محمد حلمي. مالية الدولة. مصر: جامعة عين شمس. ص 89.
74. السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها-ودورها الاقتصادي). مرجع سبق ذكره. ص 110.
75. Board of Governors of the Federal Reserve System. (January/2006).
Monetary Policy. Federal Reserve Board.
76. مصطفى، أحمد؛ السيد حسين، سهير (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص 39.
77. نجمة، الياس (1985). دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن. مجلة جامعة دمشق. 4، ص 19.
78. الحلاق، سعيد؛ العجلوني، محمد (2008). النقود والبنوك والمصارف المركزية. الأردن: دار البازوري. ص 235.
79. Begg, Lain & Hodson, Dermot & Majer, Imelda, (January 2003).
Economic Policy Coordination in the European Union. National Institute Economic Review, No 183. p 66.
80. قدي، عبد المجيد (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 77-78.
81. Taylor, John B (1995). *The Monetary Transmission Mechanism: An Empirical Framework.* Journal of Economic Perspective, Vol(9), No(4). USA. p 17.
82. جودي، كريم؛ بادي، كمال (1996). السياسة النقدية في الجزائر. الإمارات: صندوق النقد العربي. ص 301.
83. خليل، رجاء؛ حبشه، ممدوح (1996). إدارة الرقابة على البنوك "السياسة النقدية في مصر". الإمارات: صندوق النقد العربي. ص 449.
84. ثويني، فلاح (2001). دور البنوك المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: العراق. ص 29.
85. شرف، سمير (2007). الاقتصاد المالي والنقدي. سورية: مطبوعات جامعة تشرين. ص 420.
86. الحلاق، سعيد؛ العجلوني، محمد (2008). النقود والبنوك والمصارف المركزية. مرجع سبق ذكره. ص 236-237.
87. Sullivan, Arthur & Sheffrin, Steven (2003). *Economics: Principles in action.* Pearson Prentice Hall. USA. P 512.
88. الجزاوي، ابراهيم (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة. مجلة الإدارة والاقتصاد. 83، ص 5.

89. السيسي، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية. مصر: دار الفكر العربي. ص15.
90. السيسي، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية. مرجع سبق ذكره. ص20.
91. السيسي، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية. مرجع سبق ذكره. ص14.
92. ملاوي، أحمد؛ المجالي، أحمد (2003). تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. الأردن: جامعة مؤتة. ص127.
93. ملاوي، أحمد؛ المجالي، أحمد (2003). تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. مرجع سبق ذكره. ص127.
94. الزبيدي، حمزة محمود (2007). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ص27.
95. الأرقام مأخوذة من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.
96. الأرقام مأخوذة من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.
97. Johnson, Paul (2005). **Money stock**. A Glossary of Political Economy Terms. Auburn University. USA.
98. Samulson, paul (1995). **Economics**. International Student Edition. New York. p 481.
99. Kedyer, Nur (1986). **Money: Policy, Application**. M.E.T.U, Ankara p69-71.
100. ملاوي، أحمد؛ المجالي، أحمد (2003). تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. مرجع سبق ذكره. ص128.
101. أكلي، جاردينير (1980). الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات. مرجع سبق ذكره. ص426،419،135.
102. جمال، بوزيدي (2011). دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. ص115.
103. مصرف سورية المركزي (2010). النشرة الإحصائية الربعية. دمشق: مصرف سورية المركزي. (بدون رقم نشر).
104. الحمش، منير (2014/3/30). الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. عنوان الموقع: http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/hamash/hamash.html
105. عبد الغفار، محمد (1997). مشكلة الادخار في مصر: الأبعاد-الأسباب-سياسات العلاج. مصر: مكتبة زهراء الشرق. ص1.
106. العريبي، عدنان (2009). اقتصاد2. سورية: منشورات جامعة تشرين. ص253-255.

107. شيخي، محمد؛ سلامي، أحمد (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الجزائر. مجلة الباحث. 13، 121-134.
108. الموسوي، ضياء (2005). النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي. (ط3) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص50.
109. شيخي، محمد؛ سلامي، أحمد (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الجزائر. مرجع سبق ذكره. ص122.
110. رعد، خالد (1986). النظريات النقدية. سورية: مطبعة ابن حيان. ص166-167.
111. أمين، بربري محمد (2013). العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. 10، 38-45.
112. عبد الغفار، محمد (1997). مشكلة الادخار في مصر: الأبعاد-الأسباب-سياسات العلاج. مرجع سبق ذكره. ص25-26.
113. الحوراني، أكرم. انعكاسات تحرير أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي. عنوان الموقع:
http://www.mafhoum.com/syr/article_04/horani.html
114. قراءة في آثار قرارات مجلس النقد والتسليف على المؤشرات المالية للمصارف. إعداد: قسم البحوث. مجلة الاقتصاد والنقل. العدد(11) كانون الأول، 2005. ص50-51.
115. مصرف سورية المركزي (2010). النشرة الإحصائية الربعية. دمشق: مصرف سورية المركزي. (بدون رقم نشر). ص13.
116. رزاق، وشاح. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. ص3.
117. زودة، عمار (2007). محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري: الجزائر. ص120.
118. محمد، أميرة (2003). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. مصر: الدار الجامعية. ص35.
119. محمد، أميرة (2003). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. مرجع سبق ذكره. ص35.
120. كنعان، علي. الاستهلاك والتنمية. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق. ص32.
www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf
121. صقر، عمر (2000). العولمة وقضايا معاصرة. مصر: الدار الجامعية. ص51.
122. **World Investment Report. 1998. UNCTAD. pp135-140.**
123. صقر، عمر (2000). العولمة وقضايا معاصرة. مرجع سبق ذكره. ص51.
124. مختار، رنان (2009). التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي. الجزائر: منشورات الحياة. ص6.

125. عمر، دينا (2007). أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة. تنمية الرفادين. مجلد 29 (86)، 129-146.
126. الحمش، منير. الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين. مرجع سبق ذكره. ص53.
127. أحمد، هناء (2006). دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية. أطروحة دكتوراه. قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية. ص20.
128. كنعان، علي (2000). النظام المصرفي والنقدي في سورية. سورية: سلسلة الرضا للمعلومات والنشر. ص112.
129. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. دمشق، سورية.
130. الحمش، منير (1990). هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي. ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة. سورية: دمشق. ص9.
131. جواد، علي (1997). المستوردات السلعية السورية ودورها في عجز الميزان التجاري. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية. ص102.
132. الحمش، منير. الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين. مرجع سبق ذكره. ص55.
133. العمادي، محمد (2004). تطور الفكر التنموي في سورية. سورية: دار طلاس للنشر والترجمة. ص208.
134. عن الموقع الرسمي لمنظمة الأسكوا :
<http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/Syria.pdf>
135. العمادي، محمد (1994). أضواء على بعض السياسات الاقتصادية. ندوة الثلاثاء الاقتصادي السابعة. سورية: دمشق. ص34.
136. أمين، أسامة (2008). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS. مصر: جامعة المنوفية. ص106.
137. الرفاعي، غالب؛ نجيب، حسين (2006). تحليل ونمذجة البيانات باستخدام SPSS. الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع. ص364.

المراجع (references):

المصادر العربية:

الكتب:

- ❖ أكلي، جاردينير (1980). الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات. (ترجمة عطية سليمان). العراق: الجامعة المستنصرية.
- ❖ أمين، أسامة (2008). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS. مصر: جامعة المنوفية.
- ❖ البيلاوي، حازم (1998). دور الدولة في الاقتصاد. مصر: دار الشروق.
- ❖ بدوي، أحمد (1985). معجم المصطلحات الاقتصادية. مصر: دار الكتاب المصري.
- ❖ بركات، عبد الكريم صادق (1993). الاقتصاد المالي. (ط3) سورية: منشورات جامعة دمشق.
- ❖ جامع، أحمد (1990). التحليل الاقتصادي الكلي. مصر: دار الثقافة الجامعية.
- ❖ جمال، بوزيدي (2011). دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- ❖ جمل، برهان الدين (1992). المالية العامة (دراسة مقارنة). سورية: دار طلاس.
- ❖ جوارتيني، جيمس؛ استروب، ريجارد (1999). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. (ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن؛ عبد العظيم محمد). السعودية: دار المريخ.
- ❖ جودي، كريم؛ بادي، كمال (1996). السياسة النقدية في الجزائر. الإمارات: صندوق النقد العربي.
- ❖ الحاج، طارق (1999). المالية العامة. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ❖ حشيش، عادل (1992). أساسيات المالية العامة. لبنان: دار النهضة العربية.
- ❖ الحلاق، سعيد؛ العجلوني، محمد (2008). النقود والبنوك والمصارف المركزية. الأردن: دار البازوري.

- ❖ الحمش، منير. الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين. سورية: دار مشرق ومغرب.
- ❖ الخطيب، خالد (2000). الأصول العلمية في المحاسبة الضريبية. الأردن: دار الحامد للتوزيع والنشر.
- ❖ خليل، رجا؛ حبشه، ممدوح (1996). إدارة الرقابة على البنوك "السياسة النقدية في مصر". الإمارات: صندوق النقد العربي.
- ❖ خليل، سامي (1994). نظرية الاقتصاد الكلي. مصر: وكالة الأهرام للتوزيع.
- ❖ دراز، حامد (1989). مبادئ الاقتصاد العام. مصر: دار الجامعة.
- ❖ دراز، حامد (1999). السياسات المالية. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
- ❖ رعد، خالد (1986). النظريات النقدية. سورية: مطبعة ابن حيان.
- ❖ الرفاعي، غالب؛ نجيب، حسين (2006). تحليل ونمذجة البيانات باستخدام SPSS. الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع.
- ❖ رزاق، وشاح. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- ❖ الزبيدي، حمزة محمود (2007). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ❖ زكي، رمزي (2000). انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي). سورية: دار المدى للثقافة.
- ❖ زيدان، رامي (2006). حساسية النظام الضريبي في سورية. سورية: منشورات وزارة الثقافة.
- ❖ السيسي، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية. مصر: دار الفكر العربي.
- ❖ السيوفي، قحطان (1989). اقتصاديات المالية العامة. سورية: دار طلاس.
- ❖ السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها-ودورها الاقتصادي). سورية: منشورات وزارة الثقافة.
- ❖ شرف، سمير (2007). الاقتصاد المالي والنقدي. سورية: مطبوعات جامعة تشرين.
- ❖ صقر، عمر (2000). العولمة وقضايا معاصرة. مصر: الدار الجامعية.

- ❖ عبد الخالق، جودة (1983). الاقتصاد الدولي. مصر: دار النهضة.
- ❖ عبد الغفار، محمد (1997). مشكلة الادخار في مصر: الأبعاد-الأسباب-سياسات العلاج. مصر: مكتبة زهراء الشرق.
- ❖ عبد الله، خبابة (2009). أساسيات في اقتصاد المالية العامة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
- ❖ عبد المولى، السيد (1975). المالية العامة. مصر: دار الفكر العربي.
- ❖ العرييد، عدنان (2009). اقتصاد2. سورية: منشورات جامعة تشرين.
- ❖ عفر، محمد؛ فريد، أحمد (1999). الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- ❖ العمادي، محمد (2004). تطور الفكر التنموي في سورية. سورية: دار طلاس للنشر والترجمة.
- ❖ الفار، مصطفى (2008). الإدارة المالية العامة. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ❖ فرهود، محمد (1982). علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية). السعودية: مطابع معهد الإدارة العامة.
- ❖ فرهود، محمد سعيد (1994). مبادئ المالية العامة. سورية: منشورات جامعة حلب.
- ❖ القرشي، مدحت (2008). تطور الفكر الاقتصادي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ❖ قدي، عبد المجيد (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ الكفراوي، عوف (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة). مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر.
- ❖ كنعان، علي (2000). النظام المصرفي والنقدي في سورية. سورية: سلسلة الرضا للمعلومات والنشر.
- ❖ كنعان، علي (2003). المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. سورية: دار الرضا للنشر.

- ❖ محمد، أميرة (2003). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. مصر: الدار الجامعية.
- ❖ مختار، رنان (2009). التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي. الجزائر: منشورات الحياة.
- ❖ مراد، محمد حلمي. مالية الدولة. مصر: جامعة عين شمس.
- ❖ مصطفى، أحمد فريد؛ السيد حسن، سهير محمد (1989). الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق. مصر: مؤسسة شباب الاسكندرية.
- ❖ مصطفى، أحمد؛ السيد حسين، سهير (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- ❖ ملاوي، أحمد؛ المجالي، أحمد (2003). تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. الأردن: جامعة مؤتة.
- ❖ منذر، رنا (2005). مفهوم الضريبة. سورية: جامعة دمشق.
- ❖ المهائني، محمد خالد؛ الجشي، خالد الخطيب (1999). المالية العامة والتشريع الضريبي. سورية: منشورات جامعة دمشق.
- ❖ الموسوي، ضياء (2005). النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي. (ط3) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ الوادي، محمود؛ عزام، زكريا (2007). مبادئ المالية العامة. الأردن: دار المسيرة.

الأبحاث والرسائل العلمية:

- ❖ أحمد، هناء (2006). دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية. أطروحة دكتوراه. قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- ❖ أمين، بربري محمد (2013). العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. 10.
- ❖ ثويني، فلاح (2001). دور البنوك المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: العراق.
- ❖ جديد، شيرين (2009). فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية. أطروحة ماجستير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سوريا.

- ❖ الجزراوي، ابراهيم (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة. مجلة الإدارة والاقتصاد. 83.
- ❖ جواد، علي (1997). المستوردات السلعية السورية ودورها في عجز الميزان التجاري. رسالة ماجستير. جامعة دمشق: سورية.
- ❖ الحمش، منير (1990). هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي. ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة. سورية: دمشق.
- ❖ الخزرجي، ثريا (2012). السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003. مجلة جامعة نوروز. العدد صفر.
- ❖ زودة، عمار (2007). محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري: الجزائر.
- ❖ سالكي، سعاد (2010). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أطروحة ماجستير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد: الجزائر.
- ❖ شيخي، محمد؛ سلامي، أحمد (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الجزائر. مجلة الباحث. 13.
- ❖ العكام، محمد (2003). دور السياسات الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: مصر.
- ❖ العمادي، محمد (1994). أضواء على بعض السياسات الاقتصادية. ندوة الثلاثاء الاقتصادي السابعة. سورية: دمشق.
- ❖ عمر، دينا (2007). أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة. تنمية الرافدين. مجلد 29 (86).
- ❖ عويضة، هيثم (2010). كينز والكساد الكبير 1929 قراءة في أزمة 1929 والأزمة الحالية. برنامج دكتوراه. جامعة القاهرة: مصر.
- ❖ فوزي، سميحة؛ المغريل، نهال (2004، نيسان). الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟. ورقة عمل رقم 96 مقدمة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية. مصر: القاهرة.

- ❖ بودخدخ، كريم (2009). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (2001-2009). أطروحة ماجستير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم: الجزائر.
- ❖ مراد، محمد جلال. السياسات الاقتصادية والبطالة. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق.
- ❖ مرزوق، نبيل (2009، آذار). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية والسياسات الاقتصادية المتبعة في سورية. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون. سورية: دمشق.
- ❖ المهاني، محمد خالد (2003). دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن. مجلة جامعة دمشق. مجلد 19(2).
- ❖ الميداني، عزت؛ أيمن، محمد (2009، آذار). الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري. ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون. سورية: دمشق.
- ❖ نجمة، الياس (1985). دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن. مجلة جامعة دمشق. 4.
- ❖ قراءة في آثار قرارات مجلس النقد والتسليف على المؤشرات المالية للمصارف. إعداد: قسم البحوث. مجلة الاقتصاد والنقل. العدد(11) كانون الأول، 2005. المواقع الالكترونية:
- ❖ خوري، عصام (2011/10/3). الإعانات المالية. عنوان الموقع:
<http://www.startimes.com/?t=29254696>
- ❖ الحمش، منير (2014/3/30). الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. عنوان الموقع:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/hamash/hamash.html
- ❖ الحوراني، أكرم. انعكاسات تحرير أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي. عنوان الموقع:
http://www.mafhoum.com/syr/article_04/horani.html

❖ كنعان، علي. الاستهلاك والتنمية. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. سورية: دمشق. ص32.

www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf

❖ الموقع الرسمي لمنظمة الأسكوا:

<http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/Syria.pdf>

الوثائق الرسمية:

❖ هيئة تخطيط الدولة (2005). الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010).

دمشق: هيئة تخطيط الدولة. (بدون رقم نشر).

❖ مصرف سورية المركزي (2010). النشرة الإحصائية الربعية. دمشق: مصرف

سورية المركزي. (بدون رقم نشر).

❖ المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. دمشق، سورية.

المصادر الأجنبية:

❖ Begg, Lain & Hodson, Dermot & Majer, Imelda, (January 2003). *Economic Policy Coordination in the European Union*. National Institute Economic Review, No 183.

❖ Board of Governors of the Federal Reserve System. (January/2006). **Monetary Policy**. Federal Reserve Board.

❖ Britannica Academic Edition. (25 August 2014). **Fiscal Policy**:

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/208363/fiscal-policy>.

❖ Gaiotti, Eugenio (feb/2011). **Credit availability and Investment in Italy: lessons from the "Great Recession"**. Bank of Italia working paper. No (793).

❖ Johnson, Paul (2005). **Money stock**. A Glossary of Political Economy Terms. Auburn University. USA.

- ❖ Kedyer, Nur (1986). **Money: Policy, Application.**
M.E.T.U, Ankara.
- ❖ Kuttner, Kenneth & S.posen, Adam (30/8/2002). *Fiscal Policy effectiveness in Japan.* Journal of the Japanese and international Economics, Vol(16),No(4),Japan.
- ❖ Lin, Chen & Wong, Sonia (2009). **Government Intervention and Firm Growth.** chinese university & lingnan university, Hong Kong: China.
- ❖ Morisset, Jaques & Pirnia, neda (1999). **How Tax policy and Incentives Affect Foreign Direct Investment.** World Bank Policy Research Working Paper. No (2509).
- ❖ Olweny, Tobias & Chiluwe, Mambo (2012). *The effect of Monetary Policy on Private Sector Investment in Kenya.* Jornal of Applied Finance & Banking. Vol (2),No(2), UK.
- ❖ Philip . A. klein (1973). **the Management of Market Oriented Economics A Comparative Perspective.** Wadswor the Publishing company, Belmont, California, USA.
- ❖ Samulson, paul (1995). **Economics.** International Student Edition. New York.
- ❖ Sjoberg, Peter (2003). **Government Expenditures Effect on Economic Growth :The case of Sweden.** Lulea University of technology: Sweden.
- ❖ Sullivan, Arthur & Sheffrin, Steven (2003). *Economics: Principles in action.* Pearson Prentice Hall. USA.
- ❖ Taylor, John B (1995). *The Monetary Transmission Mechanism: An Empirical Framework.* Journal of Economic Perspective, Vol(9), No(4). USA.
- ❖ **World Investment Report.** 1998. UNCTAD.

الملحق
نتائج تحليل النموذج
مدى كفاية حجم العينة

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.664
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square
	191.400
	df
	10
	Sig.
	.000

نتائج التحليل

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change	
1	.980 ^a	.961	.953	18864.48854	.961	123.693	5	25	.000	1.850

a. Predictors: (Constant), subsidies, capit, incometax, import, expo

b. Dependent Variable: invest

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error				Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
		1	(Constant)	-6406.581	12235.494		-.524	.605	-31606.052	18792.890
	capit	.376	.096	.262	3.928	.001	.179	.573	.349	2.863
	incometax	.465	.309	.205	1.504	.145	-.172	1.102	.083	11.994
	expo	-.245	.114	-.580	-2.150	.041	-.479	-.010	.021	46.835
	import	.655	.112	1.257	5.865	.000	.425	.885	.034	29.571
	subsidies	-.115	.078	-.109	-1.461	.157	-.276	.047	.277	3.606

a. Dependent Variable: invest

شروط طريقة ال Ols
الشرط الأول:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.082	31	.200*	.977	31	.731

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

محدد مصفوفة الارتباط:

Correlation Matrix^a

		capit	incometax	expo	import	subsidies
Correlation	capit	1.000	.693	.594	.627	.513
	incometax	.693	1.000	.906	.829	.650
	expo	.594	.906	1.000	.966	.801
	import	.627	.829	.966	1.000	.845
	subsidies	.513	.650	.801	.845	1.000
Sig. (1-tailed)	capit		.000	.000	.000	.002
	incometax	.000		.000	.000	.000
	expo	.000	.000		.000	.000
	import	.000	.000	.000		.000
	subsidies	.002	.000	.000	.000	

a. Determinant = .001

نتائج اختبار جودة وقدرة النموذج على التنبؤ

Correlations

		invest	Unstandardized Predicted Value
invest	Pearson Correlation	1	.980**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	31	31
Unstandardized Predicted Value	Pearson Correlation	.980**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	31	31

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

جدول يبين المتغيرات غير المدخلة في النموذج بالأسعار الثابتة لعام 2005 (مليون ل.س)

gdp	private	public	cons	Percapita(S.P)	saving	M2	credit	tax	curr	Year
770513.98	508836.79	178388.94	687225.73	85699.36	84715.96	356585.51	257279.83	63314.55	219272.20	1980
836112.88	610537.69	173585.87	784123.55	90242.50	61128.77	349396.21	319830.94	71432.57	212286.00	1981
764991.10	497653.47	167960.41	665613.88	79148.29	95596.09	368202.85	281069.84	29693.06	186276.69	1982
768007.96	518327.57	169275.91	687603.48	77289.27	79608.09	437149.74	297666.35	100418.11	195659.89	1983
722774.37	469148.12	163843.05	632991.17	70100.04	86972.37	501256.72	250723.33	104489.64	224854.27	1984
680944.20	447144.49	161880.22	609024.71	63847.55	75838.65	515414.83	189032.07	85149.73	192673.77	1985
600980.16	403102.83	128923.63	532026.46	54821.13	72429.34	423632.59	159460.61	72399.28	147370.86	1986
481514.16	371360.71	86509.82	457870.53	42108.30	20797.04	296351.47	116900.05	53383.86	91222.71	1987
521286.07	427803.31	68727.94	496531.24	43337.60	13359.48	268651.72	165956.85	47043.99	83118.52	1988
525408.72	356449.02	84091.25	440540.27	41668.81	62882.94	292696.82	172673.68	47537.60	89038.68	1989
565258.06	388432.69	81108.07	469540.76	43605.06	71590.48	283714.77	166721.93	46604.17	79155.26	1990
602172.40	448169.69	91963.66	540133.36	44883.58	40125.63	322213.18	191671.43	53575.96	111158.68	1991
646988.16	477358.98	93293.87	570652.86	46854.56	57385.10	345424.79	217785.52	51198.12	98872.56	1992
636252.50	467473.47	86481.62	553955.10	44694.12	59598.65	382849.30	316034.75	45346.15	94215.59	1993
674801.33	465153.33	90692.00	555845.33	47963.03	117312.00	386888.00	231937.60	53940.80	101597.07	1994
704994.44	466900.85	94714.16	561615.01	48434.83	139893.81	391086.55	253174.34	60381.53	108582.17	1995
788019.85	558603.86	92752.37	651356.22	51591.19	116854.11	397594.39	243910.12	65439.72	110159.69	1996
834716.75	577038.74	95156.74	672195.48	52173.26	122876.18	422926.56	266380.43	77581.73	114671.97	1997
892048.30	612091.19	99899.56	711990.75	53109.98	119466.20	471178.20	262947.75	85222.89	132829.25	1998
959910.93	674869.33	101789.52	776658.85	55684.71	117606.94	572498.54	298905.43	96901.44	156451.42	1999
1102526.51	698889.70	136799.51	835689.21	61389.14	174269.35	692459.48	321714.81	104708.10	174771.48	2000
1143513.19	699623.71	144033.84	843657.56	62661.18	221067.33	864269.32	319201.28	137181.40	190510.00	2001
1211260.66	724142.18	147849.53	871991.71	64744.03	246129.15	1037235.78	290964.46	160952.61	204252.37	2002
1203004.82	727513.72	161352.90	888866.61	63024.83	229969.76	1060325.90	321390.97	169736.81	234068.76	2003
1358595.17	868672.39	212234.85	1080907.24	70022.22	185997.86	1151260.05	353994.64	172684.18	249329.76	2004
1506438.00	993118.00	206631.00	1199749.00	75112.40	191887.00	1200692.00	421723.00	176931.00	280000.00	2005
1569030.26	1020327.18	177167.14	1197494.32	78123.24	276031.08	1191215.12	446716.35	173877.12	272652.91	2006
1767702.94	1042888.38	217197.34	1260085.72	86961.16	419526.77	1288145.56	554046.54	177245.45	288663.40	2007
1850105.80	1051188.79	207738.06	1258926.84	88451.48	519077.99	1251587.06	657719.92	165710.40	279625.15	2008
1850873.78	1107701.74	221613.19	1329314.93	86612.82	450190.18	1329564.58	754986.42	176694.32	301050.00	2009
1963549.73	1189674.36	243392.18	1433066.54	89076.52	434659.59	1435532.42	852434.24	195827.82	300323.53	2010

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education

Tishreen University

Faculty of Economic

Department of Economic and Planning



**The Main Tools of Government Intervention to
Stimulate the Overall Investment in Syria**

(thesis submitted for Master Degree in Economic and
Planning)

Prepared By

Hossain Waqqaf

Supervised By

Dr: Adnan Arbid

2014-2015

Abstract:

Long been the subject of state intervention in the economic life is one of the topics that excite a lot of controversy and debate, but as long as there was a lot of questions about the effectiveness of this intervention in influencing economic activity and encouraged, so this study discusses this subject in order to demonstrate the importance and effectiveness of government intervention in the promotion of the overall investment through the study of the effectiveness of government economic policies specifically fiscal and monetary policies in effect on the overall size of the investment given that the investment is a cornerstone of any economic development in the present and the future and it's the only main source to create and configure the added values and therefore the composition of total output. The researcher has reached through building the overall investment model to find the variables that can the government intervention play an important role through it in the overall investment decision, a government investment spending which is one of the main state intervention tools in the economy, along with a variable tax on income and variable subsidies which characterized in negative relationship with the total investment in Syria, as shown in this research the main role of imports in the form of investment in Syria, where import played an important role in providing the requirements of development and investment process. due to the dependence of the Syrian economy to the outside, it's natural to be exports one of the key variables in the model of the total investment in Syria which had identified as having a negative relationship with the total investment in Syria due to the fact that these exports nature not considered exports practical sense as added values exporter, but transmission of factors of production and raw materials without any assembling them and thus without investment, while we can observed absence the role of many traditional determinants of investment just as

savings and credit, as well as it has been shown the absence of the role of government spending and consumption and the total taxes and fees and other determinants that were not included in the model.

This study consisted of four chapters, The first chapter discusses the general framework of the research indicating the objectives of the study and its importance, and most previous studies on the subject, while the second chapter of the study about the most important determinants of fiscal policy and the developments that have occurred during the study period and the implications on investment, while the third chapter to study the evolution of main monetary policy determinants and the corresponding evolution that took place in the size of the total investment as among the most other important determinants that influencing the investment decision, and in the fourth chapter we create the model of the total investment in Syria and explain the role of the five major variables listed earlier in the interpretation of the changes that have occurred in the size of the total investment. The search adopted descriptive analytical method and used statistical analysis of the data in order to achieve the objectives of the study, and this study discusses the case of the Syrian Arab Republic during the period (1980–2010).